المنتدى العالمي للتربية

داكار، السنغال
٢٦-٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠

إطار عمل داكار

التعليم للجميع :
الوفاء بالتزاماتنا الجماعية

اعتمده المنتدى العالمي للتربية
داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠

مع إطارات العمل
الإقليمي الستة

إطار عمل

داكار

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال
بمكتب مساعد المدير العام للتربية،
على العنوان التالي :

Office of the Assistant Director-General for Education
UNESCO
7, Place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP, France

رقم الهاتف : 00 10 68 45 1(0)33+
رقم الفاكس : 29 56 68 45 1(0)33+
عنوان البريد الإلكتروني : efa@unesco.org
عنوان موقع اليونسكو على شبكة ويب : www.unesco.org/efa

المحررة ◄ اولريكا بيبلر باري

التحرير اللغوي وتدقيق الوقائع ◄ كارين برون

© اليونسكو ٢٠٠٠
طبع في فرنسا
ED-2000/WS/27

تمهيد

اعتمد المنتدى العالمي للتربية (٢٦–٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠، داكار) **إطار عمل داكار، التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية**. وبذلك أكّد المشاركون في المنتدى من جديد الرؤية التي يتضمنها الإعلان العالمي حول التربية للجميع الذي اعتمد قبل ذلك بعشر سنوات (في جومتيين، تايلاند، ١٩٩٠) والمرفق نصه كملحق بهذه الوثيقة.

وقد رحّب المشاركون بالالتزامات التي أعلنها المجتمع الدولي خلال التسعينات، ولا سيما بالنهج الذي يستند إلى ضمان الحقوق في مجال التعليم والذي يدعمه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأعلنوا التزام المجتمع العالمي بشكل جماعي بإتاحة التعليم لـ "كل مواطن في كل مجتمع". ويستند إطار عمل داكار إلى أوسع عملية تقييم أجريت للتعليم، وهي عملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠. وقد دعا المؤتمر العالمي حول التربية للجميع إلى إجراء هذا التقييم الذي تمخض عن تحليل مفصل للتعليم الأساسي في جميع أنحاء العالم. فقام كل بلد بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف جومتيين، وبتقديم تقرير عن النتائج التي حققتها. وذلك في إطار ستة مؤتمرات إقليمية عقدت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، وهي:

- مؤتمر بلدان جنوب الصحراء من أجل التعليم للجميع، جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، ٦–١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩؛
- مؤتمر آسيا والمحيط الهادي بشأن تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، بانكوك، تايلاند، ١٧–٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠؛
- المؤتمر الإقليمي العربي بشأن التعليم للجميع، القاهرة، مصر، ٢٤–٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠؛
- الاجتماع الاستعراضي الوزاري الثالث للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، ريسيف، البرازيل، ٣١ يناير/كانون الثاني– ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠؛
- المؤتمر المعني بالتعليم للجميع في أوروبا وأمريكا الشمالية، وارسو، بولندا، ٦–٨ فبراير/شباط ٢٠٠٠؛
- المؤتمر الإقليمي عن التعليم للجميع في البلدان الأمريكية، سانتو دومينغو، الجمهورية الدومينيكية، ١٠–١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠.

وتشكل الأطر الإقليمية الستة للتعليم للجميع التي اعتمدت في هذه المؤتمرات جزءا لا يتجزأ من إطار عمل داكار، ولذلك فإنها تشكل جزءا من هذه الوثيقة.

وينص إطار عمل داكار على أن "جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري"؛ كما يؤكد "أن نقص الموارد لن يثني أيا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف".

ولتكملة الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية، ستقوم اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم، بتنسيق الأنشطة وتعبئة جميع الشركاء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ كوكالات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني الواسعة النطاق.

وينبغي للدول أن تعمل على تعزيز أو تطوير الخطط الوطنية بحلول عام ٢٠٠٢ لتحقيق أهداف التعليم للجميع وغاياته في أجل أقصاه عام ٢٠١٥.

وينبغي التركيز بوجه خاص على المجالات ذات الأهمية والتي حددت في داكار مثل مرض الأيدز/ السيدا، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والصحة المدرسية، وتعليم الفتيات والنساء ومحو أمية الكبار والتعليم في ظل الأزمات وفي حالات الطوارئ.

المحتويات

إطار عمل داكار ٧

ملاحظات على إطار عمل داكار ١١

أولا – المقدمة ١٢
ثانيا – الإنجازات والتحديات ١٢
ثالثا – الأهداف ١٥
رابعا – الاستراتيجيات ١٧

إطار عمل إقليمي ٢٣

افريقيا جنوبي الصحراء ٢٤
الأمريكتان ٣٥
الدول العربية ٤٣
آسيا والمحيط الهادي ٥٦
أوروبا وأمريكا الشمالية ٦٣
بلدان مجموعة التسعة ٦٩

الإعلان العالمي حول «التربية للجميع»، جومتيين، ١٩٩٠ ٧٣

إطار عمل داكار

التعليم للجميع :
الوفاء بالتزاماتنا الجماعية

نص اعتمده المنتدى العالمي للتربية
داكار، السنغال، ٢٦–٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠

إطار عمل داكار
التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية

١ – إننا، نحن المشاركين في المنتدى العالمي للتربية والمجتمعين في داكار، السنغال، في أبريل/نيسان ٢٠٠٠، نلتزم بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع بالنسبة لكل مواطن وكل مجتمع.

٢ – إن "إطار عمل داكار" هو التزام جماعي بالعمل. وإن من واجب الحكومات أن تكفل تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع وتحرص على إدامتها. وهذه مسؤولية سيجري الاضطلاع بها بأكبر قدر من الفعالية من خلال شراكات واسعة النطاق داخل البلدان معززة بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

٣ – وإننا نؤكد من جديد رؤية "الإعلان العالمي حول التربية للجميع" (جومتيين، ١٩٩٠)، المعززة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، والتي مؤداها أنّ لجميع الأطفال واليافعين والراشدين حقاً إنسانياً في تعليم يلبي حاجاتهم الأساسية على أفضل وجه وبأكمل معنى لهذه العبارة، في تعليم يشمل التعلّم من أجل المعرفة، ومن أجل العمل، ومن أجل العيش معا، ومن أجل تحقيق الذات. وهو تعليم موجه نحو إطلاق المواهب والقدرات الكامنة لكل شخص وتنمية شخصيات الدارسين لتمكينهم من تحسين حياتهم وتطوير مجتمعاتهم.

٤ – وإننا نرحب بالالتزامات التي أعلنها المجتمع الدولي إزاء التعليم الأساسي خلال التسعينات، لا سيما في "مؤتمر القمة بشأن الطفل" (١٩٩٠)، و"المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية" (١٩٩٢)، و"المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان" (١٩٩٣)، و"المؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة: فرصه ونوعيته" (١٩٩٤)، و"المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (١٩٩٤)، و"مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" (١٩٩٥)، و"المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة" (١٩٩٥)، و"اجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع" (١٩٩٦)، و"المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار" (١٩٩٧)، و"المؤتمر الدولي بشأن تشغيل الأطفال" (١٩٩٧). ويتمثل التحدي الآن في الوفاء بهذه الالتزامات.

٥ – ويتبين من تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ أنه تم تحقيق تقدم كبير في العديد من البلدان. ولكن من غير المقبول في عام ٢٠٠٠ أن يظل أكثر من ١١٣ مليون طفل محرومين من الانتفاع بالتعليم الابتدائي، وأن يكون هناك ٨٨٠ مليون أمي من الراشدين، وأن يبقى التمييز بين الجنسين متغلغلا في نظم التعليم، وأن تظل نوعية التعلّم وعملية اكتساب القيم الإنسانية والمهارات قاصرتين عن الوفاء بطموحات الأفراد والمجتمعات واحتياجاتهم. فالشباب والكبار ما زالوا محرومين من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للحصول على عمل مدر للدخل وللمشاركة الكاملة في حياة مجتمعاتهم. وما لم يتم الإسراع في التقدم نحو التعليم للجميع فلن يكون هناك تحقيق للأهداف الوطنية والأهداف المتفق عليها دوليا بشأن الحد من وطأة الفقر، وستتفاقم أوجه التفاوت بين البلدان وداخل المجتمعات.

٦ – إن التعليم حق أساسي للإنسان. والتعليم هو العامل الرئيسي في تحقيق التنمية المستديمة والسلام والاستقرار داخل البلدان وفيما بينها، ومن ثم فهو وسيلة أساسية لتأمين المشاركة في المجتمعات والاقتصادات التي تتأثر بعملية عولمة سريعة. وينبغي ألا يكون هناك بعد الآن أي تأجيل لتحقيق أهداف التعليم للجميع. وإن تلبية احتياجات التعلّم الأساسية أمر ممكن ويجب تحقيقه على وجه السرعة.

٧ – إننا نلتزم جماعيا في هذا الإعلان بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(١) توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدّهم حرمانا؛

(٢) العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية؛

(٣) ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛

(٤) تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛

(٥) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد؛

(٦) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

٨ – وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، فإننا، نحن الحكومات والمنظمات والوكالات والجماعات والرابطات الممثلة في المنتدى العالمي للتربية، نلتزم بما يلي:

(١) تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح التعليم للجميع، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي؛

(٢) تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقا، ومرتبط بشكل واضح بالاستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية؛

(٣) تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها؛

(٤) تطوير نظم لتسيير وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم؛
(٥) تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات؛
(٦) تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات؛
(٧) التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز؛
(٨) إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية واستيعابية وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلّم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع؛
(٩) تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية؛
(١٠) تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف التعليم للجميع؛
(١١) المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف وفي تنفيذ الاستراتيجيات في مجال التعليم للجميع وللاستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي؛
(١٢) الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع.

٩ – استنادا إلى القرائن التي تجمعت أثناء عمليات التقييم الوطنية والإقليمية بشأن التعليم للجميع، وبناء على الاستراتيجيات القطاعية الوطنية الموجودة، سيطلب من جميع الدول تطوير وتعزيز خطط عملها الوطنية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٢. ويفترض في هذه الخطط أن تندرج في إطار أوسع يستهدف الحد من الفقر والنهوض بالتنمية، كما يفترض إعدادها عبر عمليات أكثر شفافية وديمقراطية، تشارك فيها الأطراف المعنية، ولا سيما ممثلو الشعب، وقادة الجماعات المحلية، والآباء، والدارسون، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وينبغي أن تتصدى هذه الخطط للمشكلات المقترنة بنقص تمويل التعليم الأساسي نقصا مزمنا، وذلك بوضع أولويات للميزانية يظهر فيها الالتزام بتحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، في أقرب أجل ممكن، بما لا يتجاوز عام ٢٠١٥. وينبغي أن ترسم استراتيجيات واضحة لحل المشكلات الخاصة التي يواجهها المحرومون حاليا من الفرص التعليمية، وتنطوي على التزام واضح بتعليم الفتيات والمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تعطي هذه الخطط مادة وشكلاً للأهداف والاستراتيجيات المبينة في هذه الوثيقة، وكذلك للتعهدات المقطوعة أثناء المؤتمرات التي توالت خلال التسعينات. وستعتمد الأنشطة الإقليمية الهادفة إلى دعم الاستراتيجيات الوطنية على المنظمات والشبكات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المعززة.

١٠ – وإن تنفيذ الخطط الوطنية بفعالية ونجاح يحتاج في كل من البلدان المعنية إلى إرادة سياسية قوية، وقيادة وطنية أقوى. بيد أن الإرادة السياسية لا بد من أن تدعم بالموارد اللازمة. والمجتمع الدولي يعترف بأن بلدانا كثيرة تفتقر حاليا إلى الموارد اللازمة لتحقيق التعليم للجميع في غضون مهلة زمنية معقولة. فيتوجب من ثم تعبئة موارد مالية جديدة، يفضل أن تكون في شكل هبات ومساعدات امتيازية، عن طريق وكالات التمويل الثنائية أو المتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية والقطاع الخاص. ونؤكد أن نقص الموارد لن يثني أيا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع، عن تحقيق هذا الهدف.

١١ – وسيفي المجتمع الدولي بالتزامه الجماعي هذا، عن طريق مبادرة عالمية، تدخل فورا حيز التنفيذ، وتستهدف إعداد الاستراتيجيات وتعبئة الموارد اللازمة لدعم الجهود الوطنية بصورة مجدية. وفي إطار هذه المبادرة ستدرس الأمور التالية:
(١) زيادة التمويل الخارجي للتعليم، ولا سيما التعليم الأساسي؛
(٢) تحسين القدرة على التنبؤ بتدفق المساعدات الخارجية؛
(٣) تيسير قيام تنسيق أكثر فعالية بين المانحين؛
(٤) تعزيز نهوج تشمل قطاع التعليم بكامله؛
(٥) العمل بصورة أسرع وأعمق وأشمل على التخفيف من عبء الديون و/أو إلغائها، مع التزام قوي بالتعليم الأساسي؛
(٦) القيام بمراقبة أدق وأكثر انتظاماً لما يحرز من تقدم نحو تحقيق أهداف وغايات التعليم للجميع، بما في ذلك إجراء عمليات تقييم دورية.

١٢ – وقد وردت دلائل من بلدان كثيرة على ما يمكن تحقيقه عن طريق استراتيجيات وطنية قوية، مدعومة بتعاون فعال في مجال التنمية. والتقدم في إطار هذه الاستراتيجيات يمكن – ويجب – تعجيله بزيادة الدعم الدولي. ويجب في الوقت نفسه، تقديم الدعم اللازم للبلدان ذات الاستراتيجيات الأقل تطوراً – ولا سيما البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، والبلدان التي تعيش حالة نزاع، والبلدان الخارجة من أزمة – لكي تتقدم بسرعة أكبر نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

١٣ – وسوف نعزز الآليات الدولية والإقليمية المسؤولة من أجل التعبير عن هذه الالتزامات تعبيراً واضحاً وضمان إدراج إطار عمل داكار في جدول أعمال كل منظمة دولية وإقليمية، وكل سلطة تشريعية وطنية، وكل منتدى محلي لصنع القرار.

١٤ – وأكد "تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠" أن أقوى التحديات التي يواجهها التعليم للجميع هي تلك التي يواجهها في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي جنوبي آسيا، وفي أقل البلدان نموا. وبناء على ذلك، فإن الأولوية يجب أن تعطى لهذه المناطق والبلدان وإن كان لا يجوز حجب المساعدة عن أي بلد محتاج. وينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا للبلدان التي تعاني من حالة نزاع أو التي تمر في مرحلة إعادة بناء، ومساعدتها على بناء نظمها التعليمية بحيث تفي باحتياجات جميع الدارسين.

١٥- إن تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات المذكورة سابقاً سيتطلب العمل فوراً على حفز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية. ولضمان أكبر قدر من الفعالية، فإنه ينبغي لهذه الآليات أن تكون ذات طابع تشاركي وأن تستند قدر الإمكان إلى البنى الموجودة. وستضم هذه الآليات ممثلين عن جميع الأطراف المعنية والشركاء، وستقوم بعملها في إطار من الشفافية والمسؤولية. وهي ستتجاوب تجاوبا شاملاً مع ما ورد في إعلان جومتيين وإطار عمل داكار هذا، نصا وروحاً. وستشمل مهام هذه الآليات، بدرجات متفاوتة، عمليات الترويج، وتعبئة الموارد، والمتابعة، ونشر المعلومات وتشاطرها في مجال التعليم للجميع.

١٦- إن جوهر النشاط في ميدان التعليم للجميع يتركز على المستوى القطري. وسيجري تعزيز أو إنشاء "منتديات وطنية للتعليم للجميع" لمساندة تحقيق هذا التعليم. وستكون جميع الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني الوطني ممثلة في هذه المنتديات بصورة منتظمة. وينبغي أن تتسم هذه المنتديات بالشفافية والديمقراطية وأن تشكل إطاراً للتنفيذ على المستويات المحلية. وستقوم البلدان بإعداد خطط وطنية شاملة للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢ كموعد أقصى. أما بالنسبة للبلدان التي تواجه تحديات كبيرة كالأزمات المعقدة، أو الكوارث الطبيعية، فسيقدم لها المجتمع الدولي دعماً تقنياً خاصاً. وينبغي أن تتوفر الأمور التالية في كل خطة وطنية للتعليم للجميع:

(١) أن تتولى القيادة الحكومية إعدادها بالتشاور المباشر والمنتظم مع المجتمع المدني الوطني؛

(٢) أن تجتذب دعما منسقا من جميع الشركاء في ميدان التنمية؛

(٣) أن تحدد إصلاحات موجهة نحو تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع؛

(٤) أن تضع إطاراً ماليا قابلا للاستدامة؛

(٥) أن تكون مصممة لفترة محددة وموجهة نحو أنشطة معينة؛

(٦) أن تتضمن مؤشرات للأداء لمنتصف المدة؛

(٧) أن تحقق التآزر بين جميع الجهود المبذولة في مجال التنمية البشرية، وذلك من خلال اندماجها في إطار وعملية تخطيط التنمية الوطنية.

١٧- وحيثما تتوافر هذه العمليات بالإضافة إلى خطة جديرة بالثقة، فإن الشركاء من أعضاء المجتمع الدولي يلتزمون بالعمل بصورة ثابتة ومنسقة ومتماسكة. وسيسهم كل شريك، بحسب ميزته النسبية، في دعم الخطط الوطنية للتعليم للجميع بما يكفل سد النقص في الموارد.

١٨- وستستند الأنشطة الإقليمية المتعلقة بدعم الجهود الوطنية إلى المنظمات والشبكات والمبادرات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والتي ستجري زيادتها عند الاقتضاء. وستتفق المناطق والمناطق الفرعية على اعتماد شبكة رائدة للتعليم للجميع تصبح بمثابة المنتدى الإقليمي أو دون الإقليمي ويكون لها تفويض صريح في مجال التعليم للجميع. ويعتبر الإشراك المنتظم لجميع منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه العملية، وتنسيق العمل مع هذه المنظمات، أمراً أساسياً. وستكون هذه المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للتعليم للجميع مربوطة ربطا عضويا بالمنتديات الوطنية للتعليم للجميع ومسؤولة أمامها. وستتمثل مهامها في ما يلي: تنسيق العمل مع جميع الشبكات المعنية؛ وتحديد ورصد الأهداف على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي؛ والحث على تقديم المساندة؛ وتأمين الحوار بشأن السياسات العامة؛ وتعزيز الشراكات والتعاون التقني؛ وتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستخلصة؛ والمراقبة وتقديم التقارير لغرض المساءلة؛ وتشجيع تعبئة الموارد. وسيتاح الدعم الإقليمي والدولي لتعزيز المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية والقدرات ذات الصلة في مجال التعليم للجميع، ولا سيما في افريقيا وجنوب آسيا.

١٩- وستواصل اليونسكو الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في ميدان التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعو المدير العام لليونسكو إلى عقد اجتماع سنوي لفريق صغير رفيع المستوى يتسم بالمرونة. وسيضطلع هذا الفريق بمهمة حفز الالتزام السياسي وتعبئة الموارد التقنية والمالية. واستناداً إلى معلومات يوفرها تقرير متابعة صادر عن معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط)، ومكتب التربية الدولي لليونسكو (متد)، ومعهد اليونسكو للتربية (يوتر)، ولا سيما معهد اليونسكو للإحصاء، وإلى مساهمات ترد من المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للتعليم للجميع، سيوفر هذا الفريق أيضاً مناسبة لمساءلة المجتمع العالمي عن الالتزامات المعلنة في داكار. وسيتألف الفريق من كبار أصحاب القرار الذين يمثلون على أعلى المستويات الحكومات والمجتمع المدني في البلدان النامية والمتقدمة، ووكالات التنمية.

٢٠- وستتولى اليونسكو مهام الأمانة. وستعيد تركيز برنامجها الخاص بالتربية بحيث تكون نتائج وأولويات مؤتمر داكار مدرجة في صميم عملها. وسيقتضي ذلك إنشاء أفرقة عمل لكل هدف من الأهداف الستة المعتمدة في داكار. وستتعاون هذه الأمانة على نحو وثيق مع المنظمات الأخرى، ويمكن أن تضم في عضويتها موظفين معارين من تلك المنظمات.

٢١- وسيتطلب تحقيق التعليم للجميع دعماً مالياً إضافياً من البلدان، فضلا عن قيام الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بتقديم المزيد من المساعدات الإنمائية وبتخفيف أعباء الديون لصالح التعليم، وذلك بتكاليف تقدّر بزهاء ٨ مليارات دولار في السنة. ولذلك فإن من الضروري أن تقوم الحكومات الوطنية وكذلك الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات، بالإعلان عن تعهدات مالية ملموسة جديدة.

٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠
داكار، السنغال

ملاحظات على إطار عمل داكار

التعليم للجميع :
الوفاء بالتزاماتنا الجماعية

تقدم هذه الوثيقة معلومات تفصيلية عن كل من الأهداف والاستراتيجيات الواردة في مشروع إطار عمل داكار بالاستناد إلى الاقتراحات العديدة التي قدمت قبل المنتدى العالمي للتربية وأثناء انعقاده، ولا سيما في إطار جلساته الاستراتيجية الأربع والعشرين.

أعدها
فريق الصياغة التابع للمنتدى العالمي للتربية
باريس، ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٠

أولا – المقدمة

١ – يؤكد إطار عمل داكار من جديد على الرؤية التي حددت في الإعلان العالمي حول التربية للجميع الصادر في جومتيين منذ عشر سنوات خلت. وهو تعبير عن الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بانتهاج استراتيجية واسعة النطاق تكفل الوفاء باحتياجات التعلم الأساسية لكل طفل وكل يافع وكل راشد في غضون جيل من الزمان، وتضمن استدامة الوفاء بهذه الاحتياجات فيما بعد.

٢ – وقد كان المنتدى العالمي للتربية في داكار مناسبة لتقييم إنجازات العقد المنصرم والدروس المستفادة منه وأوجه الفشل التي شهدها. ويمثل تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ جهداً لا مثيل له لاستعراض حالة التعليم الأساسي في العالم، اشتمل على تقييم للتقدم المحرز منذ جومتيين في ١٨٣ بلداً، وعرض للمشكلات التي صودفت، وتوصيات للعمل المقبل. كما أعدت تقارير جامعة قدمت فيها خلاصة لأهم نتائج عمليات التقييم بحسب المناطق. وبالإضافة إلى ذلك أجريت أربع عشرة دراسة موضوعية خاصة، ونفذت دراسات استقصائية بشأن نوعية التحصيل التعليمي في أكثر من ٣٠ بلداً، ومجموعة شاملة وتوليفية من دراسات الحالات بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في التعليم.

٣ – وإن وثيقة التقييم هي بمثابة ذخيرة غنية بالمعلومات والتحليلات. فقد عقدت خمسة مؤتمرات إقليمية للتعليم للجميع (لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى،في جوهانسبورغ؛ ولآسيا والمحيط الهادي، في بانكوك؛ وللدول العربية وشمال افريقيا، في القاهرة؛ وللأمريكيتين والكاريبي، في سانتو دومنغو؛ ولأوروبا وأمريكا الشمالية، في وارسو) كما عقد مؤتمر للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9) (ريسيف)، نوقشت فيها نتائج التقييم وترجمت إلى أطر عمل إقليمية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة وأساساً لإطار عمل داكار.

٤ – والرؤية المنبثقة عن جومتيين لم تفقد شيئاً من ملاءمتها وقوتها. فهي توفر نظرة واسعة وشاملة للتعليم ولدوره الحاسم في تمكين الأفراد وتحويل المجتمعات. وقد أكدت على عدة نقاط ومبادىء رئيسية منها تعميم الالتحاق بالتعليم؛ والتركيز على الإنصاف؛ والتأكيد على نتائج التعلم؛ وتوسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها؛ وتعزيز بيئة التعلم؛ وتقوية المشاركات. غير أن من المفجع أن الواقع جاء مقصّراً إلى حد بعيد عن تحقيق هذه الرؤية: فلا يزال ملايين البشر محرومين من حقهم في التعليم وما يوفره لهم من فرص العيش حياة أكثر أمنا وصحة وإنتاجاً وتحقيقا لذواتهم. وأسباب هذا الفشل كثيرة منها ضعف الإرادة السياسية، ونقص الموارد المالية وسوء استعمال المتوافر منها، وعبء الدين، وعدم الاهتمام الكافي بحاجات التعلم لدى الفقراء والمستبعدين، ونقص العناية بنوعية التعلم، وعدم الالتزام بإزالة الفوارق بين الجنسين. ولا شك أن العقبات التي تحول دون تحقيق التعليم للجميع عقبات هائلة ولكنها عقبات يمكن تذليلها ويجب تذليلها.

٥ – ويتضح من التقييم أن بعض التقدم قد تحقق مما يثبت أن التعليم للجميع هدف واقعي وقابل للتحقيق. ولكن لا بد من الاعتراف صراحة بأن هذا التقدم كان غير متكافىء وفي غاية البطء. وفي بداية ألفية جديدة يبين تقييم عام ٢٠٠٠ الحقائق التالية:

(١) إن أقل من ثلث الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الست سنوات والبالغ عددهم ٨٠٠ مليون طفل في العالم، يستفيدون من أي نوع من أنواع التعليم في السن المبكرة.

(٢) ويوجد زهاء ١١٣ مليون طفل، ٦٠ في المائة منهم من الإناث، محرومين من الانتفاع بالتعليم الابتدائي.

(٣) ويبلغ عدد الأميين الراشدين نحو ٨٨٠ مليوناً على الأقل، أغلبهم من النساء.

٦ – وهذه الأرقام تعدّ إهانة للكرامة الإنسانية وإنكاراً للحق في التعليم. كما أنها عقبة كبرى تحول دون القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستديمة، وهي مرفوضة تماماً.

٧ – ويضع إطار عمل داكار ستة أهداف كبرى للتعليم للجميع ويقترح إثنتا عشرة استراتيجية رئيسية. وهذه الاستراتيجيات الإثنتا عشرة أعدت استناداً إلى خبرة السنوات العشر الماضية وإلى الظرف العالمي المتغير. وقد ضُمِّنت الغايات الإنمائية الدولية في مجال التربية التي سبق أن تعهدت الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بتحقيقها.

٨ – سوف يتعين أن توفر للدارسين في القرن الحادي والعشرين، منذ الطفولة المبكرة ثم على مدى الحياة، الفرص التي تسمح لهم بالحصول على تعليم رفيع المستوى، وتستجيب لاحتياجاتهم، وتكون منصفة ومراعية لقضايا الجنسين، ولا تنطوي على أي استبعاد ولا على أي تمييز. ونظراً لأن ايقاع التعلم ونمطه ولغته وظروفه لا يمكن أن تكون واحدة للجميع، فإنه يتعين إفساح المجال لنهوج متنوعة لتوفير التعليم النظامي أو غير النظامي، طالما أنها تضمن تعلما سليما وتمنح وضعاً متكافئاً.

٩ – والحق في التعليم يفرض على الدول الالتزام بأن تكفل لجميع مواطنيها فرص الوفاء بحاجاتهم الأساسية في مجال التعلم. ويجب أن يكون التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً وجيداً. ويجب أن تكون النظم التعليمية في المستقبل، مهما تنوعت، متصفة بالشفافية وخاضعة للمساءلة فيما يتعلق بكيفية تسييرها وإدارتها وتمويلها. ودور الدولة في التعليم دور لا غنى عنه ويجب أن تكمله وتسانده شراكات واضحة وشاملة في مجال التعليم على كافة مستويات المجتمع. فالتعليم للجميع يفترض مشاركة الجميع في التعليم والتزامهم به.

ثانيا – الإنجازات والتحديات

الإنجازات والعبر

١٠- بينت عملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠ التي جرت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، حصول تقدم خلال العقد الأخير لصالح الرؤية التي عبّر عنها إعلان جومتيين.

١١- فقد ازداد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية على الصعيد العالمي بنحو ٨٢ مليون تلميذ منذ عام ١٩٩٠، وازداد عدد الفتيات في المدارس عام ١٩٩٨ بمقدار ٤٤ مليون فتاة قياساً بعام ١٩٩٠. وتفصح هذه الأرقام أكثر من أي شيء آخر عن الجهود الجدية التي بذلتها بلدان كثيرة لتحقيق التقدم برغم المصاعب الاقتصادية التي واجهتها في أحيان كثيرة واستمرار النمو السكاني السريع. وفي نهاية التسعينات، حققت الدول النامية ككل نسبة تزيد على ٨٠ بالمائة في معدلات التسجيل الصافية. كما انخفضت معدلات الرسوب والتسرب. وطرأ بعض التحسن، وإن يكن محدودا، في مجال المساواة بين الجنسين في التسجيل في التعليم الابتدائي في الكثير من المناطق، باستثناء منطقة افريقيا جنوب الصحراء. وجرى توسع متواضع في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة لا سيما في المناطق الحضرية. وقد صادقت عمليا كافة دول العالم على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل وقبلت بموجب ذلك الالتزام بتأمين حق كل طفل في التعليم الأساسي. وتحقق نمو تدريجي في التعليم غير النظامي والتدريب على اكتساب المهارات. وأحرز بعض التقدم في مجال محو الأمية وإن ظلت معدلات الأمية عالية بصورة غير مقبولة. وارتفع المعدل الإجمالي لمحو أمية الكبار بنسبة ٨٥ بالمائة للرجال و٧٤ بالمائة للنساء. وبفضل ارتفاع مستويات التعليم صار بمقدور الرجال والنساء أن يقيموا خياراتهم بشأن حجم العائلة على أسس أكثر اطلاعا. وكان لهذا الأمر تأثير على معدلات النمو الديموغرافي، وهو عامل ذو أهمية كبيرة بالنسبة للتعليم والتنمية على حد سواء.

١٢- إلا أن هذه الإنجازات الكمية لا تعطينا فكرة عن معاناة الملايين من البشر الذين لا يزالوا محرومين من التعليم أو عن الشباب المستبعدين وصراعهم المرير لكي يوجدوا لأنفسهم ولقيمهم مكانا في مجتمعات تعيش مخاض التغيير. كما لا نجد سوى معلومات ضئيلة عن طبيعة ونوعية التعليم والتعلم والنتائج التعليمية على كافة المستويات في النظم التعليمية.

١٣- وتوجد علاقة متبادلة قوية بين انخفاض مستوى التسجيل في المدارس وضعف معدلات البقاء في التعليم وسوء نتائج التعليم وبين الفقر. وقد بينت التجربة في فترة العشر سنوات التي انقضت منذ جومتيين بأنه يمكن إحراز تقدم هام على طريق تحقيق أهدف التعليم للجميع عندما يتوفر التزام سياسي قوي ترفده شراكات جديدة مع المجتمع المدني والمزيد من الدعم الاستراتيجي من قبل وكالات التمويل. وبات من الواضح أيضا أن تأمين انتفاع البنات والصبيان من التعليم على نحو متكافئ يتطلب إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في عملية تصميم وتنفيذ سياسات القطاع واستراتيجياته. وتتجلى في هذا السياق أهمية جمع بيانات موثوقة موزعة بحسب الجنسين على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتحليلها بدقة.

١٤- وهناك الآن فهم أفضل للعوامل الكثيرة التي تحد من الإقبال على التعليم والأسباب المتعددة التي تحرم الأطفال والشباب والكبار من فرص التعلّم. وباتت التدابير اللازمة لزيادة التحاق الفتيات في المدارس واستبقائهن فيها تحظى باهتمام واسع النطاق. وازدادت أيضا معارفنا بشأن فعالية المعلمين وغيرهم من المربين، والدور المركزي الذي تؤديه المواد التعليمية الملائمة، والحاجة الى الجمع بين التكنولوجيات "القديمة" و"الحديثة" للتكيف مع سياقات محددة، وأهمية اللغات المحلية في المراحل الأولى من عملية تعلّم القراءة والكتابة، والتأثير الكبير الذي يمارسه المجتمع المحلي في حياة المدارس وسائر البرامج التعليمية. كما ازداد الاهتمام والوعي بأهمية الرعاية والتعليم في مراحل الطفولة المبكرة لتحقيق النجاح المدرسي لاحقا، وضرورة إقامة صلات وثيقة بين مختلف أقسام قطاع التعليم، وفيما بين التعليم الأساسي، والصحة، والتغذية، وسلامة المياه والبيئة الطبيعية.

التحديات والفرص

١٥- إن المكتسبات الملموسة ولكن المتواضعة في مجملها التي تحققت خلال العقد الماضي لا تزال تدعو الى الحذر. فالكثير من البلدان لا تزال تواجه التحديات التي يطرحها تحديد معنى التعليم الأساسي وهدفه ومضمونه في سياق عالم سريع التغير، وتقييم نتائج ومنجزات التعلم. ولم يجر بعد تقييم الكثير من الجوانب النوعية وغير النظامية للتعليم تقييما واضحا. كما أن التنوع الهائل لبيئات التعلّم يجعل من الصعب قياس ومقارنة الأداء والمنجزات. بالإضافة إلى أن تزايد الفوارق في مجال التعليم داخل البلدان وفيما بينها أمر يدعو إلى القلق الشديد.

١٦- لقد ركزت حكومات ووكالات عديدة جهودها على الفئات التي يسهل الوصول إليها وأهملت المستبعدين من التعليم الأساسي لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو جغرافية. ولا خلاف في أن توسيع نطاق الانتفاع بالتعليم لا ينبغي أن يتم على حساب النوعية، وأن التحسينات التي تطرأ على النوعية ينبغي ألا تستفيد منها الفئات الموسرة اقتصاديا على حساب الفقراء، كما حدث مثلا بالنسبة للرعاية والتربية في مراحل الطفولة المبكرة.

١٧- ويبقى تعليم الفتيات يشكل أحد التحديات الكبرى: فعلى الرغم من الاهتمام الدولي الذي حظي به، فإن الفتيات يشكلن ٦٠ بالمائة من الأطفال المحرومين من التعليم.

١٨- ومن الواضح أن التحدي المطروح في جنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء حيث كان التقدم شاقا، هو أعمق بكثير مما توحي به المعدلات العالمية، وسوف تتطلب مواجهته اهتماما خاصا إذا ما أريد أن تتحقق أهداف التعليم للجميع في كافة البلدان. أما في الأمريكيتين والكاريبي، فإن الفوارق العميقة بين المناطق وبين الفئات الاجتماعية بسبب تفاوت الدخول لا تزال تعرقل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع ولا بد من إيلاء هذا الأمر الاهتمام الذي يستحقه.

١٩- ومن التحديات الرئيسية أيضا العمل على إدراج الرؤية الواسعة للتعليم للجميع كمفهوم جامع، في سياسات الحكومات الوطنية والوكالات الممولة. فلا ينبغي أن يقتصر التعليم للجميع على التعليم الابتدائي وحده، بل أن يشمل أيضا برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ومحو الأمية والتدريب على المهارات الحياتية. ومن خلال النهجين النظامي وغير النظامي ينبغي أن يأخذ في الحسبان احتياجات الفقراء والفئات الأكثر حرمانا بما فيهم الأطفال العاملون، والجماعات التي تقطن المناطق الريفية القصية والبدو الرحل، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال، والمصابون بفيروس الأيدز/السيدا، والذين يعانون من الفقر وتردي الوضع الصحي، وأصحاب الاحتياجات الخاصة. ومن المشجع أن العديد من الحكومات ووكالات التمويل ومنظمات المجتمع المدني باتت تعتمد أكثر فأكثر هذه الرؤية الجامعة والشاملة للتعليم.

٢٠- ويتمثل التحدي الأكبر في ضمان رصد موارد كافية وعادلة ومستديمة للتعليم للجميع. فالكثير من الحكومات لا تولي التعليم الأولوية الكافية في ميزانياتها الوطنية. وكثير جدا منها لا تستخدم الموارد المخصصة للتعليم بصورة فعّالة وكفوءة، وغالبا ما تمنح الإعانات المالية للفئات الموسرة على حساب الفقراء. وفي نفس الوقت فإن برامج تأمين الاستقرار غالبا ما تفشل في حماية ميزانيات التعليم. ومن النتائج المباشرة المترتبة على هذا الوضع أن الأعباء المفروضة على المنتفعين لا تزال حائلا كبيرا دون التحاق الأطفال الفقراء بالمدرسة وانتفاع الشباب والراشدين بالتعليم غير النظامي. ففي بعض البلدان أحدث الانتقال الى فرض الرسوم على الآباء الفقراء تأثيرا مدمرا على الالتحاق بالتعليم والبقاء فيه. فكل حكومة مسؤولة عن توفير تعليم أساسي مجاني وجيد حتى لا يحرم أي طفل من الالتحاق بالتعليم بسبب العجز عن الدفع.

٢١- وينبغي للحكومات أن تسعى بمزيد من النشاط إلى استكشاف سبل بديلة ومبتكرة لزيادة الموارد المتاحة لدعم التعليم للجميع، وإلى استنباط استراتيجيات واضحة لبلوغ أهداف التعليم للجميع التي التزمت بتحقيقها التزاما صادقا وثابتا. ولا تزال برامج التخفيف من عبء الديون على البلدان الفقيرة قاصرة إذ أنها تكتفي بإعطاء الفتات لعدد قليل جدا من البلدان وبعد فوات الأوان. فبرامج تخفيف عبء الديون يجب أن توفر للحكومات مناسبة لمنح التعليم الأولوية ضمن الأطر الشاملة للتخفيف من وطأة الفقر.

٢٢- وفي حين زادت في التسعينات نسبة المساعدات الدولية المخصصة للتعليم الأساسي، شهدت هذه الفترة انخفاضا شاملا في إجمالي المعونة الإنمائية. فينبغي تعزيز الاتجاه الأول وعكس الاتجاه الثاني. وعلى المجتمع الدولي أن يثبت بصورة تعاونية ومسؤولة، فعاليته في دعم الاستراتيجيات الوطنية المحددة بدقة في قطاع التعليم، والمساعدة في تأمين الموارد الإضافية الكبيرة التي تبدي الكثير من وكالات التمويل استعدادها لتوفيرها.

٢٣- وتظهر في السياق الإنمائي الأوسع أساليب عمل جديدة توفر فرصا يمكن استغلالها في تحقيق أهداف التعليم للجميع. فزيادة التعاون بين الوكالات الوطنية والدولية على الصعيد القطري من خلال هياكل وآليات مثل الأطر الإنمائية الشاملة، والخطط الاستراتيجية للتخفيف من وطأة الفقر وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من شأنها تعزيز التشارك في توفير الموارد لصالح التعليم الأساسي.

٢٤- وإن احتمالات تحقيق تنمية تشاركية أكثر ما توجد في المجتمعات التي تعترف اعترافا قويا وصريحا بالحق في التعلم كحق أساسي من حقوق الإنسان، والتي تترسخ فيها ديمقراطية تمثيلية. كما أن الأهمية المتزايدة للعمليات التشاركية التي تجري لتقييم الفقر وتقصي أحوال الأسرة تؤكد أيضا على وجود اتجاه إيجابي في مجال إعداد برامج ونظم تعليمية تستجيب لحاجات وأولويات واضحة.

٢٥- وبينما لا يزال قصور القدرة المؤسسية وضعف العمليات السياسية يمنع العديد من الحكومات من الاستجابة لأولويات سكانها، فإن انتشار المبادئ الديمقراطية ومكافحة الفساد وتحقيق اللامركزية الجاري في بلدان عديدة، كلها أمور من شأنها أن تسهم الى حد كبير في إرساء أسس متينة تكفل تحقيق أهداف التعليم للجميع بصورة فعالة ومتكافئة ومستديمة.

٢٦- أما العولمة فهي فرصة وتحد في آن واحد. إنها عملية لا بد من صياغتها وإدارتها بحيث تكفل الإنصاف والاستدامة. وهي تولد ثروات جديدة، وتفضي إلى زيادة الترابط والتكافل فيما بين الاقتصادات والمجتمعات كما أن العولمة قادرة، بفعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والحركة المتزايدة لرأس المال، على المساعدة في الحد من مظاهر الفقر واللامساواة في العالم، وتسخير التكنولوجيات الجديدة لخدمة التعليم الأساسي. ولكن العولمة تحمل في طياتها أيضا خطر خلق سوق للمعارف يستبعد منه الفقراء والمحرومون. والبلدان والأسر التي تحرم من فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي في اقتصاد عالمي يعتمد أكثر فأكثر على المعرفة، تتعرض لتهميش متعاظم في إطار اقتصاد دولي ينمو ويزدهر باطراد.

٢٧- وثمة تحد هائل يطرحه وباء الأيدز/السيدا الذي يمثل خطرا يتهدد تحقيق أهداف التعليم للجميع، ويتهدد التنمية بصفة أعم، لا سيما في افريقيا جنوب الصحراء. فان التأثير المروع الذي يحدثه هذا المرض على الطلب التعليمي وعلى توفير التعليم ونوعية هذا التعليم، يجعل من الضروري إيلاء اهتمام صريح وفوري لهذه القضية على مستوى رسم السياسات والخطط الوطنية. وينبغي أن تستغل الى أقصى حد في برامج مراقبة الفيروس والحد من انتشاره، الإمكانات التي توفرها التربية في مجال نقل المعلومات الخاصة بالوقاية من الفيروس، وتغيير المواقف وأوجه السلوك.

٢٨- كما أن النمو الملحوظ في أشكال التوتر والنزاعات والحروب، سواء في الأمة الواحدة أو فيما بين الأمم والشعوب، يدعو إلى القلق الشديد. وللتعليم دور هام يؤديه في درء النزاعات في المستقبل، وفي بناء سلام واستقرار دائمين.

ثالثا – الأهداف

"تشمل (حاجات التعلّم الأساسية) كلا من وسائل التعلّم الأساسية .... والمضامين الأساسية للتعلّم التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة، وللمساهمة مساهمة فعّالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلّم"

(الفقرة ١ من المادة الأولى من الإعلان العالمي حول التربية للجميع)

٢٩- تكّون الأهداف والاستراتيجيات المبينة أدناه إطار عمل صمّم لتمكين جميع الأفراد من ممارسة حقهم في التعلّم، والاضطلاع بمسؤولياتهم للمساهمة في تنمية مجتمعهم. وتتسم هذه الأهداف والاستراتيجيات بطابع عالمي، وهي مستقاة من نتائج المؤتمرات الإقليمية بشأن التعليم للجميع، ومن أهداف التنمية الدولية التي سبق أن التزمت البلدان بتحقيقها. ويتعين على كل بلد أن يحدد غاياته وأهدافه المتوسطة الأجل والمهل الزمنية الخاصة به في نطاق الخطط الوطنية القائمة أو الجديدة في مجال التعليم، وذلك من خلال التشاور مع جميع أصحاب الشأن في مجال التعليم وبمساعدة المجتمع الدولي على نطاق أوسع ومن خلال آليات لمتابعة التعليم للجميع.

١ توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا وأشدهم حرمانا

٣٠- يجب تربية جميع الأطفال الصغار في بيئات أمينة تكفل لهم الرعاية والصحة الجيدة والشعور بالأمان وتجعلهم يقظين وقادرين على التعلّم. وقد وفّر العقد الماضي أدلة إضافية تشير إلى أن تحسين نوعية الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة، سواء على نطاق الأسر أو في إطار برامج أكثر تنظيما، يؤثر تأثيرا إيجابيا على بقاء الأطفال ونموّهم وتطوّرهم وقدراتهم على التعلّم. ويجب أن تكون هذه البرامج شاملة، وأن تركز على جميع احتياجات الأطفال، فتشمل الصحة والتغذية والنظافة بقدر ما تشمل التطور المعرفي والاجتماعي النفسي. كما ينبغي أن تقدم هذه البرامج للأطفال بلغتهم الأم وأن تساعد على تحديد وتحسين الرعاية والتربية اللازمتين للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وبإمكان الشراكات التي تقام بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر أن تساعد على ضمان جودة الرعاية والتربية المقدمتين للأطفال، ولا سيما لأشدهم حرمانا، وذلك من خلال أنشطة محورها الطفل، وتركز على الأسرة وتكون ركائزها داخل المجتمع المحلي، وتساندها سياسات وطنية على مستوى قطاعات متعددة وتحظى بقدر كاف من الموارد.

٣١- وتقع على عاتق الحكومات من خلال الوزارات المعنية، المسؤولية الأولى في صياغة سياسات الرعاية والتربية لمرحلة الطفولة المبكرة ضمن إطار الخطط الوطنية للتعليم للجميع، وتعبئة الدعم السياسي والشعبي، وتشجيع وضع برامج مرنة قابلة للتكييف مصممة للأطفال الصغار وتناسب، سنهم ولا تكون مجرد امتداد سابق لبرامج التعليم النظامي. ويعد تعليم الآباء وغيرهم ممن يقدمون الرعاية وتدريبهم على توفير رعاية أفضل للأطفال مع الاستفادة من الممارسات التقليدية، والاستعانة المنتظمة بمؤشرات الطفولة المبكرة، من العناصر الهامة لتحقيق هذا الهدف.

٢ العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية

٣٢- يجب أن تتاح الفرصة لجميع الأطفال كي يتمتعوا بحقهم في الحصول على تعليم ذي نوعية جيدة في المدارس أو في البرامج البديلة، وذلك في كل مستوى يعد "أساسيا" من مستويات التعليم. ويتعين على جميع الدول أن تفي بالتزامها بتوفير التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيرها من الالتزامات الدولية. فالاتفاق الدولي على تحديد سنة ٢٠١٥ كموعد لبلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي في جميع البلدان، يستلزم تعهدات وإرادة سياسية من جانب الحكومات على جميع المستويات. وبالنسبة لملايين الأطفال الذين يعيشون في الفقر، ويعانون من مختلف أشكال الحرمان، يجب أن يكون هناك التزام قاطع بتوفير التعليم مجانا وبدون أي رسوم أخرى، وببذل كافة الجهود الممكنة لتخفيض التكاليف أو إلغائها، كالتكاليف المرتبطة بالمواد التعليمية، واللباس الموحّد، والوجبات المدرسية والنقل. ويجب تطبيق المزيد

من السياسات الاجتماعية والإجراءات والمبادرات للحد من التكاليف غير المباشرة المترتبة على الالتحاق بالمدارس. وينبغي ألا يحرم أي طفل من فرصة استكمال تعليم ابتدائي ذي نوعية جيدة لمجرد كونه غير قادر على تحمّل التكاليف. ويجب ألا يكون عمل الأطفال عائقا في سبيل التعليم. كما أن استيعاب الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وأطفال الأقليات الإثنية المحرومة والسكان المهاجرين، وأطفال المجتمعات المحلية النائية والمعزولة والأحياء الفقيرة بالمدن، وغيرهم من المستبعدين من التعليم، يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

٣٣- إن الالتزام بتعميم الالتحاق بالتعليم أمر أساسي، بيد أن تحسين نوعية التعليم الأساسي والحفاظ على جودته أمر لا يقل أهمية لضمان نتائج فعالة في مجال التعلّم. ولكي يتسنى اجتذاب الأطفال من الفئات المهمّشة والمستبعدة للالتحاق بالمدارس وإبقاؤهم فيها، يجب أن تكون النظم التعليمية مرنة بحيث توفر مضمون التعليم بشكل ميسّر وجذاب. ويجب أن تكون نظم التعليم ذات طابع استيعابي، فتسعى بنشاط إلى اجتذاب الأطفال غير الملتحقين بالتعليم، وتتكيّف بمرونة مع ظروف واحتياجات كافة الدارسين. ويقترح تقييم التعليم للجميع الذي أجري عام ٢٠٠٠ تشكيلة واسعة من الطرائق التي يمكن بها للمدارس أن تلبي احتياجات تلاميذها، بما في ذلك برامج عمل إيجابية موجهة للفتيات سعيا إلى إزالة العقبات التي تحول دون التحاقهن بالمدارس، وتوفير التعليم بلغتين لأطفال الأقليات الإثنية، وتشكيلة من النهوج المبتكرة والمتنوعة لمخاطبة الأطفال غير المقيدين بالمدارس والعمل بنشاط على جعلهم يلتحقون بالمدارس.

٣ ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة

٣٤- يجب أن تتاح لكافة الصغار والراشدين فرصة اكتساب المعرفة وتنمية القيم والمواقف والمهارات التي تمكّنهم من تطوير قدراتهم على العمل والمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم، والتحكّم في حياتهم، ومواصلة التعلّم. ولا يمكن أن نتوقع من أي بلد أن يتطور إلى بلد ذي اقتصاد حديث ومفتوح ما لم تكن هناك نسبة معينة من قوته العاملة قد أكملت التعليم الثانوي. ويتطلب ذلك في معظم البلدان توسيع نظام التعليم الثانوي.

٣٥- ويواجه الشباب، ولا سيما الفتيات المراهقات، أخطارا تحد من فرص التعلّم المتاحة لهم وتشكل تحديا لنظم التعليم. ومن ذلك العمل الاستغلالي، ونقص العمالة، والنزاعات، والعنف، وإساءة استخدام العقاقير، والحمل في سن الالتحاق بالمدرسة ومرض الأيدز/السيدا. ولذلك يجب أن تتاح برامج لفائدة الشباب توفر المعلومات والمهارات والمشورة والخدمات اللازمة لحمايتهم من هذه الأخطار.

٣٦- كما ينبغي أن تتاح لجميع الشباب فرصة التعلّم المستمر. أما الذين يتسربون من المدارس أو الذين يكمّلون الدراسة من دون إتقان القراءة والكتابة والحساب، ومن دون اكتساب المهارات اللازمة للحياة، فيجب أن تتاح لهم مجموعة من الخيارات لمواصلة التعلّم. وينبغي أن تكون هذه الفرص مجدية وذات صلة ببيئتهم واحتياجاتهم، وأن تساعدهم على أن يصبحوا أطرافا فاعلة في تنظيم مستقبلهم وفي تطوير مهارات مفيدة ذات صلة بعملهم.

٤ تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار

٣٧- لجميع الكبار الحق في الحصول على تعليم أساسي يبتدئ بتعلم القراءة والكتابة والحساب، ويتيح لهم المشاركة بنشاط في العالم الذي يعيشون فيه، وفي تحويله. وما زال هناك في العالم زهاء ٨٨٠ مليون شخص لا يتقنون القراءة أو الكتابة، وثلثاهم من النساء. ومما يزيد من تعقيد هذه المشكلة ضعف مستوى القراءة والكتابة والحساب لدى العديد من الأشخاص الذين محيت أميتهم حديثا. ومع ذلك يظل تعليم الكبار نشاطا منعزلا، وغالبا على هامش النظم التعليمية الوطنية والميزانيات المخصصة للتعليم.

٣٨- ويجب توسيع وتنويع تعليم الكبار والتعليم المستمر إلى حد كبير، وإدماجهما في صلب الاستراتيجيات الوطنية للتعليم والحد من وطأة الفقر. كما ينبغي الاعتراف على نطاق أوسع بالدور الحيوي الذي يؤديه محو الأمية في مجال التعلّم مدى الحياة، وتأمين سبل العيش المستديمة، والصحة الجيدة، والمواطنة النشطة، وفي تحسين نوعية الحياة بالنسبة للأفراد والجماعات والمجتمعات. ويعد محو الأمية والتعليم المستمر أساسيين لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب تشجيع إقامة صلات أوثق بين نهوج التعلّم النظامية وغير النظامية وغير الرسمية بهدف الاستجابة لمختلف احتياجات الكبار وظروفهم.

٣٩- وإن توفير الموارد الكافية ووضع برامج لمحو الأمية تستجيب تماما لاحتياجات الفئات المستهدفة، وتوافر معلمين أفضل تدريبا، والاستخدام المبتكر للتكنولوجيات، كلها أمور أساسية للنهوض بالأنشطة المذكورة. ومن المهم بوجه خاص تطوير منهجيات التعلّم العملية والتشاركية التي وضعتها المنظمات غير الحكومية والتي تربط بين محو الأمية وبين التمكين والتنمية على المستوى المحلي. وأهم برهان على نجاح الجهود التي ستبذل في سبيل تعليم الكبار خلال العقد القادم سيتمثل في الحد بصورة ملموسة من أوجه التفاوت في معدلات محو الأمية بين الذكور والإناث وبين المدن والأرياف.

٥ إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد

٤٠- يظل التمييز القائم على الجنس من أصعب القيود التي تعرقل ممارسة الحق في التعليم. ولا يمكن تحقيق التعليم للجميع ما لم تذلّل هذه العقبة. وتشكل الفتيات الأغلبية بين الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، وإن كان الفتيان أقل حظا في عدد متزايد من البلدان. ولم يحقق سوى قدر محدود من التقدم في زيادة مشاركة الفتيات في التعليم الأساسي، رغم أن تعليم الفتيات والنساء يعدّ ذا تأثير قوي عبر الأجيال وعاملا حاسما لتحقيق التنمية الاجتماعية وتمكين المرأة.

٤١- وقد تم بالفعل التوصل إلى اتفاق دولي من أجل القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥. ويتطلب ذلك العمل على ترشيد قضايا الجنسين في النظام التعليمي بأسره، مدعوما بالموارد الكافية والالتزام السياسي القوي. ولا يكفي مجرد تأمين فرص الالتحاق بالتعليم للفتيات، ذلك أن البيئات المدرسية غير المأمونة والتحيز في تصرفات المعلمين وفي التدريب، وفي عمليات التعليم والتعلّم والمناهج الدراسية والكتب المدرسية، تؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض معدلات إكمال الدراسة والتحصيل الدراسي بالنسبة للفتيات. ومن الممكن إزالة عقبة رئيسية تحول دون مشاركة الفتيات في التعليم، وذلك عن طريق إيجاد بيئات مأمونة للتعلّم تراعى فيها المساواة بين الجنسين. كما تعتبر زيادة معدلات محو الأمية لدى النساء عاملا حاسما آخر من عوامل تشجيع تعليم الفتيات. ولذلك ينبغي بذل جهد شامل على كافة المستويات وفي جميع المجالات للقضاء على التمييز بين الجنسين، ولتشجيع الاحترام المتبادل بين الفتيات والفتيان وبين النساء والرجال. ولكي يتسنى تحقيق ذلك لا بد من تغيير المواقف والقيم وأنماط السلوك.

٦ تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة

٤٢- إن الجودة هي جوهر التعليم، وكل ما يحدث في قاعات الدراسة وغيرها من بيئات التعلّم يعد أساسيا ومهما بالنسبة لرفاه الأطفال والشباب والكبار في المستقبل. ويعتبر التعليم ذا مستوى جيد عندما يفي بحاجات التعلّم الأساسية ويثري حياة الدارسين وتجربتهم في الحياة بشكل عام.

٤٣- وتبيّن الأدلة المجتمعة على مدى العقد الماضي أن الجهود المبذولة لزيادة الالتحاق بالمدارس يجب أن تقترن بمساع ترمي إلى تعزيز نوعية التعليم، إذا ما أريد اجتذاب الأطفال إلى المدارس واستبقاؤهم فيها وتحقيق نتائج مجدية في مجال التعلّم. وقد استخدمت في كثير من الأحيان الموارد المحدودة المتاحة لتوسيع نظم التعليم دون إيلاء الاعتبار اللازم لتحسين نوعيته في مجالات مثل تدريب المعلمين وتطوير المواد التعليمية. وقد بيّنت العمليات التي أجريت مؤخرا لتقييم التحصيل الدراسي في بعض البلدان أن نسبة كبيرة من الأطفال لا يكتسبون سوى جزء من المعارف والمهارات التي يتوقع منهم تعلّمها. وكثيرا ما لا تكون المعارف التي يفترض بالتلميذ أن يتعلمها قد حددت بوضوح أو درّست على النحو الملائم أو قيّمت بدقة.

٤٤- ولذلك يتعين على الحكومات وعلى سائر الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع أن يتعاضدوا من أجل تأمين تعليم أساسي ذي نوعية جيدة للجميع بغض النظر عن الجنس أو الثراء أو المكان أو اللغة أو الأصل الإثني. وتقتضي برامج التعليم الناجحة توافر ما يلي: (١) طلبة أصحاء يتمتعون بتغذية جيدة ولديهم الحوافز؛ (٢) مدرسون مدربون تدريبا جيدا وتقنيات فعالة للتعلّم؛ (٣) مرافق ومواد تعليمية ملائمة؛ (٤) منهج دراسي ملائم يمكن تدريسه وتعلّمه باللغة المحلية مع الاستفادة من معرفة وخبرة المعلمين والدارسين؛ (٥) بيئة لا تكون فقط مشجعة على التعلّم بل ترحب بالطلبة، وتراعي المساواة بين الجنسين، وتتسم بالسلامة والأمان؛ (٦) تحديد واضح وتقييم دقيق لنتائج التعلّم بما في ذلك المعارف والمهارات والمواقف والقيم؛ (٧) إدارة وتنظيم على أساسي تشاركي؛ (٨) احترام وإشراك المجتمعات والثقافات المحلية.

رابعا – الاستراتيجيات

٤٥- "التعليم للجميع" حق من حقوق الإنسان الأساسية يندرج في جوهر التنمية. فيجب أن يكون أولوية وطنية ودولية تقتضي التزاما سياسيا قويا ومستمرا، ومخصصات مالية مدعمة وإسهام كل الأطراف الشريكة في "التعليم للجميع" في عملية رسم السياسة والتخطيط الاستراتيجي وتنفيذ البرامج. إن تحقيق الأهداف الستة المبيّنة أعلاه يستلزم نهجا مبنيا على قاعدة عريضة تتجاوز بمدى حدود نظم التعليم النظامي. وبناء على الدروس المستخلصة من العقد المنصرم، فإن تنفيذ الاستراتيجيات التالية سوف يكون أمرا حاسما في تحقيق غاية "التعليم للجميع".

١ تعبئة الالتزام السياسي الوطني والدولي القوي لصالح "التعليم للجميع"، ووضع خطط عمل وطنية وزيادة الاستثمار بصورة ملموسة في التعليم الأساسي

٤٦- نصت هيكلية العمل التي وضعها مؤتمر جومتيين على أن التقدم في تأمين حاجات التعلم الأساسية للجميع سوف يعتمد في النهاية على التدابير التي يتخذها كل بلد من

البلدان. ويعني هذا أولا أنه يجب على الحكومات أن تتوخى الالتزام السياسي الراسخ وأن تخصص الموارد الكافية لكافة عناصر التعليم الأساسي – وهذه خطوة أساسية بصورة مطلقة نحو الوفاء بواجب الدولة تجاه مواطنيها كافة. سيتطلب هذا في كثير من البلدان زيادة حصة الدخل القومي ورفع حجم الميزانيات المخصصة للتعليم، ومن ذلك التعليم الأساسي. ويقابل هذه الزيادة تخفيض في الاعتمادات للقطاعات الأقل أولوية للتنمية. وينبغي استخدام الموارد بمزيد الفعالية والتكامل إلى حد بعيد، ويتعين على الحكومات أن تحدد أهدافا أكثر إنصافا للإنفاق على جميع القطاعات الفرعية من التعليم. إن الرشوة سبب رئيسي في استنزاف الأموال الذي يحول دون الاستخدام الفعلي للموارد المخصصة للتعليم، ولذا يجب ردعها بكل الشدة. ولا بد من إيجاد البنى التي تمكّن المجتمع المدني من أن يكون طرفا في نظم الميزنة والتمويل الشفافة والخاضعة للمحاسبة. وسيتطلب تحقيق "التعليم للجميع" أيضا تعبئة تتسم بمزيد الابتكار والاستمرارية لموارد من أطراف أخرى في المجتمع، بما فيها مختلف المستويات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

٤٧- وحتى إذا تحسنت التعبئة وازدادت المخصصات من الموارد المحلية وتعززت فعالية استخدامها، فإن تلبية أهداف التعليم كلها ستستلزم تمويلا إضافيا من وكالات التنمية الدولية. فينبغي لوكالات التمويل أن تخصص حصة أكبر من مواردها لدعم التعليم الابتدائي وسائر أشكال التعليم الأساسي. وفي المناطق والبلاد التي تواجه أثقل التحديات، والتي تشمل كثيرا من بلاد افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، تستحق أقل البلدان نموا والبلدان الخارجة من نزاعات اهتماما خاصا.

٤٨- إن البلدان الجادة حقا في التزامها بتحقيق "التعليم للجميع" لا يمكن أن تحبط مساعيها نحو هذا الهدف بسبب نقص في الموارد. ذلك أن وكالات التمويل تحدوها الإرادة في تخصيص موارد ذات شأن باتجاه "التعليم للجميع". والمفتاح لمنح تلك الموارد يتمثل في البرهنة أو القدرة الواضحة على الالتزام السياسي الثابت؛ وفي وجود آليات فعالة وشفافة للتشاور مع منظمات المجتمع المحلي في تصميم خطط "التعليم للجميع" وتنفيذها ومراقبتها؛ ثم في عمليات تشاورية محددة بدقة للتخطيط والإدارة على مستوى القطاع.

٤٩- يقتضي هذا الالتزام أن تنسق وكالات التمويل جهودها لتقديم المساعدة الإنمائية المرنة ضمن إطار إصلاحات تخص القطاع بأكمله. ثم دعم أولويات القطاع في إطار برامج سليمة ومتماسكة للحد من الفقر تضعها الحكومة بنفسها. وينبغي إعطاء مرتبة عالية من الأولوية لمنح تخفيف عاجل ومعمق وموسّع للديون و/أو إلغاء الديون من أجل الحد من الفقر، مع الالتزام القوي لصالح التعليم الأساسي. على أن تخفيف الديون لا ينبغي أن يكون بديلا ويحل محل المساعدة.

٥٠- سوف تحتاج وكالات التمويل إلى اتخاذ التزامات على مدة أطول وأن يكون التزامها أقرب إلى التوقع، كما عليها أن تكون أكثر تفتحا للمحاسبة وأكثر شفافية. ويجب عليها أن تقدم المعلومات عن مدفوعاتها بصورة سليمة وفي حينها، وأن تؤمن وجود تقارير منتظمة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢ تعزيز سياسات التعليم للجميع ضمن إطار قطاع تعليمي مستديم ومتكامل حقا ومرتبط بشكل واضح بالاستراتيجيات الخاصة بالقضاء على الفقر وبالتنمية

٥١- إن التعليم، الذي يبدأ بالعناية بالأطفال الصغار وبتربيتهم، ثم يتواصل تعليما مدى الحياة، يعدّ جوهريا لتمكين الأفراد وللقضاء على الفقر على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي، ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا. وفي الوقت ذاته يسهّل الحدّ من الفقر مسيرة التقدم نحو أهداف التعليم الأساسي. فهناك إذن جوانب واضحة من التكافل بين استراتيجيات النهوض بالتعليم واستراتيجيات الحدّ من الفقر يجب استغلالها في تخطيط البرنامج وفي تنفيذه معا.

٥٢- وإن نهجا جامعا للقطاعات للقضاء على الفقر يقتضي أن تكون استراتيجيات التعليم مكمّلة لاستراتيجيات القطاعات الإنتاجية وكذلك للاستراتيجيات الخاصة بالصحة والسكان والرعاية الاجتماعية والعمل والبيئة والمالية، وأن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع المدني. ومن المبادرات المحددة في هذا الصدد ما يلي: (١) دمج استراتيجيات التعليم الأساسي ضمن التدابير الوطنية والدولية الموسّعة الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر مثل "أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" (UNDAF) و "أطر العمل الشاملة للتنمية" و"دراسات استراتيجية الحد من الفقر"؛ (٢) إقامة نظم تعليمية "استيعابية" من شأنها أن تحدّد بوضوح احتياجات وظروف الفئات الأشد فقرا وحرمانا ثم تتصدى لها وتعالجها بالمرونة اللازمة.

٣ تأمين التزام المجتمع المدني ومشاركته في صياغة استراتيجيات تطوير التعليم وفي تنفيذها ومتابعتها

٥٣- يجب فتح أفق سياسي واجتماعي أوسع، على جميع مستويات المجتمع، أمام الدارسين والمعلمين والآباء والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الهيئات الممثلة للمجتمع المدني، من أجل حمل الحكومات على الحوار وصنع القرارات والتجديد حول أهداف التعليم الأساسي. فالمجتمع المدني لديه الكثير من الخبرة وله دور حاسم يؤديه في كشف العراقيل التي تعترض أهداف "التعليم للجميع" وفي وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بإزالة تلك العراقيل.

٥٤- إن هذه المشاركة، لا سيما على المستوى المحلي من خلال شراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية، ينبغي ألا تقتصر

على مجرد الموافقة على ما تتخذه الدولة من قرارات أو تمويل ما تصممه من برامج. بل، وعلى كافة مستويات صنع القرار، يجب على الحكومات أن تقيم آليات منظمة للحوار تمكن المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من الإسهام في تخطيط التعليم الأساسي وتنفيذه ومراقبته وتقييمه. وهذا أمر جوهري في السعي إلى وضع أطر عمل لإدارة التعليم تكون قابلة للتقييم وتتسم بالشمولية والمرونة. وفي سبيل تسهيل هذه العملية سوف يتعين في كثير من الحالات العمل على تنمية القدرات داخل منظمات المجتمع المدني.

٤ تطوير نظم لإرشاد وإدارة التعليم من شأنها أن تلبي الاحتياجات وتؤمن مشاركة الجميع وتكون قابلة للتقييم

٥٥- أبرزت تجربة العقد الماضي الحاجة إلى تحسين إدارة نظم التعليم من حيث الفعالية والقابلية للتقييم والشفافية والمرونة، لكي تتمكن من الاستجابة بمزيد الفاعلية لحاجات الدارسين المتنوعة والمتغيرة باستمرار. وأصبح إصلاح إدارة التعليم حاجة ماسة وملحة بغية الانتقال من أنماط إدارة تتسم بفرط المركزية والأشكال الموحدة والتسيير بالأوامر، إلى اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة على أساس اللامركزية والمشاركة. ويجب أن تدعم هذه العملية بنظام للمعلومات خاص بالإدارة يستند في ذات الوقت إلى التكنولوجيات الجديدة وإلى مشاركة المجتمع المحلي لإنتاج المعلومات الملائمة والسليمة في الوقت المناسب.

٥٦- تضمنت التقارير القطرية عن "التعليم للجميع" وأطر العمل الإقليمية المنبثقة عن عملية تقييم التعليم للجميع عن عام ٢٠٠٠، التوصيات التالية: (١) إرساء أطر تنظيمية وآليات إدارية لا لإدارة التعليم الابتدائي النظامي وغير النظامي فحسب، بل أيضا برامج تعليم الطفولة المبكرة والشباب والكبار؛ (٢) المزيد من المسؤوليات الموزعة والمحددة بوضوح على كافة مستويات التوجيه؛ (٣) ضمان ألا تؤدي اللامركزية إلى التوزيع الجائر للموارد؛ (٤) استخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة بمزيد من الفعالية؛ (٥) تعزيز القدرات على إدارة التنوع والتفاوت والتغير؛ (٦) تحقيق تكامل البرامج داخل التعليم وتعزيز تقاربها من برامج القطاعات الأخرى، لا سيما الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية؛ (٧) تقديم التدريب لقادة المدارس وسائر العاملين في التعليم.

٥ تلبية احتياجات النظم التعليمية المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية والتقلبات، وإدارة البرامج التعليمية بطرائق تكفل تعزيز التفاهم والسلام والتسامح، وتساعد على درء العنف والنزاعات

٥٧- إن النزاعات وانعدام الاستقرار والكوارث الطبيعية لها وقع وخيم على التعليم وتشكل عراقيل كبيرة تحول دون هدف "التعليم للجميع". فينبغي تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني على الحصر السريع للاحتياجات التعليمية في سياقات الأزمات وأوضاع ما بعد النزاعات، للأطفال والكبار على السواء، وإتاحة فرص التعلّم من جديد في كنف بيئات آمنة ومريحة، وإعادة بناء النظم التعليمية المهدّمة أو المتضرّرة.

٥٨- ينبغي احترام المدارس وحمايتها باعتبارها أماكن مقدسة وواحات سلام. وينبغي تصميم البرامج التعليمية لتحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٦). إن هذه البرامج يجب أن تعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين الأمم جميعا وبين كافة الفئات الإثنية والدينية؛ كما ينبغي أن تراعي الذاتيات الثقافية واللغوية وتحترم التنوع وتدعم أسس ثقافة السلام. وينبغي للتعليم أن ينمّي مهارات مثل مهارات اتقاء النزاعات وحلّها، وكذلك القيم الأخلاقية والاجتماعية.

٦ تنفيذ استراتيجيات متكاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم، تنطوي على الإقرار بضرورة تغيير المواقف والقيم والممارسات

٥٩- يتطلب تحقيق هدف "التعليم للجميع" أن تخصص مرتبة عالية من الالتزام والأولوية لمسألة التساوي بين الجنسين. فالمدارس وغيرها من أماكن التعلّم والنظم التعليمية كلها في المعتاد مرآة تعكس صورة المجتمع الموسّع. ويجب أن تشمل الجهود لدعم التساوي بين الجنسين مبادرات محددة للتصدي للتمييز الناتج عن المواقف والممارسات الاجتماعية وعن الوضع الاقتصادي وعن الثقافة.

٦٠- يجب أن يكون هناك التزام، عبر النظام التعليمي بأسره، بتنمية مواقف وأوجه سلوك تنطوي على الوعي والتحليل إزاء مسألة المساواة بين الجنسين. وعلى النظم التعليمية أن تسعى كذلك صراحة إلى إزالة أي انحياز على أساس الجنس. وهذا يشمل تأمين توجيه السياسيات وتنفيذها نحو دعم متساو لتعلّم البنات والبنين. ويجب على هيئات التدريس والإشراف أن تتوخى الإنصاف والشفافية، كما ينبغي للنظم واللوائح، بما في ذلك الإجراءات التشجيعية والتأديبية، أن تطبق تطبيقا متساويا على الفتيات والفتيان والنساء والرجال. كما ينبغي الاهتمام باحتياجات الفتيان إذا كانوا في موضع الضعف.

٦١- في بيئة التعلّم، يجب أن تخلو مضامين التعليم وعملياته وسياقه من أي تحيّز على أساس الجنس، بل يجب أن تشجّع وتدعم المساواة والاحترام. ويشمل ذلك سلوكيات ومواقف المعلمين والمناهج والكتب المدرسية والتعامل فيما بين الطلاب. ويجب بذل الجهود لضمان الأمن الشخصي: فالفتيات كثيرا ما هن عرضة لسوء المعاملة والمضايقات في طريقهن من وإلى المدرسة وفي المدرسة ذاتها.

٧ التنفيذ العاجل لبرامج ومبادرات تعليمية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشري/الأيدز

٦٢- إن وباء الأيدز/السيدا بصدد إعاقة التقدم نحو تحقيق "التعليم للجميع" في كثير من أنحاء العالم، إذ يؤثر بثقل على الطلب والتزويد والنوعية في مجال التعليم. هذا الوضع يقتضي الاهتمام العاجل من الحكومات والمجتمع المدني والأسرة الدولية. يجب على النظم التعليمية أن تخوض في تغييرات كبيرة إذا أريد لها أن تنجو من آثار هذا الوباء وتتصدى لانتشاره، لا سيما للاستجابة لاحتياجات المعلمين ولما ينشده الطلاب. إن تحقيق أهداف "التعليم للجميع" سيتطلب وضع مكافحة وباء الأيدز/السيدا كأعلى أولوية في أكثر البلدان إصابة بهذا الوباء، مع الالتزام السياسي القوي والدائم؛ ودمج مكافحة هذا المرض في جميع الجوانب السياسية؛ وإعادة تصميم مناهج تدريب المعلمين، وزيادة الموارد بصورة ملموسة لدعم هذه الجهود.

٦٣- اتضح خلال العقد أن الوباء أثّر – وسيؤثر أكثر فأكثر – تأثيرا مدمّرا على النظم التعليمية والمعلمين والطلاب، مع وقع أشد على الفتيات. إن ما أحدثه وباء الأيدز/السيدا من وصمة وفقر أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة من الأطفال المبعدين من التعلم ومن الراشدين المحرومين من أسباب الحياة. لذا أصبح من الأساسي إيجاد حل مبني على احترام الحقوق لتخفيف وطأة الوباء ولمواصلة مراقبة تأثيره الهدام على أهداف "التعليم للجميع". وينبغي لهذا الحل أن يشتمل على تشريع ملائم وعلى إجراءات إدارية لتأمين حق المصابين بمرض الأيدز/السيدا في التعليم ومحاربة أي تمييز ضدهم في قطاع التعليم.

٦٤- على المؤسسات والبنى التعليمية أن تخلق بيئة آمنة وسليمة تساند الأطفال الشباب في عالم يعاني من وباء الأيدز/السيدا، وأن تعزز حمايتهم من الاعتداءات الجنسية وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وينبغي توخي نهوج مرنة غير نظامية للوصول إلى الأطفال والراشدين المصابين والمتضررين من هذا الوباء، مع إيلاء اهتمام خاص بالأيتام من جرائه. إن المناهج القائمة على نهوج مهارات الحياة ينبغي أن تشمل كل الجوانب المتعلقة بالرعاية والوقاية ضد الأيدز/السيدا. كما ينبغي أن يستفيد الآباء والمجتمعات المحلية أيضا من البرامج الخاصة بمكافحة الأيدز/السيدا. ويجب تدريب المعلمين تدريبا ملائما، أثناء الخدمة وقبلها على السواء، على تعليم كل جوانب هذا الوباء، كما ينبغي تقديم الدعم للمعلمين المتضررين منه على جميع المستويات.

٨ إيجاد بيئات تعليمية سليمة وصحية وجامعة وتتوفر لها الموارد بصورة منصفة، بما يؤدي إلى الامتياز في التعلم وإلى تحديد واضح لمستويات التحصيل المنشودة للجميع

٦٥- إن نوعية التعلم تندرج في صلب مشروع "التعليم للجميع" ويجب أن تكون في صلبه دوما. وينبغي لجميع الأطراف – أي للمعلمين والطلاب والآباء وأعضاء المجتمع المحلي والعاملين في الصحة والمسؤولين في الحكم المحلي – أن يعملوا معا على خلق بيئات مؤاتية للتعلم. وفي سبيل تقديم تعليم جيد النوعية، ينبغي للمؤسسات والبرامج التعليمية أن تحظى بموارد ملائمة ومنصفة، مع المتطلبات الأساسية من المرافق الآمنة والسليمة بيئيا والتي يسهل الوصول إليها؛ ومن المدرسين ذوي الهمة والكفاءة المهنية؛ ومن الكتب وغيرها من المعدات التعليمية والتكنولوجيات الملائمة للسياق وزهيدة التكلفة والمتاحة للدارسين جميعا.

٦٦- ويجب أن تكون بيئات التعلم كذلك صحية وآمنة وواقية. فينبغي أن تكون مزودة بما يلي: (١) المرافق الملائمة للمياه وتجهيزات صرف المياه، (٢) الانتفاع بمرافق الخدمات الصحية والغذائية أو التنسيق معها، (٣) سياسات ومدونات سلوك تضمن للمعلمين والدارسين الصحة البدنية والنفسية – الاجتماعية والعاطفية، (٤) مضامين وممارسات تعليمية تؤدي إلى المعرفة والمواقف والقيم ومهارات الحياة اللازمة لاحترام الذات والصحة الجيدة والسلامة الشخصية.

٦٧- ثمة حاجة عاجلة إلى اعتماد استراتيجيات فعالة للتعرف على المبعدين اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وإدماجهم في النظام. ويستلزم هذا تحليلا مشتركا للاستبعاد على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والمدرسة، ثم وضع نهوج متنوعة ومرنة ومبتكرة للتعلّم وإيجاد بيئة تنمي الاحترام المتبادل والثقة بين الجميع.

٦٨- ينبغي أن يشمل تقدير مستويات التعلم تقييما للبيئات والعمليات والنتائج. إن حصيلة التعلم ينبغي تعريفها جيدا، في الميدان المعرفي وغير المعرفي معا، وأن يتم تقييمها بصورة مستمرة كجزء لا يتجزأ من عملية التعليم والتعلم.

٩ تحسين أوضاع المعلمين ورفع معنوياتهم وتعزيز قدراتهم المهنية

٦٩- يؤدي المعلمون الدور الأساسي في تعزيز نوعية التعليم سواء في المدارس أو في البرامج الأكثر مرونة الخاصة بالمجتمع المحلي؛ وهم المنادون بالتغيير والمحركون له. ولا يمكن توقع النجاح لأي إصلاح في التعليم ما لم يكن من صنيع المعلمين وبمشاركتهم. فينبغي احترام المعلمين في كافة مستويات النظام التعليمي ومنحهم أجورا مجزية، وتمكينهم من التدريب ودعم وتطوير كفاءتهم المهنية، بما في ذلك الاستفادة من التعلم المفتوح والتعلم عن بعد، وتمكينهم من المشاركة، على الصعيدين المحلي والوطني في القرارات التي تمس حياتهم المهنية وبيئات التعليم. وعلى المعلمين أيضا أن يتقبلوا مسؤولياتهم المهنية وأن يخضعوا للمحاسبة من قبل الدارسين والمجتمعات المحلية على السواء.

٧٠- يجب وضع استراتيجيات محددة بوضوح وأكثر ابتكارا لاكتشاف المعلمين الجيدين واجتذابهم وتدريبهم

والاحتفاظ بهم. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تنصب على الدور الجديد للمعلمين المتمثل في إعداد الطلاب للتكيف مع الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة والمعتمد على التكنولوجيا. ويجب على المعلمين أن يكونوا قادرين على فهم التنوع في طرائق التعلم وفي النمو البدني والفكري للطلاب، وأن يهيئوا بيئات للتعلم قائمة على الحفز والمشاركة.

١٠ تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف "التعليم للجميع"

٧١- يجب تسخير التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال للمساعدة على تحقيق أهداف "التعليم للجميع" بتكلفة معقولة. فهذه التكنولوجيات تتيح إمكانية كبيرة لنشر المعرفة والتعلم الفعال وتطوير خدمات تعليمية أكثر نجاعة. ولن تتحقق الاستفادة بهذه الإمكانية إلا إذا سخرت التكنولوجيات الجديدة كعامل مساعد يخدم ولا يحكم تنفيذ الاستراتيجيات التربوية. ولضمان فعالية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، لا سيما في البلدان النامية، ينبغي المزج بينها وبين التكنولوجيات التقليدية مثل الكتب والإذاعات، كما ينبغي أن تطبق على نطاق أوسع على تدريب المعلمين.

٧٢- إن سرعة تطور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، وتزايد انتشارها وتوافرها، وطبيعة مضامينها وانخفاض أسعارها أمور لها انعكاسات كبرى على التعلم. فهي قد تزيد من أوجه التفاوت وتضعف الروابط الاجتماعية وتهدد الانسجام الثقافي. فستحتاج الحكومات بالتالي إلى رسم سياسات أكثر وضوحا إزاء العلم والتكنولوجيا وإلى إجراء عمليات تقييم نقدي للتجارب والخيارات في مجال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. وينبغي أن تشمل هذه العمليات التبعات المتعلقة بالموارد ذات الصلة بتوفير التعليم الأساسي، مع إبراز الخيارات التي تسد الفجوة بين الأثرياء والفقراء في المجال الرقمي وتزيد من الاستفادة وتحسين النوعية وتحدّ من اختلال التوازن.

٧٣- ثمة حاجة إلى استغلال إمكانيات التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال من أجل تعزيز جمع البيانات وتحليلها ولتدعيم نظم الإدارة بدءا بالوزارات المركزية ومرورا بكل المستويات الداخلية ووصولا إلى المدرسة؛ ومن أجل تحسين الانتفاع بالتعليم لصالح المجتمعات المحلية النائية والمحرومة؛ ومن أجل دعم الإعداد الأولي للمعلمين وتدريبهم المستمر؛ ومن أجل إتاحة فرص الاتصال عبر الفصول الدراسية وعبر الثقافات.

٧٤- وينبغي أيضا لوسائل الإعلام الجديدة أن تلتزم بإقامة وتعزيز الشراكات مع نظم التعليم من خلال النهوض بالصحف المحلية والتغطية الواعية لقضايا التعليم وبرامج التعليم المستمر بواسطة الهيئات العمومية للإذاعة.

١١ المتابعة المنتظمة لما يحرز من تقدم في تحقيق الأهداف في مجال التعليم للجميع، وللاستراتيجيات على الصعيد القطري والإقليمي والدولي

٧٥- إن تحقيق أهداف "التعليم للجميع" يتطلب ترتيب الأولويات، ورسم السياسات، وتحديد الأهداف ومؤشرات التقدم، وتخصيص الموارد، ومراقبة الأداء، وتقييم النتائج النوعية والكمية. وتعد الإحصاءات التعليمية المتينة والموثوقة، المفصلة والمبنية على بيانات إحصائية سليمة، في غاية الأهمية من أجل القياس الحقيقي للتقدم المحرز ومن أجل تشاطر الخبرة واستخلاص الدروس. وينبغي استقاء المعلومات عن بعض الاستراتيجيات الخاصة التي أثبتت نجاحها، وعن الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الأساسي، وعن مشاركة المجتمع المحلي المدني في "التعليم للجميع". فهذه عناصر أساسية في تقييم مستوى مسؤولية الشركاء في مشروع "التعليم للجميع". كما ينبغي تشجيع العمليات الجارية لمراقبة وتقييم "التعليم للجميع" بمشاركة كاملة من المجتمع المدني.

٧٦- عندما تكون الحكومات ملتزمة حقا بتحقيق النتائج المرجوة في ميدان التعليم، فإنها تعترف بالأهمية البالغة للإحصاءات وبالحاجة إلى مؤسسات موثوق بها ومستقلة لإنتاج الإحصاءات. وإن عملية تقييم "التعليم للجميع" لعام ٢٠٠٠، كشفت عن وجود نقص كبير في البيانات. فينبغي إذن زيادة القدرات لسدّ هذا النقص، وإنتاج البيانات السليمة وفي الأوان المناسب مع الاهتمام بالنوعية والكمية معا، ليتم تحليلها ثم تصبح مرجعا لأصحاب القرار والمنفذين. ومن الجوهري أن يولى الاهتمام لجمع البيانات المفصلة على المستويات الدنيا من النظام التعليمي وذلك في ذات الوقت لتحديد أهم مواقع الضعف ولإيجاد البيانات لصالح التخطيط والإدارة والتقييم على الصعيد المحلي.

٧٧- إن التقدم نحو تحقيق أهداف "التعليم للجميع" وغاياته ينبغي تقييمه بانتظام وبصورة منهاجية للتمكين من إجراء التحليلات المقارنة المجدية. وبوجود بيانات أجود نوعية على المستوى الوطني والدولي، يتسنى للحكومات والمجتمع المدني والوكالات الأخرى أن تتفهم بمزيد الوضوح مسيرة التقدم باتجاه الأهداف، وأن تكتشف المناطق والبلدان والأقاليم الداخلية التي تلفت الانتباه إما لنجاح باهر وإما لفشل ظاهر، ثم تتخذ الإجراءات الملائمة بناء على ذلك.

١٢ الاعتماد على الآليات القائمة لتعجيل التقدم نحو تحقيق "التعليم للجميع"

٧٨- من الجوهري أن توجد آليات تشاركية على المستوى الدولي والإقليمي والوطني من أجل تحقيق الأهداف الستة

المطروحة في إطار العمل هذا. وتشمل وظائف هذه الآليات، على درجات مختلفة، الترويج وتعبئة الموارد والمراقبة وإنتاج المعرفة وتشاطرها.

٧٩- إن أساس "التعليم للجميع" يتركز على المستوى الوطني. فستعزز المنتديات القطرية عن "التعليم للجميع" أو تنشأ، وستعد البلدان خطط "التعليم للجميع" بحلول عام ٢٠٠٢ كأجل أقصى. وبالنسبة للبلدان التي تواجه تحديات كبيرة مثل الأزمات أو الكوارث الطبيعية، سوف يقدم لها الدعم التقني من المجتمع الدولي. ويلتزم أعضاء المجتمع الدولي بالعمل بصورة ثابتة ومنسقة ومتجانسة على مساندة الخطط الوطنية من أجل "التعليم للجميع".

٨٠- سوف تستند الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية لدعم الجهود الوطنية على المنظمات والشبكات والمبادرات القائمة، التي يزاد عددها حيث يلزم، ويكون عملها بالتوازي مع المنتديات الوطنية للتعليم للجميع.

٨١- وستواصل اليونسكو أداء الدور الموكل إليها في التنسيق بين الشركاء في مشروع "التعليم للجميع" والمحافظة على زخم التعاون بينهم. وبناء على هذا سوف تنظم اليونسكو سنويا اجتماعا لفريق رفيع المستوى ومحدود العضوية ومتسم بالمرونة يكون بمثابة المحور لتعبئة الالتزام الدولي والموارد التقنية والمالية. وسيتألف الفريق من قادة من الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الإنمائية. وستعدّل اليونسكو تركيز برنامجها في مجال التربية بغية وضع نتائج وأولويات مؤتمر داكار في صلب نشاطها.

٨٢- سيطلب تحقيق "التعليم للجميع" التزامات مالية جديدة وملموسة من الحكومات الوطنية ومن الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والمجتمع المدني والمؤسسات. ■

افريقيا جنوبي الصحراء ٢٤

الأمريكتان ٣٥

الدول العربية ٤٣

آسيا والمحيط الهادي ٥٦

أوروبا وأمريكا الشمالية ٦٣

بلدان مجموعة التسعة ٦٩

التعليم للجميع
إطار العمل في افريقيا جنوبي الصحراء

التربية من أجل النهضة الافريقية في القرن الحادي والعشرين

اعتمد في مؤتمر جنوب الصحراء بشأن
التعليم للجميع
جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، ٦–١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩

١ – الديباجة

إذا كان القرن القادم سيتميز بأنه قرن افريقي حقاً، قرن من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعب الافريقي، قرن السلام الدائم والتنمية المستديمة في افريقيا، فإن نجاح هذا المشروع سيتوقف إذن على نجاح نظمنا التعليمية. ذلك أنه لم يحدث في أي مكان من العالم أن تحققت التنمية المستديمة دون وجود نظام تعليمي حسن الأداء، ودون تعليم ابتدائي سليم للجميع، ودون تعليم عال وقطاع بحثي فعال، ودون تكافؤ الفرص التعليمية.

الخطاب الافتتاحي للرئيس ثابو مبيكي، في مؤتمر "التعليم من أجل النهضة الافريقية في القرن الحادي والعشرين"، (جوهانسبرغ، جنوب افريقيا، ٦–١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩)

اجتمعنا، نحن وزراء التربية وممثلي المجتمع المدني والوكالات الإنمائية الدولية، والقرن العشرون يشارف نهايته، في جوهانسبرغ للتأمل في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع المعتمدة في جومتيين في عام ١٩٩٠. وإننا لننتهز هذه الفرصة للشروع في عملية تجديد للتعليم تمكن افريقيا من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ونعتمد بموجب هذا إطار عمل بشأن موضوع "التعليم من أجل النهضة الافريقية في ظل عولمة الاقتصاد، والاتصال، والثقافة".

إننا نعترف بالجهود الهائلة التي بذلتها بلدان افريقيا جنوبي الصحراء لتحقيق هذه الأهداف، على الرغم من عقبات كثيرة وظروف بالغة الصعوبة. وقد أتاح لنا هذا الاجتماع الذي ضم الأطراف المعنية الرئيسية من شتى أنحاء القارة، الفرصة لأول مرة لتحليل الأوضاع من جوانبها المتعددة. وخلال هذا العقد، اقترنت الإنجازات الكبرى بإصلاح شامل وبإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الحرب. أما الخسائر الكبرى فقد شهدتها تلك البلدان المنخرطة في حروب وصراعات أهلية تورطت فيها قرابة ثلث بلدان المنطقة.

إن النظم التعليمية في كثير من البلدان الافريقية، وقد بُنيت في أحيان كثيرة على أسس مادية ومؤسسية ضعيفة، معرضة للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان، والتي عاقت تحقيق التقدم بل أدت في بعض الحالات إلى انتكاس ما سبق تحقيقه من إنجازات. وقد عانت بلدان كثيرة من برامج تسوية اقتصادية متقشفة، وزيادة عبء الديون، ومن نظام اقتصادي عالمي معوجّ، ومن سوء الحكم، ومن عدم كفاية الموارد وأحياناً من سوء استعمالها، وكذلك من القحط والفيضانات. وهذه العوامل، بالإضافة إلى تأثير الإصابات بوباء الأيدز/السيدا، والصراعات المسلحة، استمرت في تأثيرها المدمر على التعليم في افريقيا.

وعلى الرغم من الجهود الهائلة المبذولة لضمان توفير التعليم الأساسي الجيد لكل طفل، نلاحظ أن نحو عشرة بلدان فقط قد توصلت إلى توفير التعليم الابتدائي للجميع. وعلى الرغم من زيادة كبيرة في أعداد الملتحقين بالمدارس في كثير من البلدان، فإن هذه الزيادة لم تكن كافية لاستيعاب النمو السكاني الحثيث والنزوح من الريف إلى الحضر، مما أعطى انطباعاً بالجمود بالنسبة لحجم السكان. وبرامج الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة تقتصر على قلة من سكان المناطق الحضرية. واستناداً إلى تقديرات البلدان ذاتها بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨، زاد الالتحاق الصافي للبنين بنسبة تتراوح بين ٩ في المائة و ٥٦ في المائة، وفي حالة البنات بنسبة تتراوح بين ٧ في المائة و ٤٨ في المائة[١] في افريقيا جنوبي الصحراء. بيد أن هذه الأرقام تحجب تباينات إقليمية ضخمة. ففي بلدان المحيط الهندي، يبلغ معدل الالتحاق الصافي بالنسبة للبنين والبنات ما يزيد على ٧٠ في المائة. وكان أبرز تقدم من حيث النسبة المئوية لزيادة التحاق البنين في شرق افريقيا (باستثناء الصومال)، حيث زاد معدل الالتحاق الصافي للبنين بنسبة ٢٧ في المائة (ليصل إلى ٦٠ في المائة)، وللبنات بنسبة ١٨ في المائة (ليصل إلى ٥٠ في المائة)، وبالنسبة للبنات في افريقيا الجنوبية، حيث كانت الأرقام المناظرة للبنات ٢٣ في المائة (لتصل إلى ٧٦ في المائة)، وللبنين ١٦ في المائة (لتصل إلى ٥٨ في المائة)[٢]. أما التقدم الذي أحرز في المناطق السلمية في غرب ووسط افريقيا، فقد عادلته الانتكاسات المفجعة في البلدان المتحاربة. وتشير البيانات المتاحة حاليا إلى أن نحو ٤٠ في المائة من البنات و ٥٠ في المائة من البنين ملتحقون بالمدارس في غرب افريقيا، و ٥٠ في المائة من البنات و ٦٠ في المائة من البنين في وسط افريقيا. بيد أن الأرقام الحقيقية قد تكون أدنى من ذلك بكثير، حيث لم يتمكن العديد من هذه البلدان من جمع بيانات في السنوات الأخيرة.

وتمثل البنات ٥٦ في المائة من أطفال سن المدرسة غير الملتحقين بها، ويقدر عددهم بـ ٤١ مليون طفل. ويبلغ التكافؤ بين الجنسين أعلى مستوى له في افريقيا الجنوبية، حيث كاد كثير من البلدان يبلغ التعليم الابتدائي للجميع ونسبة مرتفعة من الكبار. أما حالات التباين البالغ بين الجنسين، حيث قد لا يتعدى معدل التحاق البنات نصف نظيره للبنين، فيوجد معظمها على طول الحدود الجنوبية للصحراء، وهي منطقة تتسم بانخفاض نسبة القرائية بين الكبار وضعف الاقتصاد. بيد أن فرصة وصول البنات، بعد التحاقهن بالمدرسة، إلى الصف الخامس تبلغ ٦٩ في المائة، قياسا بـ ٧٠ في المائة في حالة البنين. وهنا أيضاً توجد تباينات إقليمية: فبوجه عام، عندما تكون معدلات الالتحاق والقرائية مرتفعة، تسود المساواة بين الجنسين؛ وعندما تكون معدلات الالتحاق والقرائية بين الكبار منخفضة، فإن معدل بقاء البنات في المدرسة يكون عموما أدنى من معدل البنين.

(١) استناداً إلى التقديرات السكانية للأمم المتحدة، زاد الالتحاق الصافي للبنين بنسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و ٦٧ في المائة، وللبنات بنسبة تتراوح بين ٨ في المائة و ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٨. ويعزى الفرق إلى معدلات النمو السكاني المفترضة المستخدمة في إسقاطات ما بين عمليات التعداد. وتقديرات الأمم المتحدة تكون عموما أدنى من تقديرات البلدان ذاتها في حالة الالتحاق الصافي بما يناهز ١٠ في المائة لكل من البنين والبنات على التوالي.

(٢) يعزى انخفاض نسبة التحاق البنين في هذه المنطقة إلى الفروق في التكاليف البديلة في البلدان التي تستخدم فيها صناعات التعدين عدداً كبيراً من الذكور غير المتعلمين.

وقد زاد عدد الطلبة المتسربين من المدرسة بدرجة تثير الجزع في السنوات الأخيرة، وتعزى حالات كثيرة منها إلى زيادة التكاليف أو الصراعات المسلحة. وتنخفض نسبة المشاركة بوجه خاص بين أطفال المناطق النائية والمناطق الريفية، والأطفال المعوقين، واللاجئين، والنازحين داخل بلدانهم، والأطفال العاملين، والأقليات العرقية، والأطفال المصابين بفيروس الأيدز، والأطفال الذين يعيشون في ظروف الصراع أو في حالات الطوارئ الأخرى التي أدت إلى تكاثر زيادة عدد الأيتام. ولا يزال فقراء الريف يتدفقون إلى المدن، حيث المدارس مكتظة بالفعل.

وفرص الالتحاق بالتعليم محدودة، ونوعيته رديئة، وغالباً ما تكون المناهج الدراسية غير ملائمة لاحتياجات الدارسين ومتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. والصناعات الجديدة الناشئة تحتاج إلى منفذي مشاريع ومديرين وعمالة ماهرة لكي تكون تنافسية؛ ولا تزال نظمنا التعليمية التي عفا عليها الزمن تنتج خريجين تعوزهم المعارف والمهارات المطلوبة.

ولا تزال أغلبية سكاننا محرومة من مرافق الكهرباء والمياه النظيفة والخدمات الطبية. وللتصدي لأوجه النقص هذه، فإننا نحتاج إلى "الدراية التقنية" في عمليات صناعية أساسية من بينها تطوير المنتجات، والإنتاج الصناعي، والتسويق، والتوزيع. وبوسع المؤسسات التعليمية، ومراكز البحوث، والصناعات، بالعمل معاً، أن توجد حلولاً داخلية لهذه المشكلات. بيد أن الثقة اللازمة لهذه الشراكة بين التعليم والصناعة تمر الآن بأدنى مستوياتها.

إننا نسلم، وقد شاركنا في أشمل تقييم أجري على الإطلاق في افريقيا، بأهمية المهام التي تنتظرنا لتوفير القيادة التعليمية والتنظيم والإدارة التعليميين. إننا نحتاج إلى بناء قدراتنا على الابتكار، وإلى مراعاة أوجه التباين، والاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة. بيد أن القدرة على تخطيط التربية وإدارتها تظل إلى حد بعيد غير متطورة. على الرغم من أن عدداً كبيراً من موظفي الوزارات الافريقية قد دربوا في الخارج في هذه المجالات على وجه التحديد. إننا نحتاج إلى تنفيذ التغييرات المزمعة والتصرف في ظروف الأزمات، وإدارة التعديلات بشكل فعال. وتحقيقاً لذلك، فإننا نحتاج إلى إنشاء آلية للشراكة المهنية، وإلى عملية ديمقراطية لبناء توافق الآراء بشأن الأهداف والاستراتيجيات على مختلف المستويات، من وضع السياسات إلى تنفيذها.

ولمواجهة هذه التحديات، من الأهمية بمكان أن نتعلّم من الأمثلة الكثيرة للممارسات الجيدة والسياسات الناجحة التي ثبتت فاعليتها في السياق الافريقي ومنها ما يلي :

- المسارعة إلى زيادة فرص الالتحاق بالتعليم، مع الإشارة بشكل خاص إلى سياسات الإنصاف والتحاق الإناث، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية؛
- اشتراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمدرسة وإدارتها؛
- توظيف المعلمين في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها؛
- إصلاح المناهج الدراسية بتضمينها موضوعات تلبي الاحتياجات المحلية؛
- توفير مواد تعليمية وكتب مدرسية في المتناول؛
- استخدام اللغة الأم كلغة للتدريس؛
- استخدام المدارس كمراكز للتعلّم في المجتمع المحلي؛
- التقييم القائم على نموذج البحوث العملية التي تستهدف التنفيذ؛
- نظم الإدارة/المعلومات الإحصائية في التخطيط والتقييم .. الخ.

إن النجاح الباهر لعملية تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، التي شاركت فيها جميع بلدان افريقيا جنوب الصحراء، يثبت أيضاً إمكانية قيام الشراكات بين المنظمات والمؤسسات والخبراء الناشطين في افريقيا. وسنستند في صياغة استراتيجياتنا المقبلة إلى تحليل نقدي لما حققناه من نجاح وما أخفقنا في تحقيقه في الماضي.

إننا مقتنعون اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن التعليم هو الشرط الذي لا غنى عنه لتمكين شعب افريقيا من المشاركة في الفرص المتاحة في الاقتصاد المعولم للقرن الحادي والعشرين، ومن الانتفاع بهذه الفرص بشكل أكثر فاعلية. وتفاؤلنا هذا إنما يعكس ما أحرز مؤخرا من تقدم سياسي، وزيادة الاستثمار في التعليم في أنحاء من افريقيا، والفرص التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة. وسيتصدى أيضاً قطاع التربية، بما لديه من بنية أساسية على نطاق الأمة، ومن موظفين متخصصين في التدريس وتصميم مواد التعليم والتعلّم، للمسائل الاجتماعية العاجلة ومن بينها وباء الأيدز والعنف، التي تتهدد بالخطر تقدمنا وآفاقنا.

وإذ ننظر في السنوات العشر التي انقضت منذ إعلان جومتيين وفي السنوات الأربع التي مضت منذ استعراض منتصف المدة في عمان، فإننا ندرك مع ذلك أن تحولا أساسياً في النموذج المتبع وزيادة في الاستثمار في التعليم أمران ضروريان لتحقيق رؤيتنا لنهضة افريقيا.

ونظراً لما تقدم، فإننا، نحن وزراء التربية وممثلي المجتمع المدني والوكالات الإنمائية الدولية:

نؤكد مجدداً أن التعليم حق أساسي وحاجة أساسية لجميع الأطفال والشباب والراشدين الافريقيين، بمن فيهم المعوقون،

حسبما تقر بذلك الصكوك الدولية، ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الافريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، واتفاقية حقوق الطفل، وتوصيات مؤتمر سالامنكا؛

نسلم بأن الاستثمار في التعليم الجيد شرط أساسي لتمكين الافريقيين من المشاركة الكاملة في الاقتصاد المعولم وتكنولوجيا الاتصال الحديثة، والانتفاع بهما انتفاعاً تاماً؛

نعترف بضرورة تطوير توفير التعليم الأساسي توخياً للشمولية والملاءمة والاستجابة لاحتياجات كل من الجنسين، وبضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الفتيات والنساء في التعليم، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية؛

نلتزم بإزالة جميع العراقيل (الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية)، التي تعوق التحاق الأطفال والشباب والراشدين الافريقيين بالتعليم الجيد وبلوغ أهداف إعلان جومتيين حول التربية للجميع؛

نقر بأن وباء الأيدز، وزيادة الفقر، والحروب، والنزاعات الأهلية تمثل عقبات كأداء في طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع، ومن ثم يجب اعتبارها مجالات ذات أولوية للتركيز عليها في المنطقة؛

نسلم بضرورة أن توفر النظم التعليمية للشعب الافريقي أجمع الفرصة لاكتساب المهارات والمعارف اللازمة للانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدامها؛

نعترف بأن نظم المعارف الأصلية واللغات والقيم الافريقية ينبغي أن تشكل أساس تنمية نظم التعليم الافريقية؛

نسلم بضرورة تطوير المناهج الدراسية لإعطاء الأطفال والشباب والراشدين نوع التعليم الجيد الذي يعزز تقديرنا لتنوعنا الثقافي وثراء ثقافاتنا وديناميتها، بهدف تحريرنا من التبعية السيكولوجية والاقتصادية والتكنولوجية.

وبعد أن شحذنا رؤيتنا بهذه النظرة المتعمقة، سنصمم سياساتنا وبرامجنا، ونعبئ الشراكات والموارد لتحقيق النهضة الافريقية في القرن الحادي والعشرين.

٢ – الرؤية الجديدة للنهضة الافريقية

إننا نتصور انبعاث افريقيا جديدة نابضة بالحياة، وثرية في تنوعها الثقافي، وتاريخها، ولغاتها، وفنونها، تقف موحدة لوضع حد لتهميشها في عالم قوامه التقدم والتنمية. افريقيا ديمقراطية، ومنتصرة على الاستعمار والفصل العنصري والقمع. افريقيا سلمية، وقد غمدت سيوفها في أجربتها، وتحترم حقوق الإنسان للجميع بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العرق أو الديانة أو القدرات. افريقيا مستنيرة، وظافرة في كفاحها من أجل تحرير العقول. افريقيا مزدهرة تشكل معارف شعبها ومهاراته مواردها الأساسية. وأخيرا، فإننا نتصور افريقيا متكاملة في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سعياً وراء السلام والعدل والرخاء وحياة أفضل للجميع.

إن رؤيتنا لا تسعى إلى العودة إلى عصر ما قبل الاستعمار وإنما إلى دفع تراثنا الثقافي قدماً إلى الأمام. إن القيم التي توحدنا ومعرفتنا ببيئتنا، إلى جانب الإدارة الحديثة والعلوم الاجتماعية والطبيعية والتكنولوجيا، ستستخدم في حل المشكلات المزمنة للفقر والمرض والمجاعات والصراعات وسوء الإدارة والفساد.

إن التعليم سيعد الناس للأخذ بزمام مصيرهم، ويحررهم من التبعية، ويمنحهم روح المبادرة والابتكار والتفكير النقدي والإقدام على تنفيذ المشاريع، والقيم الديمقراطية، وعزة النفس، وتقدير التنوع. إن افريقيا الجديدة ستحترم حقوق الإنسان لكل فرد وتطالب بالحكم الصالح والمساءلة. وسيقاوم التماسك الاجتماعي الجديد قوى العنف والانقسام. ولن يحول دون الالتحاق بالتعليم تمييز قائم على الجنس أو اللون أو العشيرة أو الأصل العرقي أو الحالة الاجتماعية أو القدرة البدنية والعقلية أو العقيدة الدينية أو السياسية.

وستقع على الحكومة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية على جميع المستويات المسؤولية الجماعية عن إنشاء هيئات تعلمية دينامية يعهد إليها بمهمة واضحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وسيصبح قطاع التربية والتدريب نظاماً متكاملاً لإدارة تنمية الموارد المعرفية والبشرية.

وعملاً على تحقيق هذه الرؤية، فإننا نتعاون في مجال التعليم. إننا نوطد أواصر الوحدة الافريقية ونشن حملة على مستوى القارة هدفها التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في افريقيا؛ وباختصار من أجل النهضة الافريقية.

٣ – مجالات التركيز ذات الأولوية

ستوفر النظم التعليمية للجميع فرصاً للتعلم مدة الحياة، مع التركيز على الدارس وعلى عملية التعلم. وسيمكن توفير بيئات تعلمية آمنة وملهمة الأسر والأفراد من تطوير تفكيرهم النقدي وإبداعهم، ومن إعمال قدراتهم بالكامل. وستتمثل مجالات التركيز الرئيسية في فرص الالتحاق بالتعليم والإنصاف في توفيره، وضمان النوعية والملاءمة، وبناء القدرات والشراكات:

٣,١ – تعزيز فرص الالتحاق والإنصاف في مجال التعليم

- استعراض ووضع السياسات والتشريعات في مجال التربية وغيرها من المجالات، وذلك في إطار النهضة الافريقية؛
- تعبئة الموارد اللازمة لإعادة هيكلة مالية الحكومة وإعادة تخصيصها بغية دعم التعليم الأساسي؛
- إقامة تعاون أوثق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية والمدارس والمجتمعات المحلية والأسر لتيسير ملكية المدارس واستدامتها وفرص الالتحاق بها؛
- إيلاء اهتمام خاص لأطفال الشوارع والأطفال العاملين، والمجتمعات الرحّالة، والأطفال في المناطق النائية ومناطق الصراعات، والأقليات، والأيتام من ضحايا وباء الأيدز والأطفال المسجونين، والأطفال المعوقين؛
- التوسع في توفير التعليم للطفولة المبكرة لكي يشمل جميع الأطفال في فئة الأعمار هذه؛
- وضع استراتيجيات بديلة للتعليم غير النظامي بهدف بلوغ الأطفال والشباب والراشدين المحرومين، وغير هؤلاء من اللاجئين ومن النازحين داخل البلد المستبعدين من الفرص التعليمية المعتادة؛
- ضمان مشاركة الفتيات والنساء على قدم المساواة مع الرجال في جميع البرامج التعليمية، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا؛
- تقليل أوجه التفاوت بين الجنسين، وكذلك الفروق الإقليمية والريفية/الحضرية والاجتماعية الاقتصادية في المشاركة التعليمية.

٣,٢ – تحسين نوعية التعليم وملاءمته

لا يصل إلى الحد الأدنى من الكفاءات المطلوبة سوى نسبة ضئيلة من الأطفال، ونظمنا التعليمية تقصر دون بلوغ المستويات التي ننتظرها منها. وللتصدي لهذا الوضع، سنقوم بما يلي:

- استعراض المناهج الدراسية وطرائق التعليم، وإعادة تصميمها تبعا لذلك لجعلها ملائمة للبيئة الثقافية، وتلبية الاحتياجات التربوية والسيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية للأطفال. وإيلاء اهتمام خاص للمهارات الحياتية التي يقتضيها التصدي لمشكلات مثل وباء الأيدز؛ وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولسكان مناطق الصراعات المزمنة؛ ولإساءة استعمال المخدرات؛
- تحسين إعداد المعلمين وتدريبهم من أجل تعزيز قدرتهم على تطبيق النهوج التشاركية الشاملة والمراعية للفروق بين الجنسين، وعلى استخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- تأييد النهوج الأسرية والتقليدية، وتطبيقها على رعاية الطفل في برامج توجيه الآباء وتدريب المعلمين، مما يعزز المبدأ القائل بأن التعلّم يبدأ عند الميلاد؛
- تعزيز استخدام اللغة الأم في تعليم الطفولة المبكرة، والسنوات الأولى من التعليم الابتدائي، وتعليم الكبار؛ وربط التنمية الشخصية بالتراث الثقافي للدارسين، ودعم ثقتهم بأنفسهم؛
- تحسين إعداد وإنتاج وتوزيع مواد تعليمية تكون في المتناول وأكثر ملاءمة للأوضاع المحلية؛
- إجراء بحوث وتطوير استخدام بدائل محلية للمدخلات الصناعية المستوردة، في تصميم وإنتاج كتب مدرسية ومواد تعليمية فعالة من حيث التكلفة؛
- تحديد الكفاءات الأساسية الدنيا لمختلف مستويات التعليم؛
- وضع نظم معلومات يعوّل عليها للإدارة التعليمية والإحصاءات التربوية من أجل تحسين التحليل واتخاذ القرارات؛
- إجراء بحوث تعليمية بشأن مراعاة الفروق بين الجنسين وحقوق كل منهما؛
- الربط بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بهدف دمج المجموعات المهمشة في نظام للتعلّم مدى الحياة؛
- دمج التعليم في الأسرة والمجتمع المحلي ومكان العمل؛
- إدخال القيم والممارسات الديمقراطية في توجيه عمليتي التدريس والتعلّم.

٣,٣ – بناء القدرات المؤسسية والمهنية

سوف تعزز القدرات المؤسسية والمهنية على الصعد الإقليمية والوطنية والمحلية بهدف زيادة الكفاءة والفعالية ومراعاة احتياجات كل من الجنسين. ولهذا الغرض، سنعمل على ما يلي:

- إيلاء الأولوية في تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج – للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لافريقيا –؛
- كفالة الحقوق الأساسية في الغذاء والمأوى والأمن والصحة من أجل تمكين الأطفال الافريقيين من المشاركة الكاملة في التعليم؛
- تهيئة بيئة سياسية داعمة لضمان شمول الجميع في البرامج التعليمية؛
- تعبئة الموارد المالية والبشرية المتاحة وموارد جديدة لضمان توفير التعليم الأساسي للجميع؛

- وضع برامج تلبي احتياجات كل من الجنسين، وتهيئة بيئات تعلمية مؤاتية للطفل لضمان المشاركة الكاملة من جانب الفتيات في التعليم؛
- تطوير القدرات المؤسسية والموارد البشرية في مجالات نظم المعلومات الإحصائية والإدارية، وإجراء البحوث اللازمة لصياغة سياسات مستنيرة وتنفيذها وتقييمها؛
- إشراك نقابات المعلمين والمعلمين أنفسهم في تطوير مهنة التدريس؛
- تنمية القدرات المؤسسية والبشرية والمناهج الدراسية بهدف منع وباء الأيدز والحد من آثاره على التعليم.

٣,٤ – تعزيز الشراكة

إننا نسلّم بأن على الحكومات أن تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن ضمان توفير التمويل الكافي للتعليم الأساسي. وتشمل هذه المسؤولية الدور القيادي الذي يتعين على الحكومات أن تؤديه في تيسير الشراكة على جميع المستويات مع المجتمع المدني والوكالات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والمجتمعات المحلية والآباء ورابطات ونقابات المعلمين والأسر. وإننا نسعى إلى إقامة شراكة مع الأطراف المعنية، لا بمجرد تقاسم التكاليف بل في العملية التربوية برمتها، بما في ذلك اتخاذ القرارات والإدارة والتدريس. وتوخياً لهذا النوع الجديد من الشراكة سنعمل على ما يلي:

- وضع إطار سياسي لتعزيز التعاون بين الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وغير ذلك من الأطراف؛
- الاشتراك في تخطيط المساعدة ورصدها وتيسيرها سعياً إلى إسناد القيادة والملكية والتنفيذ إلى البلد المعني؛
- تقاسم المعارف والمعلومات والدراية التقنية وغير ذلك من الموارد؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة والاحترام المتبادلين والمساءلة؛
- إشراك وسائط الإعلام والأطراف المعنية الأخرى في الخطاب العام بشأن التربية والمسائل الاجتماعية والإنمائية، وفي الوصول إلى الشباب والكبار غير الملتحقين بالمدارس؛
- تطبيق استراتيجيات المساعدة للقضاء على التبعية للمساعدات على المدى الطويل، ووضع مزيد من التركيز على بناء القدرات المحلية والاعتماد على الحلول المحلية؛
- إنشاء آلية لإدارة الشراكة وتنسيقها، وذلك عن طريق إصدار تشريعات وعقد اجتماعات استشارية واجتماعات لزيادة الوعي؛
- إشراك الأطراف المعنية في إنشاء البنى الأساسية الدنيا اللازمة لتحقيق اللامركزية والتنفيذ والإدارة على شتى المستويات؛
- توجيه المساعدة للتعليم، في حالة البلدان التي تخوض صراعات، عن طريق الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية؛
- التعاون في تطوير جمع البيانات الكافية ونظم المعلومات للمساعدة في تقييم الوضع والاتجاهات داخل كل من القطاعات الفرعية للتعليم.

٤ – الاستراتيجية

استناداً إلى الشكل الجديد للشراكة، سنعمل على إقامة تحالفات مع الأطراف المعنية موجهة نحو تحقيق الأهداف، وسنركز على بناء القدرات وتطوير النظم من أجل تلبية الاحتياجات التعلمية للشعب، وتحقيق الأهداف الإنمائية للمجتمع المحلي والبلد والمنطقة.

٤,١ – الأهداف الاستراتيجية

أهدافنا الاستراتيجية هي موضوعات المؤتمر الخمسة:

١ – تطوير التربية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية، مع الإشارة على وجه التحديد إلى التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية؛

٢ – تطوير مضامين المناهج الدراسية، وتحسين ملاءمتها ونوعيتها، وطرق التدريس، مع التركيز على احتياجات الدارسين؛

٣ – تطوير دور الدولة وبنى النظم التربوية ووظائفها من أجل تيسير المشاركة النشطة من جانب الأطراف المعنية في عمليات التعلّم مدى الحياة؛

٤ – بناء القدرات في مجال القيادة التعليمية والإدارة والبحوث ونظم المعلومات؛

٥ – دعم الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والشركاء في التنمية على مستوى المجتمع المحلي والمستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وسندعو إلى اجتماعات تضم الأطراف المعنية، وسنشكل مجالس استشارية لبحث هذه الأهداف وإعداد استراتيجيات لتحقيقها.

٤,٢ – الاستراتيجيات الأساسية

من أجل تحقيق الأهداف المبينة في إعلان جوهانسبرغ، سنستعرض نظمنا التعليمية، مع الإشارة إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة وإلى أبعاد التعليم للجميع المستهدفة التالية:

- توسيع نطاق التعليم الجيد للطفولة المبكرة وتنشئتها؛
- زيادة تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي (الأساسي)، وإتمامه؛
- تحسين حصيلة التعلم؛
- تعزيز الانصاف بين الجنسين وتعليم الفتيات والنساء؛
- تقليل أمية الكبار؛

- توسيع نطاق التعليم الأساسي والتدريب على المهارات ليشمل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛
- تطوير برامج للتثقيف في مجال الأيدز، وإنشاء آليات للاستجابة؛
- تحسين الإدارة والحكم.

وسنسترشد في صياغة الاستراتيجيات القطرية المحددة بالاستراتيجيات العامة التي اعتمدناها وبيانها كما يلي:

٤,٢,١ – استعراض السياسات والتشريعات القائمة وتحقيق تساوقها

سيكرس اهتمام خاص لحقوق المجموعات المحرومة، بمن فيها الفتيات والنساء، والأقليات العرقية، والمعوقون، والمصابون بعدوى الأيدز، والذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة لأسباب أخرى.

وستقام روابط بين فرص التعليم النظامي والتعليم غير النظامي من أجل إيجاد "ثقافة تعلم مدى الحياة" تعزز الدمج الاجتماعي.

٤,٢,٢ – زيادة تمويل وترشيد الاستثمار في التربية

تظل المسؤولية الرئيسية عن تمويل التربية تقع على عاتق الحكومات التي سنسعى إلى تكريس أموال إضافية لها، وكذلك تعبئة موارد داخلية وموارد من القطاع الخاص. كما ستحسن فعالية التكاليف بتحسين نوعية التعليم وكفاءة النظم التعليمية.

٤,٢,٣ – تطوير القدرات المؤسسية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

سنعمل على تعزيز قدرتنا على تحقيق أهداف التعليم للجميع بإجراء إصلاحات مؤسسية ووضع برامج تدريبية ملائمة، مع التركيز على توفير القيادة، والتخطيط الاستراتيجي للموارد، وإدارة المعلومات، وبحوث السياسات العامة. وسنكفل الجدوى والاستدامة وفعالية التكاليف من خلال تقاسم المؤسسات والخبرة المتخصصة والمنهجيات والمعلومات الإقليمية القائمة.

٤,٢,٤ – استعراض المناهج الدراسية، وتأييد نظم المعارف والقيم والمهارات الأصلية الافريقية

إن تطوير مناهج دراسية ملائمة سيضع في الاعتبار نظم القيم الراسخة في اللغات ونظم المعارف الأصلية، وكذلك المعارف والمعلومات والتكنولوجيات الجديدة. وسنعمل على إيجاد سبل جديدة للربط بين فرص التعلم النظامية وغير النظامية من أجل إيجاد "ثقافة التعلّم مدى الحياة" للجميع، وذلك بهدف تعزيز الدمج الاجتماعي.

٤,٢,٥ – تحسين القدرات اللازمة لتقبّل التغيير التعليمي

إن الفعالية في تنفيذ التغييرات المزمعة وكذلك التصدي للأزمات وإدارة التكيف لها تتطلب توافق الآراء حول السياسات كما تتطلب الكفاءة المهنية. ومن أجل تحسين القدرة على الإبداع، ومراعاة أوجه التباين والاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة، سنضم المنفذين والمستفيدين المزمعين إلى لجان استعراض السياسات والإدارة على مستويات التنفيذ المناسبة. وعملا على تجنب التشبث بالوضع الراهن، وعلى توسيع الآفاق، ستُمثَّل المجموعات الأكثر حرماناً، إن لم يكن بشكل مباشر فمن خلال منظمات المجتمع المدني المناصرة لقضيتها.

وتتسم القدرة على تنفيذ التغييرات اللازمة بنفس القدر من الأهمية، إن لم يكن بقدر أكبر. ومن ثم سنعمل على تنمية قدرات الأفراد والمنظمات القائمة على التنفيذ. ونقطة البدء العاجلة هي عملية التعليم والتعلّم في المدرسة وقاعة الدرس مثلا، إذ أنه كان في هذين المكانين أن فشلت معظم التغييرات المزمعة. وبهذا التركيز، سنحسن التطور المهني للعاملين بالتدريس، وننشئ نظماً لإدارة المدارس، ونهيئ بيئة أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين ومؤاتاة لعملهما، الخ.

٤,٢,٦ – تحسين بيئة التعليم والتعلّم

سيكرس الاهتمام على سبيل الاستعجال لتطوير المواد التعلمية وطرق التدريس ولبيئات التعلّم الاجتماعية المجدية والمستديمة في البيئة المحلية، والملائمة للدارس الافريقي، لا سيما فيما يتعلق بصغار الفتيات وبالمعوقين. وسنهيئ بيئة تعلمية آمنة وحافزة على التفكير؛ وبيداغوجيا تقوم على نهج التركيز على الدارس، وعلى قيم وممارسات ديمقراطية في التفاعل بين التعليم والتعلّم.

٤,٢,٧ – اعتماد تكنولوجيات ملائمة وفعالة من حيث التكلفة

ستعتمد تكنولوجيات جديدة ملائمة وفعالة من حيث التكلفة، إلى جانب دمج المنهجيات التعليمية الأصلية. والاعتماد على المواد والتكنولوجيا المستوردة، التي تتطلب إمدادات متزايدة أبداً من العملة الصعبة النادرة، خيار غير مجد ومن ثم سيخفَّض في أقرب وقت ممكن. وكنقطة بداية، سيكثف الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير لاستحداث بدائل متوافرة محليا للورق والكتب المستوردة وما إلى ذلك، مع إلغاء الرسوم الجمركية على الورق وغيره من المواد اللازمة لنشر الكتب محلياً. وستكتشف وتنظم إمكانية استخدام التراث المنقول بمزيد من الفعالية في السياق المناسب لأغراض تدريب المعلمين وغيره من التطبيقات التعليمية والتدريبية.

٤,٢,٨ – تعزيز البحوث التربوية الافريقية ودعمها

يجب أن ترتبط السياسات التربوية بالواقع الافريقي. ولذلك سنعزز البحوث في مجالات الأولويات في افريقيا. وستجرى البحوث بلغة المجموعات المستهدفة وفي بيئتها. وستعمل هذه البحوث على تحديد وتحليل وحلّ المشكلات التي تتسبب على سبيل المثال في الاستبعاد

أيا كان أساسه (نوع الجنس، العوق، اللغة، الوضع الاجتماعي، العنصر، الخ..)، والمقترنة بالثقافة، والسياسات والبنى التعليمية والمناهج الدراسية وطرق التدريس. ونظراً لأن عدم وجود بيانات يطرح مشكلة هامة، سيعمل المسؤولون عن البحوث التربوية والإحصاءات على إعداد استراتيجيات مشتركة للبحوث والإحصاءات استناداً إلى توصية مؤتمر جوهانسبرغ، وسيقدمون تقريرهم إلى المجلس الاستشاري الوطني للتعليم للجميع.

٤,٢,٩ – إقامة شراكات حقيقية ومستديمة

ستقام شراكات بين جميع الأطراف المعنية تقوم على أساس مبادئ الثقة والمساءلة والشفافية. بيد أن الحكومات تأخذ على عاتقها كامل المسؤولية عن توفير التعليم الابتدائي وتوفير القيادة في تيسير مشاركة الأطراف المعنية بالتربية باعتبارهم شركاء. وسيجري من خلال المجلس الاستشاري الوطني للتعليم للجميع ومجموعات العمل التقنية تحديد أهداف مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء حول الاستراتيجيات، والتنسيق، وعلاقات العمل.

٥ – تحديد الأهداف

استناداً إلى إطار العمل هذا، سيحدد كل فريق قطري أهدافاً واستراتيجيات وخطط عمل وفقاً للتقييم الوطني، باستخدام المبادئ التوجيهية التالية:

٥,١ – توسيع نطاق التعليم الجيد للطفولة المبكرة وبرامج تنشئتها

ضمان توسيع نطاق برامج تنشئة الطفولة المبكرة إلى الضعفين بحلول عام ٢٠٠٦، والتأكد من أنها توفر بيئات آمنة ومأمونة وحافزة. وينبغي للبلدان أن تسعى إلى توفير فرص الالتحاق ببرامج تنشئة الطفولة المبكرة لجميع الأطفال بين سن ٣ – ٦ بحلول عام ٢٠١٥.

٥,٢ – زيادة توفير فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي (الأساسي) للجميع وإتمامه

ضمان توفير فرص الالتحاق بتعليم ابتدائي جيد لجميع الأطفال في سن المدرسة بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي أن يتم التعليم الابتدائي ٨٠ في المائة على الأقل ممن يلتحقون به، وأن يواصل ٩٠ في المائة على الأقل من هؤلاء تعليمهم في المستوى الثانوي.

٥,٣ – تحسين التحصيل التعليمي

ضمان أن يتلقى جميع المعلمين بحلول عام ٢٠١٥ إعداداً أولياً، وأن تنفذ لصالحهم برامج للتدريب أثناء الخدمة. وينبغي أن يؤكد التدريب على أهمية النهوج المتمركزة حول الطفل وحقوقه، والتعليم الذي يراعي الفروق بين الجنسين. وينبغي إنشاء آليات لإجراء عمليات تقييم وطنية لرصد التحصيل التعليمي. وينبغي أن يتمكن جميع الأطفال من بلوغ الحد الأدنى من القدرات في اللغات والرياضيات والعلوم.

٥,٤ – تعزيز تعليم الفتيات والنساء

زيادة معدلات قبول الفتيات وإتمامهن الدراسة وانتقالهن إلى المرحلة التالية حتى تساوي معدلات البنين. وإلغاء القوانين التي تعوق مشاركة الفتيات والنساء في التعليم. وتهيئة بيئات تعليمية آمنة للفتيات والنساء في داخل المدرسة وخارجها، ووضع إطار مؤسسي للإجراءات التصحيحية لتعزيز فرص التحاقهن بالتعليم، لا سيما في الرياضيات والعلوم. وشن حملات للتوعية بأهمية مراعاة حقوق الجنسين وتنظيم التدريب للآباء والمعلمين ومديري التعليم.

٥,٥ – الحد من أمية الكبار

خفض معدلات الأمية إلى النصف على الأقل عن طريق توطيد محو أمية الكبار والتعليم المستمر كجزء من التعلّم مدى الحياة. وإعداد مناهج دراسية وطرق تدريس ومواد تعليمية رفيعة المستوى.

٥,٦ – توسيع نطاق التعليم الأساسي والتدريب على المهارات للدارسين خارج المدرسة

إجراء دراسات خلال العامين القادمين عن حالة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وتقييم احتياجاتهم التعليمية بحسب الجنس والسن والسياق المجتمعي. واستناداً إلى نتائج هذه الدراسات، تصميم وتطبيق برامج تعليم غير نظامي ابتكارية ومستديمة. وضمان التعاون بين الجهات القائمة على توفير هذا التعليم وبين وزارات التربية في مواءمة البرامج وسد الفجوة بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي.

٥,٧ – وضع برامج تربوية تتعلق بمكافحة الأيدز، وآليات للتصدي للوباء

لم يعد الأيدز مجرد مشكلة من مشكلات الصحة العامة. فهو يشكل في كثير من البلدان الافريقية عقبة متسارعة الخطورة في طريق التنمية. وينبغي التعجيل بتدريب المعلمين وتعيينهم للتعويض عن الخسائر في صفوفهم. ويجب استحداث نظم للإبقاء على الأيتام المتزايدة أعدادهم في المدرسة، وإيجاد حلول لرعايتهم وتنشئتهم على المدى الطويل.

وسوف يدعم أو يستحدث التدريب على المهارات الحياتية والتثقيف في مجال الأيدز في جميع البرامج التربوية. وستقام شراكات عمل مع وسائط الإعلام والمنظمات الدينية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول تنفيذ مناهج تتعلق الأيدز، ووضع استراتيجيات فعالة ومجدية لمكافحة وباء الأيدز.

وسيقوم قطاع التربية، بالتعاون مع وزارات وأطراف معنية أخرى، بالقيام بدور قيادي في حملات مكافحة الأيدز، وسيحث الرجال، بمن فيهم العاملون في مهنة التدريس، على احترام كرامة المرأة وحقها في حماية نفسها.

٥,٨ – تحسين الإدارة والحكم

يجب أن يدعم تطوير التعليم الجيد بإدارة فعالة على جميع المستويات. وسيجري تقييم الممارسات الراهنة، وتطويرها لكي تعكس الرؤية الجديدة للتعليم. وستستخدم تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة على نحو فعال. وسيسعى إلى تحقيق اللامركزية في إدارة التعليم وفي الحكم، مع بناء القدرات اللازمة على مستوى التنفيذ من أجل تيسير مشاركة الجهات الأخرى المقدمة للتعليم والآباء والمجتمعات المحلية والدارسين، مما سيكفل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة. ووضع خطة استراتيجية لإدارة وتسيير البنى والوظائف الجديدة على شتى المستويات وفقاً لمبادئ الشراكة الجديدة.

٥,٩ – زيادة المخصصات المالية للتعليم

سيتوقف تنفيذ إطار العمل على تعبئة موارد إضافية وترشيد الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم. وينبغي أن تكفل الحكومات تخصيص ٧ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للتعليم في غضون خمس سنوات، و ٩ في المائة في غضون عشر سنوات. وينبغي للوكالات الدولية أن تستهدف مضاعفة دعمها المالي، لا سيما لبناء القدرات وتطوير الإدارة.

٥,١٠ – إضفاء الطابع المؤسسي على مهام التقييم والرصد المنوطة بفريق التعليم للجميع

ستعزَّز أفرقة التنسيق والهيئات الاستشارية القائمة من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف الرؤية الجديدة. تحويل الأفرقة الاستشارية التقنية الإقليمية إلى مجلس استشاري إقليمي للتعليم للجميع، يتألف من الشركاء في التربية على المستوى الإقليمي، ويضم بين هيئاته الفرعية اللجان المواضيعية وأفرقة العمل التقنية. وتتألف تلك اللجان والأفرقة من أخصائيين في مجالات البحوث والإحصاءات والإدارة والمالية والتفتيش الخ..، ينتمون إلى إدارات ومؤسسات ووكالات مختلفة. وتتمثل المهمة الأولى، التي ستكون بمثابة هدف وعلامة مرجعية، في تقديم خطة عمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، يتم إقرارها بتوافق الآراء للتقييم والرصد المنتظمين لتنفيذ إطار عمل التعليم للجميع.

٦ – جدول أعمال التحالف من أجل النهضة الافريقية

إننا نقترح، وقد اعتمدنا رؤية مشتركة، إقامة تحالف من أجل النهضة الافريقية، ذلك أننا مقتنعون بأننا نشكل، بالاتحاد، قوة قادرة بمكنها تحقيق التحول النموذجي والاستثمار في التربية اللازمين لإنجاز التطوير المزمع. ولهذه الغاية، سنخطط معاً وننسق استراتيجياتنا، وأنشطتنا، ونتشاطر كفاءاتنا ومواردنا.

ولكي يكون التحالف فعالا، فإننا ندرك بوضوح ضرورة أن يلتزم الأعضاء بمبادئ العضوية وأن يضطلعوا بالمسؤولية الجماعية. وباعتبارنا شركاء في هذا التحالف، سنكافح من أجل الوفاء بمسؤولياتنا كل في مجاله:

٦,١ – تلتزم الحكومات الافريقية بالعمل على ما يلي :

- إنهاء الصراعات المسلحة، وضمان الأمن، وتعهّد ثقافة السلام بالرعاية، وإعادة توجيه الميزانية العسكرية، وتسريح الجنود،

والأسلحة والمعدات، والأصول الأخرى لاستخدامها في أغراض بناءة، مثل التدريب المهني، وبرامج محو أمية الكبار، وترميم المدارس وتشييدها، والنقل العام، وإدارة المياه، والري، الخ..؛

- تعزيز حكم مستنير يجمع بين المشاركة والشفافية والمساءلة، والملاحقة القضائية للفساد بكل أشكاله وعلى جميع مستويات الحكومة والمجتمع المدني؛
- تركيز الموارد في عمليات التدريس– التعلّم وفي نظم لتقديم الخدمات التعليمية تعزز الكفاءة والفعالية التكاليفية وتقاسم الموارد والتكاليف؛
- استثمار مزيد من الموارد في التعليم الأساسي بالقدر اللازم لإحداث تأثير هام من حيث الكم والنوع؛
- ضمان استثمار الوفورات المتأتية من تخفيض الديون في التعليم وفي القطاع الاجتماعي من أجل تحسين أوضاع الأطفال والشباب والكبار المهمشين والمستبعدين حتى الآن؛
- القيام بدور قيادي في تعبئة الموارد وإقرار المعايير وتيسير مشاركة الأطراف المعنية في التربية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء في التنمية؛
- ضمان أن تكون السياسات والتشريعات شاملة وداعمة للتعليم الجيد للجميع؛
- تهيئة بيئة مؤاتية – تتضمن اتخاذ إجراءات تصحيحية – للمشاركة الكاملة من جانب المرأة في القيادة التربوية؛
- تطوير القدرة المؤسسية للتخطيط الاستراتيجي للموارد، ورصد إطار العمل وتنفيذه؛
- إلغاء القيود القانونية والإدارية والضريبية التي تعوق قطاع النشر، وتشجيع الناشرين المحليين بإلغاء الرسوم الجمركية على الورق وغيره من المواد المطلوبة.

٦,٢ – ستعمل المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية على :

- إنشاء مجلس استشاري إقليمي للتعليم للجميع، تدعمه لجان مواضيعية وأفرقة عمل تقنية، يضطلع بوظائف الرصد والتقييم المنوطة بالأفرقة الاستشارية التقنية الإقليمية؛
- إيلاء التربية أولوية عليا طوال العقد القادم من حيث السياسات والبرامج والأنشطة؛
- توفير قيادة فعالة في تنفيذ البرامج التعليمية الإقليمية، وكذلك دعم التعاون دون الإقليمي والإقليمي؛
- تعزيز التآزر وتيسير نشوء مؤسسات تعليمية دون إقليمية وإقليمية، لديها برامج تعليمية متكاملة، وتقاسم المعلومات والموارد في مجالات من بينها إعداد كتب مدرسية باللغات الأصلية، وتدريس العلوم والتكنولوجيا؛
- تيسير التعاون الإقليمي للمؤسسات وشبكات الخبراء في برامج مشتركة لبناء القدرات في مجال القيادة التربوية والإدارة، والتخطيط الاستراتيجي للموارد، والبحوث في السياسات العامة، ونظم المعلومات الإحصائية؛
- تعزيز الحكم السديد والملاحقة القضائية للفساد في إطار مؤسساتنا، وكذلك في المجتمع بشكل عام؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجارة الأسلحة والحد منها، وكذلك الاتجار غير المشروع بالمعادن الاستراتيجية والذهب والماس، التي تستخدمها الأطراف المتحاربة في تمويل الحروب.

٦,٣ – سيعمل المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والهيئات الدينية، على :

- إعادة التركيز على تمكين المجتمعات المحلية من تخفيف حدة الفقر، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في التعليم؛
- المشاركة والإسهام في التعليم بوسائل مختلفة، مثل تعريف ورصد الملاءمة والنوعية وتقديم الخدمات الطوعية؛
- الدعوة إلى شمول الجماعات المهمشة، لا سيما الفقراء والضعفاء مثل الأيتام والمعوقين والمعتقلين واللاجئين والنازحين داخل البلد؛
- تعزيز الحكم السديد وإدانة الفساد؛
- تعزيز الشراكات الحقيقية مع أطراف أخرى معنية على نحو يقبله الجميع لصالح الدارسين الافريقيين من الأطفال والكبار، من خلال تحسين قدرات الإدارة على مواجهة التحديات والمسؤوليات الجديدة؛
- دعم الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمعات المحلية لتعزيز التنمية المستديمة من خلال توفير التعليم الجيد للجميع؛
- زيادة المشاركة في حملات التوعية العامة بأمور من بينها الأيدز، وكذلك حملات ممارسة الضغط من جانب الجمهور، للمطالبة مثلا بالحد من الصراعات المسلحة.

٦,٤ – ستعمل وسائط الإعلام الافريقية والدولية على:

- بث حملات الترويج والدعاية للرؤية الجديدة للتعليم الافريقي المتمثل في توفير تعليم أساسي جيد شامل وإنساني الطابع وتطويري، ومتأصل في القيم الافريقية ونظم المعرفة الأصلية؛

- المشاركة في المناقشات والبحوث، ورصد الموارد وتعبئتها من أجل توفير تعليم أساسي جيد للجميع؛
- تطوير استراتيجيات لاطلاع الافريقيين وتثقيفهم في المسائل التي تنال من تنمية القارة بشكل عام ومن التعليم بشكل خاص، بما في ذلك التثقيف في مجال الأيدز، وتعليم البنات، والصراعات الإثنية والاجتماعية، وتأييد نظام القيم الافريقية والمعارف الأصلية؛
- توفير محفل للخطاب العام وتبادل الآراء لجميع الأطراف المعنية بالتعليم – الطلبة والآباء والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، والحكومة؛
- توفير نظم بديلة للإبلاغ عن المواد التعليمية وطرق التدريس.

٦,٥ – ستعمل الوكالات الدولية والثنائية على:

- العمل في شراكات مع الحكومات الافريقية والمجتمع المدني لتحسين فرص تحقيق التعليم للجميع، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات تستهدف إلغاء الديون الوطنية عوضاً عن مجرد تخفيضها؛
- ضمان أن تستثمر الوفورات الناجمة عن تخفيض الديون في التعليم وفي القطاع الاجتماعي، وأن يستعان بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تحسين أوضاع الأطفال والشباب والكبار الافريقيين الأميين، لا سيما استهداف المهمشين أو المستبعدين حتى الآن؛
- العمل مع الحكومات الافريقية والشركاء الآخرين في تقييم الآثار الجانبية لبرامج التعديل الهيكلي SAP's، وغير ذلك من البرامج الإنمائية على التعليم؛
- تعزيز تنسيق أفضل بين الوكالات من أجل تحسين اتساق البرامج وتجنب الازدواجية وتضارب المصالح وانعدام الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها؛
- دعم بناء قدرة افريقيا على أن تجد حلولها واستجاباتها السياسية الخاصة بها، وذلك بإعطاء الأولوية لما يتوافر محليا وإقليميا من خبراء ومؤسسات ومنظمات ومبادرات افريقية ذات صلة بالتعليم؛
- تكثيف الاستثمار في قدرات البحث والتطوير في افريقيا لتطوير بدائل في المتناول للورق والكتب المستوردة؛ وفي قطاع الصيدلة من أجل صنع أدوية في المتناول لعلاج الأيدز وأمراض المناطق المدارية؛ واستغلال مصادر الطاقة المتجددة في توفير الكهرباء؛ والوصول إلى الانترنيت لأغراض الاتصال والإعلام؛ والتحكم في المياه وإدارتها وتنقيتها؛
- دعم المجالس الاستشارية الوطنية والإقليمية للتعليم للجميع والمشاركة في أنشطتها، ودعم الشراكات الإقليمية مثل الرابطة المعنية بتطوير التعليم في افريقيا، والبرامج التربوية لمنظمات إقليمية افريقية مثل منظمة الوحدة الافريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ورابطة التنمية في الجنوب الافريقي، الخ؛
- زيادة الدعم المالي والتقني للتعليم في افريقيا بغية بلوغ ضعفي المستوى الحالي على الأقل بحلول عام ٢٠١٥؛
- تعزيز الحد من تجارة الأسلحة، والاتجار غير المشروع بالمعادن الاستراتيجية باعتبارها وسيلة تستخدمها الأطراف المتحاربة لتمويل الحروب.

٧ – وضع جدول زمني للمتابعة

يضع كل بلد خطة عمله لتحقيق أهداف التعليم للجميع. وتستعرض الأفرقة القطرية مشكلات الشركاء وأولوياتهم وولايتهم لوضع جدول زمني للأنشطة. ويقترح الجدول التالي منهجية لبدء عملية تنفيذ إطار العمل هذا:

٧,١ – نشر واستعراض إعلاني وإطاري عمل جوهانسبرغ وداكار على الصعيد الوطني، كنقطة بداية لبناء توافق في الآراء للتخطيط الاستراتيجي.

٧,٢ – تبث الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء تقاريرها لتقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠، وتستعرضه، بعد اجتماع داكار، وتحدد بالتشارك فيما بينها أهدافاً وغايات واستراتيجيات قطرية.

٧,٣ – تستكمل الحكومات الوطنية والشركاء وتستوفي خطط عملها لبلوغ الأهداف المحددة للتعليم للجميع، وتستحدث طرائق لتنفيذ ورصد الأنشطة التي يتم تحديدها.

٧,٤ – تستعرض الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى سياساتها وخطط عملها بهدف مواءمتها مع إعلاني وإطاري عمل جوهانسبرغ وداكار. وتلتزم بدعم المبادرات القطرية في مجال التعليم للجميع، وتضع برنامج للتنفيذ.

٧,٥ – إنشاء أفرقة تنسيق وتنفيذ على المستوى القطري. وتنقيح خطط التنفيذ قصيرة وطويلة الأجل، وتحديد نقاط مرجعية ومؤشرات للرصد والتقييم. بدء التنفيذ (الأشهر الثلاثة الأولى بعد داكار).

٨ – الخلاصة

إن التعليم، في الألفية الافريقية الجديدة، إذ يوجهه ويدعمه التزامنا المشترك وشجاعتنا وأملنا وإبداعنا، لن يكون أبداً على ما كان عليه من قبل. سيكون التعليم هو الوسيط الاستراتيجي لتحقيق النهضة الافريقية في ظل عولمة الاقتصاد والثقافة والاتصال في القرن الحادي والعشرين. ■

التعليم للجميع
في الأمريكتين

اعتمده الاجتماع الإقليمي بشأن التعليم للجميع
في الأمريكتين
الجمهورية الدومينيكية، سانتو دومينغو، ١٠–١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠

تصدير

بعد انقضاء عشر سنوات على "المؤتمر العالمي حول التربية للجميع" (جومتيين، ١٩٩٠) قيّمت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأمريكا الشمالية، ما أحرز من تقدم داخل المنطقة من حيث تحقيق المقاصد والأهداف التي حددها مؤتمر جومتيين. ووافقت هذه البلدان، مجتمعة في سانتو دومينغو في الفترة ١٠–١٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠، على **إطار العمل الإقليمي** هذا، الذي جددت فيه التزاماتها إزاء التعليم للجميع خلال الـ ١٥ عاماً القادمة.

وتقدم بلدان المنطقة اقتراحاتها وإجراءاتها على أساس الاعتراف بحق كل فرد في الحصول على تعليم أساسي رفيع المستوى منذ مولده.

وإطار العمل الإقليمي هذا يؤيد ويضمن استمرارية الجهود التي بذلتها البلدان خلال العقد الماضي، للوصول بشعوبها إلى مستويات تعليمية تزداد علوا باطراد كما تشهد بذلك الاجتماعات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية العديدة[1]. وفي هذه الاجتماعات، وكذلك في الأنشطة التي نفذتها البلدان، نراها تترجم عملياً إيمانها بأن التعليم هو السبيل إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة. ذلك أن التعليم يحفز على توسيع نطاق فرص تقديم تعليم رفيع المستوى، ويعزز وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم.

ويسعى **إطار العمل الإقليمي** هذا إلى الوفاء بالتزامات العقد الماضي التي لا تزال معلقة: القضاء على عدم المساواة الذي مازال يشوب التعليم، والعمل على أن ينال كل فرد حقه في الالتحاق بتعليم أساسي يعده ليكون مشاركاً نشطاً في التنمية.

إن تنوع الأوضاع تبعا للبلدان واختلاف الظروف داخل كل منها يجعل من الصعب صياغة استراتيجيات متماثلة تستهدف بلوغ الأهداف والوفاء بالالتزامات التي وافق عليها الجميع. ومؤدى ذلك أن على البلدان أن تحول الالتزامات الإقليمية إلى أهداف وطنية، وفقا لقدرات كل منها. ومع ذلك فداخل هذا التنوع يوجد قاسم مشترك يتمثل في الفقر وعدم المساواة والاستبعاد، وينال من حقوق نسبة كبيرة من أسر المنطقة التي تنقصها فرص تعليمية تساعدها على تحقيق تنميتها وتنمية مجتمعاتها. ومن ذلك ينبع التزام البلدان المشترك بإعطاء الأولوية لهؤلاء الأفراد من استراتيجيات ومواضع تركيز منوعة.

(١) اتفقت هذه البلدان، في عدد من المنتديات التي انعقدت منذ الثمانينيات، على أهداف ومبادئ توجيهية للأنشطة الإقليمية: المشروع الرئيسي في مجال التربية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ اتفاقية حقوق الطفل؛ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للطفل؛ المؤتمر العالمي بشأن الاحتياجات التعليمية الخاصة؛ المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار؛ مؤتمرات قمة الأمريكتين؛ مؤتمرات القمة الإيبيروأمريكية؛ اجتماعات وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن المجالات الاجتماعية والطفولة المبكرة.

وفي **إطار العمل الإقليمي** هذا، تلتزم بلدان المنطقة بأن تنشئ على المستوى الوطني آليات للتعاون في مجال السياسات العامة، تعبّر عن تقاسم المسؤوليات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع بشكل عام لوضع أهداف محددة وبلوغها. وتلتزم البلدان أيضاً بإجراء استعراض دوري ومفتوح لأنشطتها. وتتطلب الألفية الجديدة بشكل متزايد أن يكون التعليم، وهو حق للجميع، موضع سياسات تقرها الدولة وتكون مستقرة وبعيدة المدى وتعتمد بتوافق الآراء، ويدعمها التزام من جانب جميع أعضاء المجتمع. ولهذا السبب، يجب أن يكون تطوير العمليات مدعما بوسائل الإعلام والاتصال، وإقامة شراكات مع جميع الوسائط المشتركة في إنتاجها.

ويناشد **إطار العمل الإقليمي** أيضا منظمات التعاون الدولي أن تسهم في التغلب على أوجه التفاوت داخل المنطقة بإعطاء الأولوية لجهود البلدان التي تواجه تحديات كبيرة في بلوغ أهدافها.

أولا – الانجازات والموضوعات المعلقة

يسعى **إطار العمل الإقليمي** إلى توطيد الانجازات الهامة لـ "التعليم للجميع" التي تم تحقيقها داخل المنطقة خلال عقد التسعينيات. وتشمل هذه الانجازات على الصعيد الإقليمي ما يلي:

- زيادات كبيرة في رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها، لا سيما للفئة العمرية ٤ – ٦ سنوات؛
- زيادات هامة في توفير فرص الالتحاق بالمدارس والتحاق جميع الأطفال تقريباً بالتعليم الابتدائي؛
- زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي؛
- انخفاض نسبي في معدل الأمية، دون التوصل إلى تحقيق هدف خفض معدل عام ١٩٩٠ بمقدار النصف؛
- إعطاء الأولوية للنوعية باعتبارها هدفا من أهداف السياسات التعليمية؛
- تزايد الاهتمام بموضوع الإنصاف، والاهتمام بالتنوع عند صياغة السياسات التعليمية؛
- إدخال تدريجي لتعليم موضوعات ذات صلة بالحياة العملية في الدراسات النظامية وغير النظامية؛
- مشاركة مختلف الأطراف، مثل المنظمات غير الحكومية والآباء وغيرهم، في الحياة المدرسية؛
- التوصل إلى توافق الآراء حول اعتبار التعليم أولوية وطنية وإقليمية.

ويقر هذا الإطار بأنه على الرغم من هذه الانجازات، لا يزال هناك عدد من الموضوعات الجديرة باهتمام بلدان المنطقة. ومن بينها :

- عدم كفاية الاهتمام بالتنشئة الشاملة للطفولة المبكرة، لا سيما بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة؛
- ارتفاع معدلات إعادة الصفوف والانقطاع عن الدراسة قبل إتمامها (التسرب) في المدارس الابتدائية، مما يؤدي إلى ارتفاع

عدد الأطفال الذين تجاوزوا السن المقررة داخل الصفوف، وإلى ارتفاع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛

- انخفاض الأولوية المعطاة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتدريب والتعليم في مجال القرائية للنشء والكبار؛
- انخفاض مستويات التحصيل لدى الدارسين؛
- قلة الاهتمام بتدريب المعلمين والارتقاء المهني بمستواهم؛
- استمرار عدم المساواة في توزيع الخدمات التعليمية وكفاءتها ونوعيتها؛
- عدم كفاية التواصل بين مختلف الأطراف التي يهمها أمر "التعليم للجميع"؛
- الافتقار إلى آليات فعالة لصياغة السياسات التعليمية للدولة بالتعاون مع الأطراف الناشطة خارج الإطار الحكومي؛
- ضآلة زيادات الموارد المخصصة للتعليم، وعدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة؛
- عدم كفاية توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال وقلة استخدامها.

ثانيا – التحديات المحددة في إطار العمل الإقليمي

تطرح الموضوعات التي لا تزال معلقة تحديات قررت بلدان المنطقة مواجهتها في السنوات القادمة. وستفعل ذلك باستخدام القاسم المشترك للسعي إلى تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص، وتقديم تعليم جيد، وتقاسم المجتمع بأسره للمسؤوليات.

وفيما يلي بيان تلك التحديات:

- زيادة الاستثمار الاجتماعي في رعاية الطفولة المبكرة، وذلك بزيادة فرص الالتحاق ببرامج تنشئة الطفولة المبكرة وتحسين تغطية برامج التعليم المبكر؛
- ضمان فرص التحاق جميع البنين والبنات ببرامج التعليم الأساسي وإبقائهم فيها، بالحدّ كثيراً من إعادة الصفوف والتسرب من الدراسة، ومن البقاء في الصف بعد تجاوز السن المناظرة له؛
- ضمان فرص الالتحاق بتعليم جيد لجميع السكان، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الاجتماعية الضعيفة؛
- إعطاء أولوية أعلى لتعليم الشباب والكبار القراءة والكتابة في إطار النظم التعليمية الوطنية، بفضل تحسين البرامج القائمة، وإيجاد بدائل لجميع الشباب والكبار، لا سيما المعرضين منهم للخطر؛
- مواصلة تحسين نوعية التعليم الأساسي، مع إعطاء أولوية للمدارس وقاعات الدراسة بوصفها بيئات تعليمية، والاعتراف بالقيمة الاجتماعية للمعلم وتحسين نظم تقييم أدائه؛
- صياغة سياسات تعليمية شاملة، وتصميم مناهج دراسية متنوعة ونظم متنوعة لتوفير التعليم، من أجل العمل لصالح السكان المستبعدين لأسباب تتعلق بنوع الجنس أو اللغة أو الثقافة أو الفروق الفردية؛
- ضمان قيام المدارس بتعزيز الصحة، والتشجيع على ممارسة المواطنة وتوفير التدريب على المهارات الحياتية الأساسية؛
- زيادة الموارد وإعادة تخصيصها بتطبيق معايير الانصاف والكفاءة، وكذلك تعبئة موارد أخرى مع إقرار نظم بديلة لتوفير التعليم؛
- توفير مستويات مرتفعة للارتقاء المهني بالمعلمين، واقرار سياسات للترقي الوظيفي من شأنها أن تحسن نوعية حياتهم وظروف عملهم؛
- إيجاد الأطر اللازمة لجعل التعليم مهمة يشارك الجميع في أدائها، والتي تكفل المشاركة الشعبية في صياغة سياسات الدولة، وتضمن الشفافية في إدارة السياسات؛
- تنسيق سياسات التعليم التي تشجع القطاعات المتعددة على اتخاذ تدابير تستهدف التغلب على الفقر، وحماية الجماعات السكانية المعرضة للخطر؛
- اعتماد ودعم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في إدارة النظم التعليمية، وفي عمليات التعليم والتعلّم؛
- تعزيز إدارة مدرسية محورها المدرسة، ومنح كل من المدارس استقلالاً ذاتيا، مع مشاركة المواطنين في تلك الإدارة على نطاق واسع؛
- تعزيز قدرات الإدارة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

وبالنظر إلى الانجازات السابقة، والموضوعات المعلقة، والتحديات، تلتزم البلدان، من خلال **إطار العمل الإقليمي**، بما يلي:

ثالثا – التزامات إطار العمل الإقليمي

١ – رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها

بالنظر إلى :

- أن الزيادة المستمرة للموارد من أجل الرعاية الشاملة للطفولة المبكرة وتنشئتها أمر لا غنى عنه لكفالة حقوق المواطنة منذ الميلاد، ولضمان تحسين نتائج التحصيل التعليمي في المستقبل، والحد من أوجه عدم المساواة التعليمية والاجتماعية؛
- أن من المهم للغاية، بالنسبة لهذه الفترة من الحياة، أن تتخذ تدابير مشتركة من جانب المؤسسات التي توفر الخدمات في مجالات الصحة، والتغذية، والتعليم، ورفاه الأسرة. ومن المهم أيضاً أن توجّه تلك الخدمات نحو الأسر والمجتمع المحلي، وأن توفر التدريب في مجال محو الأمية وتعليم الكبار كذلك؛
- أن استراتيجيات الاتصال تتسم بالأهمية بالنسبة للبرامج التعليمية الموجهة نحو الأسر، ولإقامة ودعم الروابط بين السلطات الحكومية ومقرري السياسات، والمجتمعات المحلية.

تلتزم البلدان بما يلي :

- زيادة الاستثمار في البرامج الشاملة لتنشئة الطفولة المبكرة وفرص الالتحاق بها بالنسبة للأطفال دون سن الرابعة. وينبغي أن ينصب التركيز على الأسرة وأن يولى اهتمام خاص لأشد الفئات تعرضاً للخطر؛
- المحافظة على الانجازات السابقة، وزيادة معدلات تعليم الطفولة المبكرة بالنسبة لأطفال سن الرابعة وما فوقها، لا سيما الأطفال الأقل حظاً. وينبغي أن ترتكز الاستراتيجيات على الأسرة أو المجتمع المحلي أو المراكز المتخصصة؛
- تحسين نوعية البرامج الشاملة لتنشئة للطفولة المبكرة عن طريق :
  - تعزيز برامج التدريب والدعم الشاملة والمستمرة والرفيعة الجودة، المتاحة للأسر ولغيرها ممن يسهمون في العناية بالصحة والتغذية والنمو خلال الطفولة المبكرة؛
  - إنشاء خدمات وبرامج رصد وتقييم للطفولة المبكرة، ووضع معايير وطنية مرنة ومتفق عليها وتراعي التنوع؛
  - إنشاء آليات للتعاون بين المؤسسات توفر الخدمات والبرامج ذات الصلة ببقاء الأطفال دون سن السادسة، وتنشئتهم؛
  - استخدام تكنولوجيات الاتصال ووسائط الإعلام على نحو أفضل من أجل بلوغ الأسر التي تعيش في مناطق نائية والتي تواجه البرامج المؤسسية صعوبات في بلوغها.

٢ – التعليم الأساسي

بالنظر إلى :

- أننا نعني بـ "التعليم الأساسي" تلبية احتياجات التعلّم من أجل الحياة بما في ذلك المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تتيح للناس:
  - تنمية قدرتهم؛
  - العيش والعمل بكرامة؛
  - المشاركة الكاملة في تطوير نوعية حياتهم وتحسينها؛
  - اتخاذ القرارات المستندة إلى القدر الكافي من المعلومات؛
  - مواصلة التعلّم مدى الحياة.
- إن التعلّم الأساسي يبدأ منذ الميلاد، ويقوم بتحصيله الأطفال والمراهقون والكبار من خلال استراتيجيات تلبي مختلف احتياجات كل فئة عمرية.
- أن تمكين الدارسين، وتعزيز مشاركتهم واشتراكهم في المسؤولية مع الأسر، والمجتمعات المحلية، والمدارس، كلها شروط أساسية للمحافظة على الانجازات السابقة، ولمواجهة التحديات الجديدة.

تلتزم البلدان بما يلي:

- المحافظة على فرص الإلتحاق بالتعليم الأساسي المتاحة بالفعل وزيادتها، مع ضمان ألا يعتريها نقصان أثناء حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو عن تدهور خطير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحديد المجموعات التي لا تزال مستبعدة من الالتحاق بالتعليم الأساسي لأسباب تتصل بنوع الجنس أو منطقة الإقامة أو الثقافة أو الفروق الفردية، وتصميم وتنفيذ برامج مرنة وملائمة، تشارك فيها مختلف القطاعات التي تستجيب لأوضاعهم وتلبي احتياجاتهم المحددة؛
- إعطاء الأولوية للسياسات والاستراتيجيات الرامية إلى خفض إعادة الصفوف والتسرب، وتكفل مداومة البنين والبنات في نظم التعليم الأساسي وبرامجه وتقدمهم ونجاحهم إلى أن يبلغوا المستويات الأساسية اللازمة في كل بلد.

٣ – تلبية احتياجات التعلّم الأساسية للشباب والكبار

بالنظر إلى :

- أن المنطقة قد طورت على مر السنين برامجها وخبراتها الثرية في مجال التعليم الشعبي وتعليم الشباب والكبار؛
- أن متطلبات المؤتمرات الدولية واتفاقاتها تفتح آفاقاً جديدة للعمل الإقليمي في مجال تعليم الشباب والكبار؛
- أن إتاحة فرص تعليمية للشباب والكبار يتطلب تنسيق الأنشطة فيما بين الأطراف الاجتماعية الفاعلة والأطراف العاملة في مجالات الصحة والعمل والبيئة؛

تلتزم البلدان بما يلي:

- دمج تعليم الشباب والكبار في النظم التعليمية الوطنية، وإعطاء الأولوية لهذه الفئات العمرية في الإصلاحات التعليمية التي تنفذ في إطار المسؤوليات الرئيسية للحكومات عن التعليم الأساسي لشعوبها؛
- تحسين البرامج التعليمية وتنويعها عن طريق:
  - إعطاء الأولوية للفئات المستبعدة والمعرضة للخطر؛
  - ضمان تنفيذ برامج محو الأمية ودعمها؛
  - إعطاء الأولوية لاكتساب المهارات الحياتية الأساسية، والتشجيع على الممارسة الكاملة لحقوق المواطنة؛
  - الربط بين تعليم الآباء والأمهات وبين رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها؛
  - استخدام نظم جيدة للتعليم النظامي والتعليم غير النظامي؛
  - الربط بين تعليم الشباب والكبار وبين الأنشطة الإنتاجية والعمل؛
  - الاعتراف بالخبرة المكتسبة كخبرة تعلّم في تقييم الجدارة الأكاديمية؛
- تحديد أدوار ومسؤوليات الحكومة والمجتمع ككل في هذا المجال، وكذلك التشجيع على زيادة مشاركة المجتمع في صياغة السياسات العامة وفي تحديد الاستراتيجيات المرتبطة بالبرامج والأنشطة.

٤ – التحصيل التعليمي ونوعية التعليم

بالنظر إلى:

- أن نوعية النتائج تشكل عاملاً رئيسياً يسهم في إبقاء التلاميذ بالمدارس، وفي ضمان العوائد الاجتماعية والاقتصادية للتعليم الأساسي؛

- أن البت في مستوى التحصيل التعليمي يقتضي إقرار معايير نوعية وتنفيذ عمليات رصد وتقييم مستمرة؛
- أن نظم قياس النوعية ينبغي أن تراعي تنوع ظروف الأفراد والجماعات لكي لا يستبعد من المدرسة أطفال يعيشون في ظروف تُعرضهم للخطر.

تلتزم البلدان بما يلي:

- المضي قدما في عمليات إصلاح المناهج ودعمها بتضمينها مهارات حياتية وقيما ومواقف تشجع الأسر على استبقاء أطفالهم في المدرسة، وتزود الناس بالأدوات اللازمة للتغلب على الفقر وتحسين نوعية حياة الأسر والمجتمعات المحلية؛
- إحلال المدرسة وقاعة الدرس مكانا خاصا في استراتيجيات تحسين النوعية بوصفهما بيئات تعلم تتميز بما يلي:
  - التسليم بتنوع الطلبة واختلافهم وبالمرونة التي تستجيب بالقدر الكافي لاحتياجاتهم التعلمية الخاصة؛
  - تشجيع مديري المدارس والمعلمين على الأخذ بنهج العمل الجماعي؛
  - أطر تقنينية لإعمال حقوق الأطفال والمراهقين في المشاركة، إلى جانب معلميهم وآبائهم ومجتمعاتهم المحلية؛
  - تنمية المهارات اللازمة لإدارة المدرسة على نحو مستقل، وتحمل المسؤولية عن العمليات والنتائج؛
- الاعتراف بالقيمة الاجتماعية والمهنية للمعلمين بوصفهم أطرافاً أساسية في تحقيق التعليم الجيد، وذلك بإقرار سياسات متفق عليها لمنح الشهادات، وتحسين ظروف العمل والأجور، وتقديم حوافز لمواصلة تحسين المهارات المهنية؛
- توفير الكتب وغيرها من الموارد التعليمية والتكنولوجية اللازمة لتحسين تعلم الطلبة؛
- وضع نظم ملائمة للرصد والتقييم تراعي الفروق الفردية والثقافية، وتنهض على أساس معايير وطنية وإقليمية متفق عليها، وتمكن من المشاركة في الدراسات الدولية؛
- حفز الأنشطة الجارية لوسائط الإعلام من أجل دعم تعلم الطلبة.

٥ – التعليم الاستيعابي

بالنظر إلى:

- أن توفير التعليم الأساسي للجميع يتطلب ضمان فرص الالتحاق والاستمرارية والتعلّم الجيد والمشاركة والدمج الكاملين لجميع الأطفال ولا سيما أعضاء الجماعات الأصلية والمعوقين، ومن لا مأوى لهم، والعاملين، والمصابين بعدوى الأيدز، وغيرهم؛
- أن الحماية من التمييز القائم على الثقافة أو اللغة أو الفئة الاجتماعية أو نوع الجنس أو الفروق الفردية حق إنساني غير قابل للتصرف ويجب على النظم التعليمية أن تحترمه وتتعهده بالرعاية؛

تلتزم البلدان بما يلي:

- صياغة سياسات تربوية شاملة تحدد الأهداف والأولويات وفقا لمختلف فئات السكان المستبعدة في كل بلد، بما في ذلك إقامة الأطر القانونية والمؤسسية التي تجعل من الشمولية مسؤولية فعلية ينهض بها المجتمع بأسره؛
- تصميم نظم متنوعة لتقديم التعليم، ومناهج دراسية مرنة، وبيئات تعليمية جديدة داخل المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك أن يعزز التنوع بحيث يعتبر قوة من قوى التطور الاجتماعي، وأن يكفل المحافظة على التجارب الابتكارية في التعليم النظامي وغير النظامي من أجل تلبية احتياجات جميع البنين والبنات، والمراهقين والشباب والكبار؛
- تعزيز ودعم التعليم الجامع بين الثقافات والتعليم ثنائي اللغة في المجتمعات المتعددة الأعراق والمتعددة اللغات والمتعددة الثقافات؛
- تنفيذ عملية مستمرة للاتصال والإعلام والتعليم داخل الأسر، تؤكد ما لتعليم المستبعدين حاليا من أهمية ومنافع للبلدان.

٦ – تعليم المهارات الحياتية

بالنظر إلى:

- أن التعليم ينبغي أن يوفر المهارات اللازمة للحياة ولغرس ما يلي:
  - ثقافة احترام القانون؛
  - ممارسة المواطنة والحياة الديمقراطية؛
  - السلام وعدم التمييز؛
  - القيم الوطنية والأخلاقية؛
  - فهم الظواهر الجنسية؛
  - الامتناع عن تعاطي المخدرات والمسْكرات؛
  - المحافظة على البيئة ورعايتها.
- أن دمج هذا التعلّم إما في مناهج جامعة بين التخصصات أو مناهج قوامها المواد الدراسية يشكل تحدياً إلى تصميم مناهج دراسية جديدة، وللعمل المشترك مع المجتمعات المحلية، ولدور المعلم بوصفه نموذجا للمهارات الحياتية؛

تلتزم البلدان بما يلي:

- ضمان أن تكون المدارس بيئة مواتية للتعلّم، من الناحيتين المادية والاجتماعية على السواء، بيئة تشجع على أساليب الحياة الصحية وممارسة المهارات الحياتية، والممارسة المبكرة للمواطنة وللقيم الديمقراطية، وتوفر الفرص للمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن الحياة في المدرسة والتعلّم المدرسي؛
- إقرار معايير مرنة لتطوير المناهج الدراسية تسمح للمدارس بأن تدمج في المنهج الدراسي مضامين وخبرات ذات مغزى وذات صلة بالمجتمع المحلي، وتتيح لها أن تتفاعل مع المجتمع المحلي؛
- تدريب المعلمين والآباء والشباب والكبار على ترويج ودعم هذا النوع من التعلّم في الحياة اليومية؛
- إدراج مؤشرات محددة بشأن هذا النوع من التعلّم من أجل رصده وتقييمه داخل المدرسة، وقياس تأثيره على حياة الطلبة؛

- تشجيع وتنفيذ أنشطة لتعليم المهارات الحياتية تعدها وسائط الإعلام والمنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأحزاب السياسية وأطراف أخرى.

٧ – زيادة الاستثمار الوطني في التعليم، وتعبئة فعّالة للموارد على جميع المستويات

بالنظر إلى :

- أنه ينبغي الإعراب عن أولوية التعليم بوصفه أداة رئيسية للتنمية، وذلك بالالتزام بزيادة تدريجية في الاستثمار في هذا القطاع بنسبة لا تقل عن ٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بهدف تحقيق تغطية شاملة للتعليم الأساسي، والتغلب على حالات العجز المالي الراهنة؛
- أن نظم الإعلام والتقييم تمثل عناصر رئيسية في اتخاذ القرارات في التعليم ومن ثم يجب تجميع البيانات بشأن النظام التعليمي وسياقاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من أجل الاسترشاد في تخصيص الموارد لتعليم الأطفال والمراهقين والشباب والكبار.

تلتزم البلدان بما يلي :

- استحداث استراتيجيات تركز على تخصيص نفقات التعليم بهدف الحد من أوجه التفاوت ومساعدة الجماعات السكانية المعرضة للخطر؛
- زيادة تخصيص الموارد للتعليم على أساس كفاءة وفعالية استخدامها، ومعايير الإنصاف والإجراءات التصحيحية؛
- إنشاء آليات لإقرار الميزانيات وتخصيص الموارد التي تشمل مشاركة اجتماعية واسعة تضفي الشفافية والمصداقية على إدارة الموارد وتكفل المساءلة، وكلها مجالات يتسم فيها تقديم المعلومات الكافية والآنية بأهمية أساسية؛
- انتهاز فرصة تطبيق اللامركزية لاستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه، وتعزيز تعبئة موارد جديدة، لا سيما الموارد المتأتية من القطاع الخاص؛
- السعي بنشاط إلى إيجاد آليات بديلة لتمويل التعليم، مثل تقاسم هذا التمويل بين القطاعين العام والخاص، ومقايضة الديون الأجنبية بالتعليم.

٨ – الارتقاء المهني بالمعلمين

بالنظر إلى :

- أن المعلمين يحتلون مكانة لا نظير لها في تطوير التعليم وتغيير ممارسات التدريس في قاعة الدرس، واستخدام الموارد التعليمية والتكنولوجية، وتيسير التعلّم الملائم والجيد، وتطوير القيم الطلابية؛
- أن القيمة التي يضفيها المجتمع على المعلمين ترتبط بتحسين أدائهم وشروط عملهم وظروف حياتهم؛
- أن دمج تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشكل تدريجي في المجتمع يتطلب إدراج هذه الموضوعات في برامج إعداد المعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة؛
- أن المدارس الريفية والمدارس التي تخدم المجموعات السكانية المعرضة للخطر تتطلب معلمين على درجة عالية من التدريب الأكاديمي ومن مهارات العلاقات الإنسانية.

تلتزم البلدان بما يلي :

- تزويد المعلمين بتدريب أكاديمي رفيع المستوى يرتبط بالبحوث وبالقدرة على الابتكار، ويعدهم للاضطلاع بمهامهم في سياقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتكنولوجية مختلفة؛
- وضع سياسات للترقي الوظيفي للمعلمين من شأنها أن:
  - تتيح لهم تحسين ظروف حياتهم وعملهم؛
  - تعلي شأن المهنة، وتقدم حوافز للشباب الموهوب للانخراط فيها؛
  - وضع نظام حوافز للمعلمين لمواصلة التدريب البيداغوجي والأكاديمي على مستويات عليا؛
  - تطوير المهارات الحافزة على التعلّم مدى الحياة والميسرة له؛
  - زيادة الالتزامات إزاء المجتمع المحلي؛
- وضع نظم لتقييم أداء المعلم ولقياس نوعية ومستويات الإنجاز في المهنة، استنادا إلى معايير أساسية متفق عليها من جانب نقابات المعلمين وغيرها من المنظمات؛
- وضع أطر تقنينية وسياسات تعليمية من أجل إشراك المعلمين في إدارة التغييرات في النظام التعليمي، وتشجيع العمل الجماعي داخل المدرسة.

٩ – فرص جديدة لمشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع بشكل عام

بالنظر إلى :

- أن هناك حاجة متزايدة لدى أطراف كثيرة في المجتمع لممارسة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية التي تؤثر عليهم، وللاضطلاع بالمسؤوليات المقترنة بهذه القرارات؛
- أن السياسات العامة التي تتطلب الاستقرار والاستمرار على المدى الطويل، يتم تقريرها من خلال عمليات تشارك فيها الدولة والمجتمع؛
- أن الإمكانات الهائلة التي تمثلها مختلف القطاعات الاجتماعية، مثل رابطات العمال، والنقابات، وأوساط رجال الأعمال، والأحزاب السياسية، والسكان الأصليين، والشباب، والنساء، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والجماعات الفنية والثقافية، الخ، غير مستخدمة بالقدر الكافي؛

تلتزم البلدان بما يلي :

- وضع أطر تقنينية ومؤسسية ومالية من شأنها:
  - إيجاد فرص جديدة للمشاركة؛
  - إضفاء الشرعية على المنتديات القائمة؛

– ضمان مشاركة المجتمع في إعداد ورصد وتقييم السياسات التعليمية، وفي وضع الخطط والبرامج الوطنية في هذه المجالات؛

- إنشاء ودعم قنوات الاتصال والاستشارة، مما ييسر التواصل بين مختلف الأطراف الفاعلة في التعليم، حكومية كانت أم خاصة أم غير حكومية.

١٠ – ربط التعليم الأساسي بالاستراتيجيات الرامية إلى التغلب على الفقر وعدم المساواة

بالنظر إلى :

- أن بلدان المنطقة قد طورت خلال عقد التسعينيات سياسات وبرامج لتعزيز التعليم الأساسي، سعياً إلى المساعدة على التغلب على الفقر وعدم المساواة من خلال تدابير مختلفة؛
- أن علينا أن نتذكر المحاولات التي بذلت في الماضي لزيادة فرص التعليم، والتي اقترنت بتوفير الأغذية والملابس والخدمات الصحية الأساسية وبتطبيق استراتيجيات ميزنة وبإعادة توزيع الموارد وتوجيهها، وبتدابير دعم الأسر من خلال تقديم منح دراسية وتنفيذ أنشطة تعليمية من جانب رواد و/أو مؤسسات و/أو منظمات مجتمعية؛
- أنه لكي يكون للتعليم تأثير أقوى في التغلب على الفقر وعدم المساواة، فإنه يجب أن يكون جزءا من سياسات اجتماعية أوسع نطاقا، وأن يجري تطويره في إطار استراتيجية متعددة القطاعات.

تلتزم البلدان بما يلي :

- تجميع أنشطة مختلفة تستهدف:

  – دعم التربية في نطاق السياسات الاجتماعية؛

  – تحويل سياسات المساعدة إلى سياسات تعزز مهارات الناس؛

  – الجمع على كافة المستويات بين السياسات والبرامج التعليمية والسياسات والبرامج التي تستهدف إيجاد فرص العمالة، وتحسين الصحة، وتنمية المجتمعات المحلية؛

  – تضمين المناهج الدراسية مضامين وقيما تعزز التضامن وتحسن نوعية الحياة؛

- ضمان الإنصاف في توزيع الموارد العامة والخاصة المكرسة للتعليم والتنمية الاجتماعية، وضمان مزيد من الكفاءة في استخدامها من أجل المجموعات السكانية المعرضة للخطر؛
- تعزيز برامج دعم ومساندة الأطفال والمراهقين والشباب والكبار من الأسر الفقيرة، وأولئك المتضارين بأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي من أجل ضمان توفير التعليم الأساسي لهم، وكامل مشاركتهم في تصميم ذلك التدريب وإدارته ومتابعته وتقييمه؛
- تحسين الأوضاع المعيشية للمعلمين أنفسهم كشرط أساسي لترقيهم المهني.

١١ – استخدام التكنولوجيات في التعليم

بالنظر إلى :

- أن الثورة التكنولوجية الراهنة في مجال المعلومات والاتصال قد أوجدت سبلاً جديدة لاتصال الناس والمنظمات فيما بينهم؛ وأن التعليم لا يمكن أن يظل بمنأى عن هذه التغيرات؛ وأن المعلمين يضطلعون بشكل متزايد بدور الميسر والوسيط حتى يتمكن الطلبة من استخدام هذه التكنولوجيات بروح ناقدة؛
- أن هذه التكنولوجيات ينبغي أن تمثُل بوصفها عاملا رئيسيا في تحسين عمليات وفرص التدريس والتعلّم؛
- أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال تقوم بدور حاسم الأهمية في إدارة السياسات والعمليات التعليمية وتخطيطها وتنظيمها ومتابعتها؛
- أن هذه التكنولوجيات، التي تستخدم بمثابة أدوات، ينبغي ألا تكون مجرد عامل إضافي للاستبعاد والتمييز؛ بل ينبغي على العكس أن تكون في متناول جميع الدارسين والمعلمين.

تلتزم البلدان بما يلي :

- دعم استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في قاعات الدرس؛
- تعزيز فرص الانتفاع الدائم والعادل بتكنولوجيات المعلومات والاتصال من جانب المعلمين والمجتمعات المحلية، وكذلك إتاحة فرص مستمرة للتدريب من خلال مراكز الإعلام وشبكات أفضل الممارسات، وآليات أخرى لنشر وتبادل الخبرات؛
- اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصال، ودعمها حيثما كانت تستخدم حاليا، من أجل تحسين اتخاذ القرارات السياسية وتخطيط النظم التعليمية وإدارة المدارس. ومن شأن ذلك أن ييسر تطبيق اللامركزية واستقلال الإدارة المدرسية وتدريب المديرين والمعلمين على ادخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدامها؛
- إعادة التركيز في الوقت ذاته على أهمية الكتب بوصفها أدوات رئيسية للحصول على الثقافة، ووسيلة أساسية لاستخدام التكنولوجيات الحديثة.

١٢ – تنظيم التعليم وإدارته

بالنظر إلى :

- أن تحسين نوعية التعليم والإنصاف فيه يتصل اتصالا وثيقا بتحسين التنظيم والإدارة على جميع مستويات النظام التعليمي؛
- أنه مع زيادة اللامركزية وزيادة المشاركة من جانب مجتمع المدرسة، يتطلب دور مدير المدرسة أبعادا أوسع نطاقا وأكثر تعقدا؛

- أن نظم المعلومات والتقييم تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لاتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة التعليمية.

تلتزم البلدان بما يلي :

- تحديد هياكل إدارية تعتبر المدرسة وحدة أساسية ذات استقلال إداري، تنشئ تدريجيا آليات لمشاركة المواطنين، وتقر مستويات لمسؤولية كل من الأطرف الفاعلة في العملية التنظيمية والإدارية، ومراقبة النتائج، والمساءلة؛
- تعزيز آليات وطنية وإقليمية تزود مديري المدارس والمعلمين بتدريب مهني على إدارة المدرسة والمناهج الدراسية، وعلى استخدام التكنولوجيا، وعلى القيم والمواقف والممارسات التي تدعم الشفافية في الإدارة المدرسية؛
- تطوير نظم لجمع المعلومات، وتحليل البيانات، وإجراء البحوث والابتكارات بوصفها أدوات لتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة؛
- إقرار بارامترات لتحديد مسؤوليات العاملين في النظام التعليمي، وكذلك دعم آليات وسياسات إدارة شؤون العاملين؛
- تحسين نظم قياس النتائج والتقييم والمساءلة، وتعديلها لتلائم المؤشرات والمعايير المماثلة، ودعمها بآليات تقييم من خارج النظام التعليمي ذاته.

رابعا – دعوة إلى التعاون الدولي

إن بلدان المنطقة، وبعد إعلانها الارتباط بالالتزامات المذكورة أعلاه :

- تهيب بالمجتمع الدولي ووكالات التعاون أن تعمل على زيادة وإتقان آليات دعم البلدان من أجل الإسهام في الوفاء بالأهداف المحددة في إطار العمل هذا، وتقاسم الاضطلاع بالمسؤولية عن الوفاء بها، لا سيما في دعم البلدان التي تواجه أخطر المشكلات؛
- توافق على تعهّد التعاون فيما بين البلدان في تبادل الدروس المستفادة والخبرات المفيدة من أجل تحسين التعليم؛
- تناشد وكالات التمويل الدولية أن توائم بين سياساتها التمويلية وبين توجهات سياسات التعليم الوطنية، وترفع قيمة الموارد المخصصة للتعليم، لا سيما في أقل البلدان حظوة؛
- تهيب بالحكومات والمجتمعات أن تبذل قصارى جهودها للتعاون في تطوير سياسات واستراتيجيات وخطط عمل تعطي دفعة جديدة للسياسات التي تكفل للجميع الحق في الالتحاق بالتعليم الأساسي الجيد، وفي جنْي ثماره. ■

التعليم للجميع في الدول العربية :
تجديد الالتزام

إطار العمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلّم الأساسية

في الأعوام ٢٠٠٠–٢٠١٠

اعتمده المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع
القاهرة، مصر، ٢٤–٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠

الديباجة

إنطلاقا مما تم من تقويم للجهود المبذولة والإنجازات المتحققة في الدول العربية في مجال التعليم الأساسي "التعليم للجميع" منذ مؤتمر جومتيين (١٩٩٠) حتى نهاية هذا العقد (العام ٢٠٠٠) تحضيرا للمنتدى العالمي للتعليم (داكار، أبريل/نيسان ٢٠٠٠)؛

واستنادا الى:
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والإعلان العالمي حول التعليم للجميع والوثيقة العربية من أجل الطفولة، والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها ونمائها، وغيرها من الوثائق الدولية والعربية الخاصة بالتعليم،
- الاستراتيجيات التي أقرها وزراء التربية والتعليم في الدول العربية في اجتماعاتهم؛

ووعيا بالتحديات العالمية ومتغيراتها وتداعياتها على تطور المنطقة العربية، وحرصا على الإفادة من منجزاتها الإيجابية، وتفاديا لانعكاساتها السلبية؛

وإدراكا لأهمية التعليم من حيث كونه مفتاحا للتنمية البشرية التي تعدّ طاقة محركة للتنمية الشاملة المستدامة؛

وحرصا على أن يتحقق التعليم للجميع في أبعاده الكمية والنوعية ليكون تعليما متميزا للجميع ومستهدفا التميز للجميع، ينمي طاقاتهم ويشحذها، ويرتقي بها إلى أقصى ما تستطيع الوصول إليه؛

وتأكيدا لدور التعليم في إتاحة الفرص المتكافئة للتعلم أمام الأفراد ذكورا وإناثا، حضرا وريفا وبادية، واستجابة لروح العصر المتمثلة في الثورات العلمية والمعلوماتية والتقانية التي تؤكد مفهوم التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر، تمكينا للفرد من الحصول على المعلومات وإعمال الفكر فيها نقدا وانتقاء وترتيبا ومعالجة وإبداعا وتوظيفا في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

وانطلاقا من أن التعليم شأن مجتمعي، وأن على جميع القوى والمؤسسات والمنظمات العربية والدولية، والجمعيات والاتحادات والهيئات الرسمية والأهلية، أن تتكاتف لتوفير مستلزمات "التعليم للجميع" وتحقيق مراميه؛

واستلهاما للقيم الحضارية والروحية لأمتنا التي تؤكد أن العلم يمثل بعدا أساسيا من أبعاد هويتها الثقافية حاضرا ومستقبلا،

نحن، المشاركين في "المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠" المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٤–٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، نوصي الدول العربية باعتماد وثيقة "التعليم للجميع في الدول العربية: تجديد الالتزام" كإطار للعمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٠–٢٠١٠.

مقدمة

١ – يرتكز "إطار العمل العربي من أجل تأمين حاجات التعلم الأساسية في الدول العربية في الأعوام ٢٠٠٠–٢٠١٠" على ما يأتي:
(١) "الإعلان العالمي حول التعليم للجميع" و"هيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية" اللذان اعتمدا في المؤتمر العالمي حول التعليم للجميع (جومتيين، ١٩٩٠)؛
(٢) أعمال المنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع – اجتماع منتصف العقد (عمّان، ١٩٩٦) وسائر الأنشطة العالمية والعربية المرتبطة بالإعلان والهيكلية التي تم تنفيذها في عقد التسعينيات، في ما يتعلّق بمضمون الوثيقتين المذكورتين أعلاه؛
(٣) الوثائق حول الطفولة والتعليم للجميع التي أقرها وزراء التربية والتعليم في الدول العربية؛
(٤) "تقييم العام ٢٠٠٠" الذي قامت به الدول العربية تحضيرا للمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع" (القاهرة ، ٢٤–٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠)،
(٥) مشروع إطار العمل الذي وضعه المنتدى الاستشاري الدولي للتعليم للجميع المقترح للمناقشة تحضيرا للمنتدى العالمي للتعليم (داكار، أبريل/نيسان ٢٠٠٠)؛
(٦) مناقشات "المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع – تقييم العام ٢٠٠٠" المنعقد في القاهرة (٢٤–٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠).

٢ – وظيفة هذا الإطار مزدوجة:
(١) أن يكون مرجعا ودليلا تسترشد به كل الجهات المعنية بالتعليم في المنطقة العربية والملتزمة بتحقيق هدف التعليم للجميع، عند صياغتها لاستراتيجياتها وخططها وبرامجها؛
(٢) أن يعكس اهتمامات المنطقة العربية، عند مناقشة قضايا التعليم للجميع في "المنتدى العالمي للتعليم" المقرر عقده في داكار (السنغال) في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٠.

أولاً: المنطلقات

التعلم مفتاح التنمية البشرية المستدامة، وأساس الوجود المستنير وسند العيش الكريم

٣ – التعلم، هذا "الكنز المكنون"، هو حصيلة الفرص المفتوحة والمتنوعة للوصول إلى المعارف واكتساب الخبرات. وبالتالي، فإنّ التعلّم المستمر مدى الحياة هو أحد مفاتيح العيش في القرن الحادي والعشرين. معه يزول التمييز التقليدي بين التربية المدرسية والتعليم المستمرّ، ومعه يمكن مواجهة التحديات التي يفرضها عالم سريع التغيّر.

٤ – يقوم التعلم، بحسب لجنة التربية للقرن الحادي والعشرين، على أربع ركائز: أن يتعلم المرء كيف يتعلم، وكيف يعمل، وكيف يكون، وكيف يعيش مع الآخرين. القدرة على التعلّم هي لب النمو الإنساني. وهي أساس الوجود المستنير وسند العيش الكريم.

٥ – إن التعليم، إذ يستهدف إتاحة الفرص المتكافئة للتعلّم أمام الأفراد، إنما يهدف أيضاً إلى تحقيق المجتمع المتعلم، الذي يقوم على اكتساب المعارف وتجديدها واستعمالها. وهذا يعني توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة وفرصها أمام جميع الأفراد. ومن ثمّ يجب أن يهدف التعليم إلى تمكين كل فرد من الحصول على المعلومات وانتقائها وترتيبها ومعالجتها واستخدامها. فالتعلم هو مفتاح التنمية البشرية المستدامة.

تعزيز التعلم تحسين لنوعية الحياة

٦ – إن توفير التعليم للجميع بصورة متكافئة هو خدمة اجتماعية إلزامية يجب توفيرها لجميع الأفراد، كحق من حقوقهم الأساسية، وشرط من شروط تحسين نوعية الحياة.

٧– ومن هذه الخدمات الاجتماعية – إلى جانب التعليم – الرعاية الصحية، التي تشمل القضاء على الأمراض وتوفير التغذية والماء النظيف وتأمين البيئة غير الملوثة. ومع انتشار التعليم ينتشر الوعي الصحي. كما يؤدي تعليم المرأة ليس فقط إلى تحسين رعاية الأطفال الصحية، بل إلى تحسين رعايتهم العامة بما في ذلك الاهتمام بتعليمهم. ومما لا شك فيه أن المستوى التعليمي للأم هو على الإطلاق أهم عامل من العوامل المؤثرة في المشاركة المدرسية وتحسين نوعية الحياة.

٨ – كذلك، يساهم نشر التعليم في تنمية الوعي البيئي، وفي معرفة أفضل للحقوق والواجبات الأساسية، وفي إزكاء الشعور بالمواطنة، وتعزيز المشاركة المستنيرة في الحياة المدنية. بل يشيع الاعتقاد اليوم عبر العالم بأن التعليم هو أهم وسيلة لمكافحة الفقر.

تأمين حاجات التعلم الأساسية قضية ذات أولوية دولية

٩ – أكد الإعلان العالمي حول التعليم للجميع (جومتيين، ١٩٩٠)، على ضرورة تأمين حاجات التعلم الأساسية بقوله: "**ينبغي تمكين كل شخص – سواء أكان طفلاً أم يافعاً أم راشداً – من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلّم**".

١٠ – كذلك، تبنّى مؤتمر جومتيين هيكلية (أو إطاراً) لتتخذ كدليل للعمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مستمداً من الإعلان العالمي حول التعليم للجميع.

إعادة التأكيد على رسالة جومتيين على الصعيد الدولي

١١ – إبان السنوات العشر التي تلت مؤتمر جومتيين، شهد المجتمع الدولي سلسلة من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول العربية. وقد أعادت هذه المؤتمرات جميعاً التأكيد على رسالة جومتيين، وربطت بين التعليم وكلّ من التنمية ونوعية الحياة وحقوق الإنسان والديمقراطية والاندماج الاجتماعي والعدالة، ودعت بصورة خاصة إلى الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء ومكافحة الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي (القمة العالمية للطفل، ١٩٩٠؛ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ١٩٩٢؛ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان،١٩٩٣؛ المؤتمر العالمي المعني بتعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، ١٩٩٤؛ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤؛ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥؛ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ١٩٩٥؛ المؤتمر الدولي حول تعليم الكبار، ١٩٩٧؛ الخ...).

١٢ – وعندما عقد اجتماع منتصف العقد للمنتدى الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع (عمّان، ١٩٩٦) للنظر في ما تمّ إنجازه خلال السنوات الخمس التي تلت مؤتمر جومتيين، توقّف عند التحديات الجديدة والتحديات المستمرة التي ما زالت بحاجة إلى مواجهة. وقد دعا بيان عمّان إلى "التركيز على أشكال التعلّم والتفكير النقدي التي تمكن الأفراد من فهم البيئات المتغيرة ومن ابتكار معرفة جديدة ورسم معالم مصائرهم بنفسهم". ولاحظ أن أبرز التحديات المستمرة لأهداف التعليم للجميع تشمل بصورة خاصّة تعليم النساء والفتيات، وإعداد المعلمين ومكانتهم ودافعيتهم، ودور الأسرة والمجتمع المحلي في التعليم، والشراكة الواسعة من أجل تحقيق هذا الهدف.

إعادة التأكيد على رسالة جومتيين على الصعيد العربي

١٣ – أما على المستوى العربي فقد أكد إعلان القاهرة (١٩٩٤) على إسهام التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى عزم المؤتمر الراسخ على "إعداد برامج تربوية من شأنها تمكين المنطقة من أن تحتل مكانها المناسب في القرن المقبل". وخلص إلى قضيتين ملحّتين تحتلاّن الأولوية وتتطلبان تدابير متضافرة: محو الأمية وجودة التعليم.

١٤ – كذلك أكّد "الإعلان العربي حول تعليم الكبار" (القاهرة، ١٩٩٧) على "ما جاء في كل من "إعلان جومتيين" (١٩٩٠) و"بيان عمان" (١٩٩٦)، وجدّد الالتزام بما ورد في كل من "الاستراتيجية العربية للتربية" و"استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية"، وبتوصيات المؤتمرات العربية حول التربية وبخاصة المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية المنعقد في القاهرة (١٩٩٤). ودعا الإعلان العربي حول تعليم الكبار إلى ضرورة اعتبار محو الأمية أولوية متقدمة من أجل تنمية الدول العربية، وأكّد سعيه للعمل على توفير فرص وبرامج تعليم الكبار المستمر مدى الحياة.

ثانيا: الإنجازات والمشكلات

١٥ – إن الجهود الدولية والإقليمية العربية أثمرت سياسات متعدّدة وقوانين وتدابير وبرامج وأنشطة على مستوى الدول العربية. وقد أدى ذلك إلى تحسّن في نوعية الحياة وفي توفير فرص التعليم ونوعيته.

١٦ – لكن ما أنجز مع نهاية القرن العشرين يبقى دون المرجو. فما زال الفقر منتشرا؛ وحيث ينتشر الفقر تقل فرص التعليم وينخفض مستوى الرعاية الصحية، عدا عن انتشار مشكلات أخرى مثل البطالة والعنف والنزاعات والتهديد المستمر للروابط الأسرية والاندماج الاجتماعي. فالفقر يولّد الفقر؛ وكذلك الأمية تولد الأمية المفضية إلى التردي الاجتماعي. وتزيد المعاناة في دول أكثر من أخرى، وفي الريف أكثر من الحضر، ولدى سكان المناطق النائية، والأقليات المهمشة والسكان الرحل أكثر من غيرهم.

١٧ – ورغم ما بيّنته الدراسات على أنواعها من أهمية تعليم الإناث كعامل استثمار مجد فإنّ الفتيات والنساء لم يستفدن بصورة كافية من الموارد المتاحة. وحيث تكمل الإناث دراساتهن الابتدائية يعود الفارق ليظهر غالباً في معدل الانتقال إلى المدارس الثانوية. وتزيد الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات القرائية. وعند دراسة العوامل الأخرى المرتبطة بنوعية الحياة (لا سيما في الريف ومدن الصفيح) كالفقر، والإعاقة، والعنف ضد الإناث، وسوء التغذية، والتغيرات الاجتماعية السريعة والبطالة، وأخطار الإصابة بالأمراض كالأيدز، يتبين أن الإناث هن أكثر حرمانا من الذكور، بسبب التمييز بين الجنسين.

ما زالت رعاية الطفولة المبكرة دون الاهتمام المطلوب بكثير

١٨ – ثمة تعليم ما قبل الابتدائي للأطفال ما بين ٣ و٥ سنوات في معظم الدول العربية. وفي بعضها يأخذ هذا التعليم أحيانا شكلا تقليديا كالكتاتيب تقوم الحكومة بدعمه، كما في المغرب وموريتانيا. لكن معدل الالتحاق الإجمالي يراوح في هذه المرحلة ما بين ٠,٧٪ و ٩٩٪. وهو أقوى تفاوت تشهده الدول العربية في المؤشرات التعليمية. وتظهر جميع الدول تقدما في هذا المضمار، في نهاية التسعينيات مقارنة مع بدايتها. والصورة الآن كالآتي: معدّل الالتحاق دون ١٣٪ في عشر دول، وما بين ١٣ و٥٠٪ في ست دول، وفوق ٧٠٪ في دولتين فقط (لبنان ٧١٪؛ الكويت ٩٩٪). وهذا يعني أن الدول العربية، الفقيرة منها والغنية، لا تعطي الاهتمام المطلوب لرعاية الطفولة المبكرة وتنميتها. وهكذا تبدو التربية في هذه المرحلة شأن الأسرة بالدرجة الأولى في الدول العربية.

١٩ – لكن، من ناحية أخرى، يتبين أن نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول ابتدائي بعد متابعة برامج تعليمية ما قبل ابتدائية لسنة أو أكثر أعلى من معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل الابتدائي. وهذا يدل أوّلاً على أن التعليم ما قبل الابتدائي قصير الأمد في معظم الدول، وثانياً أن الاتجاه إلى تربية الأطفال في المرحلة ما قبل الابتدائية عن طريق المدارس إلى زيادة. وبالإجمال فإن رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها تشكلان بالنسبة لعدد من الدول العربية تحديا مهما لأنهما يؤثران على الحياة الدراسية في المرحلة الابتدائية.

زيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي

٢٠ – كان الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية أهم الإنجازات في العقد الماضي. فمعظم هذه الدول إما أنها حافظت على قدرتها الاستيعابية في الالتحاق المدرسي في الصف الأول الابتدائي (٦–٧ سنوات) أو أنها حسنت هذه القدرة. وثمة أربع دول ما زال معدل الالتحاق الإجمالي فيها لهذا الصف متدنيا (٨٢٪ وما دون في نهاية التسعينات) هي: جيبوتي، السودان، موريتانيا، واليمن. وحيث يرتفع معدل الالتحاق ينخفض الفارق بين الجنسين (١–٤ نقاط مئوية) وحيث ينخفض الأول يزيد الثاني (بفارق ١٠ نقاط مئوية). ولكن عند النظر في معدل الالتحاق الصافي بهذا الصف تتغير الصورة: تسع دول تظهر هذا المعدل مساويا لـ ٨٢٪ وما دون.

٢١ – بالنسبة لمجمل التعليم الابتدائي فإن الالتحاق الإجمالي أظهر تحسنا ملموسا أيضا في الدول العربية. هناك ثلاث دول فقط ينخفض هذا المعدل فيها إلى ٦٨٪ وما دون، مقابل ١٣ دولة يرتفع فيها إلى ٩٠٪ وما فوق (وحيث يساوي مؤشر التعادل بين الجنسين ٠,٩ وأكثر). هناك دولتان أظهرتا تقدما كبيرا في الالتحاق المدرسي الابتدائي بين أوائل التسعينيات وأواخرها: السودان وموريتانيا.

٢٢ – رغم هذا التحسن، فإن الفوارق بين الحضر والريف ما زالت عالية، والمشاركة الأنثوية في التعليم الابتدائي هي دائما أدنى من مشاركة الذكور (مؤشر التعادل يساوي ١,٠ وما فوق في دولة واحدة). ثم أن المشكلة تظهر بصورة أقوى مع معدل الالتحاق الصافي. فرغم التحسن الحاصل في التسعينيات فإن ست دول ما زال فيها هذا المعدل أقل من ٨٠٪. كذلك فإن الفجوة بين الذكور والإناث تتسع هنا: هناك ست دول ينخفض فيها مؤشر التعادل إلى ٠,٩ وما دون.

الأمية ما زالت منتشرة

٢٣ – يقدّر عدد الأميين اليوم في الدول العربية بحوالي ٦٨ مليونا (منهم ٦٣٪ إناث). ورغم ما بذل من جهود فإن ربع هؤلاء نجده في دولة واحدة: مصر (١٧ مليونا)، و ٧٠٪ منهم في خمس دول: مصر والسودان والجزائر والمغرب واليمن. وفي معظم هذه البلدان تتصاحب الأمية مع الحجم السكاني

ونسبة نموه العالية والفقر وتمركز نسبة كبيرة من السكان في الأرياف.

٢٤ – ومن الواضح أن صورة الأمية في المنطقة العربية تختلف عن صورة انتشار التعليم الابتدائي؛ لأنّ الأمية هي الرصيد السلبي للتعليم الذي لم يكتمل انتشاره في الماضي. كما أن أقوى عناصر انتشار الأمية وأقوى مفسّر له في المنطقة العربية هو الفجوة بين الذكور والإناث. فمؤشر التعادل بين الجنسين فيها هو ٠,٦٩ ، الأمر الذي يشير إلى أن الأمية في المنطقة العربية لا تعود إلى الفقر فحسب، بل إلى موقف السكان المتحيز ضد تعليم الإناث وإلى غياب سياسات فعالة تبدل هذا الموقف.

٢٥ – إن وجود ٦٨ مليون أمي في المنطقة العربية، ووجود الأمية في جميع الدول العربية، ولو بنسب متفاوتة جدا، لا يمثل فقط تحديا كبيرا لهذه الدول لجهة التنمية أو العدالة الاجتماعية أو نوعية الحياة، بل يترك آثارا سلبية على أنظمة التعليم نفسها. وهذه الآثار تظهر في عدم نجاح المدرسة في استقطاب الأطفال أو في الاحتفاظ بهم لمدة كافية لمنعهم من الارتداد إلى الأمية، كما تظهر في المستوى المتدنّي للتحصيل التعلّمي.

ما زالت جودة التعليم امتيازا للقلة

٢٦ – إثر جومتيين اعتمد التحصيل التعلمي مؤشرا أساسيا لنوعية التعليم. لقد شاركت تسع دول عربية (ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٩) في مشروع مراقبة التحصيل التعلمي الذي أجرته اليونسكو واليونيسيف. وقد أظهرت النتائج أن الكفايات التي اكتسبها طلبة المرحلة الابتدائية (الصف الرابع) بعيدة جدّاً عن المستوى المقترح في جومتيين، إذ لم يصل إلى هذا المستوى (٨٠٪ أو أكثر من الكفايات) سوى ١٢٪ من الطلبة في اللغة العربية، و١٠٪ في الرياضيات و٢٥٪ في المهارات الحياتية. في اللغة العربية، لم تصل إلى مستوى الإتقان المستهدف المقترح في جومتيين (٨٠٪ من الطلبة) سوى دولتين (المغرب وتونس). وفي الرياضيات، لم تصل إلى هذا المستوى أي من الدول المشاركة، بينما وصلت دولتان فقط إلى هذا المستوى في مهارات الحياة (الأردن وتونس). وعلى العموم فإن أداء الإناث كان أفضل من أداء الذكور، وأداء طلبة الحضر أفضل من أداء طلبة الريف.

٢٧ – استنادا إلى نتائج مشروع قياس التحصيل التعلمي تبدو نوعية التعليم الابتدائي في الدول العربية ضعيفة، لا توفر حاجات التعلم الأساسية للطلبة. مما يعني أن هذه الدول ركّزت في المرحلة الماضية على توفير المقاعد الدراسية أكثر مما ركّزت على تجويد التعليم. ولهذا يشكل تحسين نوعية التعليم تحديا أساسيا للدول العربية.

٢٨ – من بين مكونات مكتسبات التعلم يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار المهارات الأساسية لحياة أفضل. وكثرة من الدول العربية ضمنت غاياتها وأهدافها التعليمية، عناصر متصلة بهذه المهارات، من بينها التدريب المهني والتربية الصحية والبيئية والمواطنية. كما تذكر وسائل الاتصال كأداة لنقل القيم والمعارف المتعلقة بهذه المهارات. رغم ذلك، لم تحظ هذه العناصر الجوهرية في التعلم عموما بالاهتمام الكافي، وما تزال المعلومات حول اكتساب المهارات الأساسية المرتبطة بنوعية الحياة قليلة جدا.

مؤهلات المعلمين بحاجة إلى تطوير

٢٩ – تبين المعطيات المتوافرة عن الدول العربية أن نسبة المعلمين الحاصلين على المؤهلات الدراسية الدنيا المطلوبة وطنيا لمزاولة مهنة التعليم تراوح بين ٢١٪ و١٠٠٪ (في آخر التسعينيات). ثم أن هذه الحدود تراوح بدورها ما بين إكمال المرحلة الثانوية وإكمال أربع أو خمس سنوات من التعليم العالي. كما تراوح بين غياب الإعداد التربوي ومتابعة برنامج تربوي كامل يتوافق مع المقاييس العالمية. وما زال موضوع تمهين التعليم خطابا فقط إذ لم يصبح منح رخصة للتعليم معتمدا في الدوائر التربوية. من ناحية أخرى ، ينخفض عموما متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد في الدول العربية. فهو يراوح بين ١١ و٢٥ في ١٤ دولة، وبين ٢٦ و٣٠ في ثلاث دول ويتجاوز ٣١ في دولتين. بالإضافة إلى ذلك، يجب بذل جهود حثيثة لحلّ مشكلات عديدة تتعلّق بمكانة المعلم لا سيّما شروط العمل والمكانة الاجتماعية من أجل استقطاب الشباب وأصحاب الكفاءات لمهنة التعليم.

تحسن الكفاءة الداخلية

٣٠ – تشير المعلومات المتوافرة حول الكفاءة الداخلية إلى انخفاض طفيف في معدلات الإعادة، وزيادة في عدد الطلبة الذين يستمرون في المدرسة حتى الصف الخامس، وأداء أفضل للإناث بالمقارنة مع الذكور. بالمقابل، ما زالت تشكو أنظمة التعليم الابتدائي في الدول العربية من ضعف في الفعالية الداخلية: استمرار التسرب، واستمرار وجود إعادة الصفوف (التي يزيد معدّلها كلما صعدنا في السلم الدراسي)، وارتفاع عدد السنوات اللازمة لإنهاء التعليم الابتدائي.

الإنفاق على التعليم

٣١ – تتعلق الإنجازات التي حققتها الدول العربية والمشكلات التي اعترضتها بعدة عوامل، من بينها الانفاق على التعليم. وقد بذلت هذه الدول جهودا كبيرة أدت إلى زيادة الإنفاق على التعليم في العقد الأخير. لكن، وبالنظر لما تبيّن من أحوال معدّلات الالتحاق ونوعية التعليم، يعاني الإنفاق على التعليم الابتدائي عدة مشكلات منها: عدم التوافق، في بعض الدول، بين الموارد المالية المتاحة ومتطلبات التعليم، الهدر أو النقص في ترشيد الإنفاق، وفي النفقات

الاستثمارية، الكلفة العالية لتعليم الفئات البعيدة والمشتّتة، والضعف في تقنيات الموازنة. مثل هذه المشكلات يثير أسئلة حول الدور الممكن لمساهمة الهيئات غير الحكومية، وتنويع الموارد المالية، وتعبئة الموارد، والمساءلة، وحول بناء القدرات الوطنية في التخطيط ووضع الموازنات والتقويم.

ضعف في إدارة أنظمة التعليم

٣٢ – إذا كانت زيادة الموارد المالية تشكّل حاجة ضاغطة على الدول الأفقر، فإن المشكلة الأكبر المشتركة بين معظم الدول العربية تتعلّق بحسن استخدام الموارد المتاحة، المالية والبشرية على السواء. فقد بيّنت دراسات التحصيل التعلمي غياب نظم متطورة للمتابعة. وأظهرت التقارير حول الإنفاق مشكلات متعلقة بالتخطيط والموازنة. كما أنّ إدارة التعليم عن طريق نظم المعلومات مفتقدة بصورة عامة، وخيارات المركزية واللامركزية لم يحسم بعد. وبالتالي فإن مسألة التسيير الجيد للتعليم تشكل تحديا جديا للدول العربية من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع.

ثالثا: التحديات والفرص

٣٣ – الوقت يمر، وفي المنطقة العربية ما زال الملايين من السكان دون تعليم والملايين غيرهم يتلقون نوعية متدنية من التعليم، ومعظم الباقين لا يتهيؤون لعصر التقانة والتنافس الدولي في الألفية الجديدة. ومن هنا فإننا أمام تحديات تحقيق ما لم يتحقّق بعد جومتيين وأمام التحديات الجديدة لما بعد العام ٢٠٠٠.

٣٤ – هنالك إجماع حول هدف التعليم للجميع وان التعليم للجميع يلعب دورا مركزيا في القضاء على الفقر المتزايد وفي دعم التقدم الاجتماعي – الاقتصادي واحترام الحقوق الإنسانية للفرد. ما ينقص هو الموارد اللازمة. ورغم الإرادة السياسية الفعلية، ورغم أن التعليم يرد في طليعة الخطابات الحكومية، فإن الالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية في جومتيين ما زالت جليّة، ولكنها غير محققة بصورة ملموسة.

٣٥ – من البديهي أن الإخفاق في تسريع المسيرة باتجاه الغايات المتفق عليها في جومتيين سوف يكون له آثار خطيرة على السلام والاستقرار والازدهار. لذلك فإن المرحلة الآن هي مرحلة اعتماد نهج أقوى وأكثر توجّها نحو العمل من أجل التعليم الأساسي، بالتزام ودعم دولي كبير، مع إعادة إدراج الجهود ضمن ظروف ومستوجبات الألفية الجديدة.

تحديات القرن الحادي والعشرين – آفاق ٢٠١٠

٣٦ – تفرض العولمة سوقا للعمالة تتجاوز حدود الدول وتنافسا حادا تبعا للكفاءات المكتسبة. وهذه الكفاءات هي بالدرجة الأولى حصيلة التعليم.

٣٧ – وتفرض العولمة استخداما متزايدا للتقانة، أكثر الوسائل فعالية في الإنتاج والإتصال. لكن القدرة على استخدام التقانة وما يتطلبه ذلك من مهارات ومعارف، هي أيضا حصيلة التعلم. فما الذي يمكن أن تفعله السلطات التربوية والمنظمات العربية لتجنب التهميش وللمشاركة الإيجابية في العولمة؟

٣٨ – وتحدث التقانة أيضا تحولا عميقا لدى الناس في كيفية التعلم وفي كيفية استخدام ما تعلموه، وفي كيفية تقييم أهمية وملاءمة ما تعلموه. نحن نعيش فترة التقدم الاقتصادي المبني على المعرفة، وبالتالي فإن التعلم يصبح أكثر من أي وقت مضى محددا للازدهار.

٣٩ – وهذا يعني أيضا أن كلفة التعليم في ارتفاع. يصح ذلك على الأُسر كما يصح على الدول. والدول الفقيرة غير القادرة على الدخول في الأسواق المعتمدة على التقانة عالية الكثافة، تواجه خطر التهميش في التجارة والعمالة والاستثمارات. وفي الدول المتقدمة أو النامية على السواء يرتبط الفقر وعدم التكافؤ بين الأسر بالمستوى التعليمي بصورة متزايدة. والفجوة تزيد بين من لديهم إمكان الوصول للمعلومات واستخدام تقانات الاتصالات (بريد إلكتروني، تجارة إلكترونية، تعليم إلكتروني) ومن ليس لديهم هذا الإمكان أو القدرة.

٤٠ – وتواجه الدول العربية فوق ذلك مشكلة استخدام لغة التقانة. فلا إتقان اللغة الأجنبية ولا "تعريب" هذه التقانة معمّمان.

٤١ – هذه التغيرات غير القابلة للتوقع والتي تحيط بحياتنا تعطي معاني جديدة لمستوجبات التزامات جومتيين. لأنه بمقدار ما تزيد المهارات المطلوبة للحصول على عمل ملائم يؤمن العيش الكريم، فإن التعليم الأساسي يصبح حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى للعمل أو للنجاح المدرسي وللانتقال إلى التعليم الثانوي والعالي.

٤٢ – وتفرض الزيادة السكانية تحديا آخر على الأنظمة التعليمية. ففي حين يقدّر معدل الزيادة السنوية في الأعوام ٢٠٠٠–٢٠١٠ بـ ١,٢٪ في العالم، وبـ ١,٥٪ في الدول النامية، فإنه يقدر بـ ٢,٥٪ في الدول العربية. وفي العام ٢٠١٠ يتوقع أن يبلغ عدد السكان في الفئة العمرية ٥–١٨ مئة وعشرة ملايين في الدول العربية. وإذا كان معدل الالتحاق في التعليم العام حوالي ٨٠٪ لهذه الفئة فإن على الدول العربية أن توفر فرص هذا التعليم لـ ٨٨ مليون طالب كمجموع، ولـ ٢٩ مليون طالب جديد (العدد الحالي ٥٩ مليونا). هذا التزايد السكاني يشكل ضغطا جديا على الأنظمة التعليمية من حيث الإنفاق والتسيير والموارد البشرية الكفيّة، الخ. وهذا النمو السكاني يزيد الطلب أيضا على الموارد اللازمة لتوفير الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل التغذية والسكن

والخدمات الصحية، الخ... وقد عانت بعض الانظمة التعليمية في الدول العربية من المديونية العالية والآثار المترتبة على تطبيق سياسات التكيّف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي.

٤٣ – فوق ذلك، عانى عدد من الدول العربية في العقد الأخير من الاضطرابات المستمرة والنزاع (الجزائر والسودان) أو الحصار (العراق، ليبيا، والسودان)، أو الاحتلال والحروب (لبنان، فلسطين، سوريا، والسودان). وعانت بالتالي الأنظمة التعليمية في هذه الدول كثيراً من هذه المشكلات التي أعاقت قدراتها وأخرت تحقيق أهدافها وفق إعلان جومتيين. إن العودة إلى السلام والحياة الطبيعية من خلال إزالة جميع أشكال الاحتلال والحصار والنزاع والتوتّرات تبدو شرطا لازما لتوفير التعليم للجميع في المناطق المضطربة. ويقع على التعليم، بالمقابل، عاتق المساهمة في تكوين محيط سلمي في المنطقة.

البناء على الفرص المتاحة والتقدم الحاصل

٤٤ – إن مواجهة هذه التحديات لا تنطلق من فراغ. ويجب الاعتراف بأن هناك فرصا لم تكن متوافرة منذ عقد مضى. وثمة إجماع دولي لا لبس فيه حاصل اليوم حول الدور الحاسم للتعليم في تأمين تنمية بشرية مستدامة. وهناك إقرار بتأكيد حقوق الإنسان. ومنذ قمة كوبنهاغن (١٩٩٥) هناك اهتمام متجدد بحقوق الفئات المستبعدة والمهمّشة والفقيرة، واعتراف متزايد بالفوائد التي تجنيها المجتمعات من تعليم الإناث.

٤٥ – إن المانحين يستجيبون للنداءات التي تطلقها الدول من أجل امتلاك الطاقات وتطوير القدرات الوطنية. كما إن التدهور التعليمي الذي شهدته العديد من الدول النامية في الثمانينيات قد تم وقفه. ومن الملاحظ ان المجتمع المدني غدا أكثر مساهمة في تحمل مسؤولياته.

٤٦ – وتتوافر اليوم طرق مبتكرة للوصول إلى المتعلمين المعوّقين أو الذين يواجهون صعوبات تعلمية بحيث تحظى قدراتهم التعلمية بفرص أوسع للتفتح.

٤٧ – وتوفر تقانات الاتصال والمعلومات الحديثة عموما إمكانيات هائلة لجعل التعليم في متناول المزيد من الناس، وإضافة إلى توفيرها امكانات للتعلم الذاتي ولتقويم دقيق لنتاج التعلم.

٤٨ – وعلى المستوى الوطني أخذت أشكال جديدة من التنسيق تنمو حول إدارة شؤون البلاد بطرق أكثر شمولا، مع مشاركة المزيد من الفعاليات التي تمثل المجتمع المدني في التخطيط التربوي والتنفيذ كالمنظمات غير الحكومية.

٤٩ – أما على المستوى العالمي فقد توسعت الرعاية الأصلية للتعليم للجميع (اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لتشمل هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة هي صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، في إطار المنتدى الاستشاري الدولي، فضلا عن تمثيل جمهرة واسعة من الهيئات الحكومية والخاصة والمنظمات غير الحكومية.

العام ٢٠٠٠: تجديد الالتزام بإعلان جومتيين

٥٠ – بعد انقضاء عشر سنوات على إعلان جومتيين، ما زال تعريف التعليم الأساسي وما يرتبط به من التزامات صالحا ويشكل تحديا ملحا للدول العربية. لقد ركز هذا الإعلان الاهتمام، ولأول مرة، على حاجات التعلم الأساسية للأقليات السكانية المهمشة وعلى التحصيل التعلمي بدلا من الاقتصار على الالتحاق المدرسي.

٥١ – وما زالت المواد العشر لإعلان جومتيين منارة تحدد معالم الطريق وهي : (١) تأمين حاجات التعلم الأساسية؛ (٢) اعتماد رؤية موسّعة؛ (٣) تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة؛ (٤) التركيز على اكتساب التعلّم؛ (٥) توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها؛ (٦) تعزيز بيئة التعلّم؛ (٧) تقوية المشاركات؛ (٨) وضع سياسات مساندة؛ (٩) تعبئة الموارد؛ (١٠) تدعيم التضامن الدولي.

٥٢ – إن رسالة جومتيين اليوم أكثر نبضا بالحياة وأكثر ملاءمة. ويتعين تجديد الالتزام الذي تم التوصل إليه. كما يجب الاستمرار بجهود المتابعة التي بذلتها الدول وإغناؤها بالخبرات والمعلومات التي اكتسبت في العقد الماضي. وهذا كله يلقي لدينا مسؤولية مشتركة للتأكد من تجنب الإخفاق لاحقاً.

إطار العمل العربي: دليل لجميع الشركاء من أجل تحقيق هدف التعليم للجميع

٥٣ – استنادا إلى المنطلقات التي سبقت الإشارة إليها، وإلى الإنجازات والمشكلات في الدول العربية، وإلى التحديات: تلك التي يفرضها ما لم يتحقق بين ١٩٩٠ و١٩٩٩، وتلك التي تفرضها تطورات القرن الحادي والعشرين، فإن الدول العربية مدعوة إلى اعتماد إطار العمل هذا والعمل بموجبه.

٥٤ – يعد الإطار العربي للعمل مرجعا ودليلا تسترشد به كل الجهات المعنية بالتعليم في الدول العربية والملتزمة بتحقيق التعليم للجميع، عند صياغة خططها وبرامجها، بحيث تعتمده كل جهة في سياق الأهداف التي تتبناها، ومهامها، والفئات التي تستهدفها، وفي ضوء المشاركات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، من أجل تحقيق هدف واحد هو تلبية حاجات التعلم الأساسية بحلول العام ٢٠١٠.

٥٥ – تضم الجهات المعنية بهذا الإطار:
(١) حكومات الدول العربية التي تقع عليها مسؤولية العمل المباشر في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وفي قيادة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف وتنسيقها؛
(٢) جميع المعنيين من المجتمع المدني على الصعيد الوطني مثل الجامعات وسائر المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، الخ... التي يجب عليها أداء دور إيجابي فعال في المساهمة بشكل ملموس بغية تحقيق أهداف التعليم للجميع؛
(٣) المنظمات العربية والمنظمات الإقليمية القائمة في المنطقة العربية، والتي تقع عليها مسؤولية تقديم الدعم وتحريك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستوى العربي؛
(٤) الهيئات والمنظمات الدولية التي تقع عليها مسؤولية الدعم وتحريك التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على الصعيد الدولي.

رابعا: مبادئ العمل

٥٦ – يقترح اعتماد المبادئ الخمسة الآتية في جميع الأعمال الهادفة إلى تأمين حاجات التعليم الأساسي على الصعيد العربي:

٥٧ – مبدأ الشمول، ويتضمن :
– النظر إلى التعليم للجميع من خلال الرؤية الموسعة التي أقرت في جومتيين؛
– اعتبار التعلم جزءا لا يتجزأ من نوعية الحياة، وعاملا أساسيا في تحسين هذه النوعية؛
– اعتراف المستويات والأوساط والقطاعات في المجتمع كافة بأن التعلم هو حجر الزاوية في التنمية البشرية المستدامة؛
– التعامل مع المتعلم ككل، من أجل فهم المحيط الذي يعيش فيه، ومن أجل تلبية حاجاته وتنمية شخصيته بشكل متكامل ومتوازن.

٥٨ – مبدأ العدالة، ويشمل:
– اعتبار الحصول على الفرص التعليمية حقاً لازما من حقوق المواطنين من مختلف الأعمار على المجتمع واجب تأمينها من دون تمييز؛
– اعتبار عدم التكافؤ الاجتماعي والجغرافي في الفرص الدراسية سببا لحدوث شروخ في المجتمع يصعب سدها مع الزمن؛
– دمج مختلف الفئات والشرائح المستبعدة من الفقراء، وأهل الريف، والمهمّشين، والنازحين، والمهجرين، واللاجئين، والرحّل، والوافدين، والأطفال المشردين والعاملين، وغيرهم ممن يعانون ظروفا صعبة، في الخطط التربوية والعملية التعليمية؛
– أخذ حاجات المجموعات السكانية الخاصة والأقليات العرقية والدينية والثقافية بالاعتبار عند تعميم البرامج والمناهج؛
– اعتبار التمييز بين الذكور والإناث في التعليم الأساسي منافيا للعدالة الاجتماعية، ولمتطلبات التنمية ويشكل انتقاصا من حقوق الإنسان؛
– النظر إلى دمج ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين، والذين يعانون صعوبات تعليمية، في البرامج التعليمية، على أنه حق لهم ووسيلة أساسية للنمو والاندماج الاجتماعي؛
– إيلاء المتفوّقين والموهوبين العناية الخاصة وتوفير البيئة التعليمية/التعلمية الملائمة تنمية لمواهبهم وطاقاتهم ليسهموا في عملية التنمية ومواجهة تحديات المستقبل.

٥٩ – مبدأ **البيئة الصديقة للمتعلم**، ويتضمن ما يأتي:
– توفير بيئة صحية وآمنة للمتعلمين؛
– توفير تعليم ذي نوعية جيدة يلائم حاجات المتعلمين ومتطلبات المجتمع المتغير؛
– توفير بيئة تعليمية تستند إلى الحقوق والمسؤوليات المتبادلة وتراعي عدم التمييز بين الجنسين؛
– ترسيخ الاتجاهات التي تعزّز قيم الاحترام والتسامح وفهم الآخرين؛
– تشجيع المتعلّم على التفكير والتعبير المستقلّين؛
– توفير معلم ملتزم حريص على اكتشاف قدرات المتعلّم والعمل على تنميتها؛
– جعل هذه البيئة متاحة وميسّرة للجميع.

٦٠ – مبدأ **الالتزام**، ويشمل:
– الالتزام القوي والمتجدد على جميع المستويات، من قبل الحكومة والقيادات وأولياء الأمور والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية وسائر الشركاء، بمضاعفة الجهود من أجل تلبية حاجات التعلم الأساسية للجميع، أطفالا ويافعين وراشدين، انسجاما مع الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية؛
– التزام جميع الهيئات بتجديد حملة تعبئة الموارد على جميع المستويات العالمية والمحلية، بما يؤمن إيجاد صيغ مبتكرة وعادلة لحل مشكلة الموارد المالية والبشرية في الدول الأكثر احتياجا من منطلق إنساني.

٦١ – مبدأ **مواكبة التطورات التقانية**، ويشمل:
– اعتبار التطور السريع لتقانات الاتصال عنصرا مساعدا في توفير التعليم ابتداء من التعليم الأساسي. تساعد هذه التقانات مثلا على تصنيف الأهداف التعليمية وتحديد الأداء المتوقع من المتعلمين، وتجزئة المواد الدراسية وتسهيل عرضها، وتفريد التعليم، وتقييم

التعلم وتحليل أداء المتعلم، وإجراء الامتحانات، واستخدام التعليم عن بعد للوصول إلى المجموعات السكانية في المناطق النائية؛

- اعتبار أن استخدام التقانة، التي تشمل بالإضافة إلى الأجهزة والبرمجيات، استخدام اللغة العربية والأجنبية، أمراً لا غنى عنه للنهوض بالتعليم في مواجهة تحديات القرن الجديد.

خامسا : الأهداف وتوجهات التنفيذ

٦٢- لقد دعا إطار العمل المعتمد في جومتيين الدول الأعضاء إلى وضع أهدافها وغاياتها الخاصة في سياق جهودها لتلبية حاجات التعلم الأساسية لدى الأطفال واليافعين والراشدين.

٦٣- وركز اجتماع منتصف العقد (عمان، ١٩٩٦) على خمسة مجالات يجب الاهتمام بها: تحسين التحصيل التعلمي، تعبئة الموارد، تنمية علاقات الشراكة، بناء القدرات الوطنية، والاستجابة لحاجات التعليم الأساسية للجميع في القرن الحادي والعشرين.

٦٤- ومع نهاية العقد، لا بد من الاعتراف بالصعوبات التي تواجه الأنظمة التعليمية والتي حالت دون تحقيق أهداف إعلان جومتيين ومنها: نقص الموارد المالية والبشرية أو سوء توزيعها أو إهدارها، وضعف التعبئة، وصعوبة تسيير نظام تربوي يتصف بالتعقيد وتتصف علاقته بالأنظمة الأخرى بالتعقيد أيضا، وعدم التناسب بين حجم الضغوط لتحقيق الأهداف وحجم الجهود المبذولة، الخ...

٦٥- ولا بد أيضا من الاعتراف بالمنجزات ومن الدعوة إلى تجديد الالتزام بين أربعة أطراف أساسية تتحمل اليوم مسؤولية تحقيق الهدف في المستقبل: الحكومات الوطنية، المجتمع المدني، المنظمات والهيئات الإقليمية، والمنظمات والهيئات الدولية. ولا بد أن يكون هذا الالتزام متجددا وواضح الغايات والأهداف.

سبعة أهداف

٦٦- لذلك، واستنادا إلى إعلان جومتيين وإلى الاحتياجات الخاصة بالدول العربية، يمكن إعادة صياغة الأهداف والغايات الموجهة للسنوات المقبلة (٢٠٠١-٢٠١٠)، من أجل تحقيق الهدف الأسمى، **التعليم للجميع في الدول العربية**، على النحو الآتي. وتسمح بالقياس الدوري لتحديد مدى التقدم المحرز.

(١) **تعميم رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، وهذا يشمل**، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الصحية، والتغذية، وغيرها من الخدمات الاجتماعية لصغار الأطفال، توفير فرص التعلم والنمو في المؤسسات التعليمية من أجل تنمية جميع قدراتهم، ونموهم الجسدي والذهني والإبداعي والنفسي- الاجتماعي.

(٢) **توسيع التعليم الأساسي وتوفيره لتحقيق تعليم ذات نوعيّة جيدة تؤدي إلى التميّز لكافة الأطفال، مع التركيز على ذوي الاحتياجات الخاصة**. وهذا يتطلب تأمين التعليم الأساسي الالزامي، ودعم الأسر المحتاجة من أجل إلحاق أطفالها بالمدارس، ومنع عمالة الأطفال بصورة قطعية، وتأمين مستلزمات دمج جميع الأطفال بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصّة.

(٣) **توسيع فرص التعليم الأساسي وبرامج التأهيل والتدريب على اكتساب مختلف المهارات الحياتية والمهنية لجميع اليافعين والكبار**. وهذا يشمل تعزيز بنى التعليم غير النظامي القائمة وتطوير بنى جديدة، وتوفير أشكال متنوعة من التدريب المهني والتعلم المستمر للذكور والإناث على السواء.

(٤) **تعميم القرائية لدى اليافعين وخفض معدلات أمية الكبار بنسب طموحة وواقعية في الوقت نفسه، بما يؤدي إلى تقدم ملموس.**

(٥) **إتقان مهارات التعلّم الأساسية والتميّز للجميع من خلال تمكين المتعلمين كافّة من الوصول إلى مستويات تعليمية متميّزة تصل بقدراتهم إلى أقصى ما تبلغه بدءا من اتقان المهارات الأساسية ومروراً بالمهارات التقنية والحياتية وصولاً إلى مستويات التميّز في الإبداع والابتكار.** ويتطلّب هذا التميّز تحسين نوعية التعليم في شتى عناصره، بما يشمل مؤهلات المعلمين، وشروط عملهم، والمناهج، وأساليب التعليم والتقويم، وبيئة التعلم.

(٦) **المساواة الكاملة والمشاركة الفعالة للإناث في التعليم الأساسي والقضاء على التمييز بين الجنسين والتفاوت داخل المدارس والأنظمة التعليمية.**

(٧) **تحسين إدارة التعليم وتسييره**، وهذا يشمل آليات اتخاذ القرارات، وأنظمة المساءلة، وبناء القدرات، وتوسيع المشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم. وتضع كلّ دولة غاياتها لكل من هذه الأهداف بصورة تسمح بقياس مدى التقدّم الذي تمّ إحرازه وتقوم بمراجعتها دورياً وبتطويرها تبعاً للمستجدّات.

خمسة توجّهات للتنفيذ

٦٧- خمسة توجهات للتنفيذ تكوّن النهوج التي يجب اعتمادها على المستوى الوطني من أجل الوصول إلى الأهداف المقررة.

التوجّه رقم ١: تعزيز الشراكات، ويشتمل على الآليات الآتية :

- تنظيم الدعم المقدم من قبل المنظمات الإقليمية والدولية والذي يوفره التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف بصورة متناغمة، وتوجيهه وفقاً للأولويات الوطنية؛
- زيادة مشاركة المجتمع المدني في تصميم برامج التعليم الأساسي وتنفيذها ومتابعتها وإتاحة المجال لمشاركة القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية والمجتمع المحلي والأوقاف في تحقيق أهداف التعليم للجميع؛
- تعاون أفضل، وتبادل للمعلومات، وشفافية ومساءلة وتبادل الثقة بين جميع الشركاء في عملية تعميم التعليم الأساسي.

التوجه رقم ٢: إقامة التكامل بين البرامج والمشاريع، من خلال :

- وضع سياسات صحية واجتماعية وتربوية متكاملة. فالمشكلات الصحية تعوق الالتحاق بالمدرسة كما تعوق التعلم داخلها. وضمان وجود أطفال أصحّاء وقادرين على التعلم أمر مطلوب خصوصا لمواكبة الجهود الرامية لزيادة الالتحاق المدرسي والإنجاز التعلمي، فهو يشجع الأطفال الأفقر والأكثر حرمانا على الالتحاق وعلى بذل الجهد اللازم للنجاح؛
- إدراج برامج تعليم الصغار واليافعين والكبار في رؤية وطنية عامة، وربط الخطط التربوية بخطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية، في سياق جهود التنمية المستدامة واستراتيجيتها. كما أن سياسات الاستخدام المبنية على التدريب والتعليم ومحو الأمية ترفع من قيمة التعلم في المجتمع، مع تحسين العائد الملموس منه؛
- الحرص على أن تتناغم البرامج التربوية المختلفة، باعتبار أن تعليم الراشدين يؤثر في تعليم الصغار وتعلمهم. كما أن التوسع في التعليم الثانوي يشكل حافزا للتوسع في فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛
- استخدام قنوات الاتصال والإعلام والتقانة المتاحة جميعها بالتنسيق مع الجهود المبذولة في التعليم.

التوجه رقم ٣ : اتخاذ القرارات على أساس المعرفة ووضع المعلومات في متناول الجميع وهذا يشمل :

- تقويم المناهج التربوية أهدافا ومحتويات وطرائق تدريس وأساليب تقويم ومناشط وفعاليات، والوقوف على واقع المتعلمين من حيث حاجاتهم وطموحاتهم وتحصيلهم عن طريق البحث العلمي بغية اتخاذ القرارات في ضوئها على أسس موضوعية؛
- تقديم صورة واضحة للمجتمع عن الواقع التربوي بعد جمع المعلومات المتعلقة به وتحليلها ونشرها تحقيقا للمساءلة المجتمعية.

التوجّه رقم ٤: تعبئة جميع الموارد الممكنة، من خلال تقوية الاستثمارات الوطنية في التعليم، والاستخدام الفعّال للموارد البشرية والمادية المتاحة، وتعبئة الدعم من جميع الجهات المعنية (القطاع العام، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المحلي، المنظمات غير الحكومية، هيئات التعاون الثنائي والمتعدّد الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدولية) من أجل توفير التعليم للجميع.

التوجّه رقم ٥ : تعزيز فعالية المتابعة والإدارة. وهذا يشتمل على ما يأتي :

- وضع غايات واضحة للإنجاز على المستوى الوطني (والمحلي)، تعكس ما اتفق عليه دوليا ومحليا وما جرى الالتزام به على أكثر من صعيد. والتركيز في هذه الغايات، بالإضافة إلى الجوانب الكمية، على الجوانب النوعية مثل التحصيل المتوقع من حيث المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، ونوعية المواد الدراسية والبيئة التعليمية. ويجب أن تحدد هذه الغايات الفئات ذات الأولوية؛
- تصميم أشكال من المتابعة وتنفيذها، وتقويم المناهج، وتصويب العمليات؛
- تطوير أنظمة التسيير وتعزيز كفايات القوى البشرية، وتطوير القدرات الوطنية؛
- مأسسة التقويم والمتابعة؛
- ترشيد الإنفاق.

وكل دولة مدعوة لأن تضع نظاما للمراقبة الذاتية حول مدى التزامها بكل من التوجّهات المقترحة في إطار العمل هذا ومدى تطبيقها، وتبيان الصعوبات المتعلقة بها.

سادسا: الأولويات

أولويتان للدول العربية جمعاء

٦٨- بالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الدول العربية مجتمعة في نشر التعليم الأساسي (الهدف رقم ٢)، فإن المشكلة التي تحتل المرتبة الأولى في سلم الأولويات للمنطقة العربية ككل هي مشكلة جودة التعليم. لذلك، وانسجاما مع إعلان القاهرة (١٩٩٤)، يعتبر **تحسين جودة التعليم أولوية ملحة في إطار العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، كما وكيفا، مما يعني أنه على الدول العربية أن تهدف إلى تأمين إتقان مهارات التعلّم الأساسية والتميّز للجميع**. ومع مختلف الجهود المبذولة لتعميم التعليم الأساسي يظل توفير تعليم متميز من أجل تعلم للتميّز هدفا تمليه متطلبات التنمية المستدامة والتعامل الايجابي مع متغيرات العولمة ومواجهة تحديات المنافسة في السوق العالمية وحرية التجارة. وتتضمّن هذه الاولوية للتميز مجمل العمليات والمهارات التعليمية، بما في ذلك وصول كافة المتعلمين إلى مستويات تعليمية محددة وطنيا وقابلة للقياس موضوعيا، من القرائية والمهارات

الحسابية، ومهارات الحياة، بما في ذلك المهارات التقانية والتي يصاحبها انفتاح الذهن وتنمية التفكير وحب المعرفة والشوق إلى البحث عن مختلف مصادرها. وتستدعي هذه الاولوية التركيز على تطوير مكانة المعلمين بما يشمل كفاياتهم، وشروط عملهم، بحيث يكون شعار المرحلة المقبلة تمكين المعلمين وتمهينهم وتدريبهم إلى أعلى ما يمكن من مستويات التخصص العلمي والمهني والثقافي.

٦٩- وبالنظر إلى محدودية الموارد البشرية والمالية المتوافرة فإن الحاجة ماسة في المنطقة العربية لتعبئة الجهود والطاقات. لكن ذلك يحتاج إلى حسن تدبير وحسن تسيير، يساعدان على تحقيق جودة التعليم وغيرها من الأهداف، كما يراعيان تطبيق المبادئ المقررة لإطار العمل. لذلك، يعتبر **تحسين أساليب التدبير والتسيير (الهدف رقم ٧) الأولوية رقم ٢** في المنطقة العربية ككل. وهذا يشمل تطوير نظم دعم القرار التربوي وبناء القدرات لضمان استخدام المعرفة في اتخاذ القرارات على جميع الصعد ومختلف مقومات النظم التربوية، من السياسات إلى التخطيط وتسيير العمليات والأنشطة. وضمن هذه الأولوية يمكن أن يكون شعار السنوات القادمة: **بناء القدرات**.

محو الأمية: أولوية متقدّمة للتعبئة الوطنية والاقليمية والدولية

٧٠- إن الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، معنية بجميع أهداف الإطار العربي للعمل. لكن، بالنظر إلى جسامة المشكلات التي تواجهها، وأهميتها، سواء من زاوية اللحاق بما فاتها، أو من زاوية مستوجبات القرن المقبل، فإن مشكلة كبيرة تواجه المنطقة العربية هي مشكلة الأمية. وذلك لسببين: الأول يتعلق بالحجم الكبير للأمية فيها (حوالي ٦٨ مليونا، أو ٣٨,٥٪ من السكان في عمر ١٥ وما فوق) وبالتفاوت الكبير في القرائية بين الجنسين (مؤشر التعادل = ٠,٦٩)؛ والثاني يتعلق بالأثر المضاعف للقرائية. فالأمية لدى الراشدين، والنساء خصوصا، تضعف التحاق الأطفال بالمدارس وتضعف التحصيل المدرسي (جودة التعليم) لدى الملتحقين، وتزيد نسب الرسوب والتسرب المدرسي المبكر (كفاءة التعليم). وتترافق الأمية مع الزواج المبكر ومعدلات الخصوبة ونسب وفيات الأطفال المرتفعة. والأمية تسوّغ التمييز بين الجنسين في المجتمع. بينما تساعد القرائية على تحسين نوعية الحياة عموما.

٧١- لذلك، وانسجاما مع إعلان القاهرة (١٩٩٤)، **يعتبر محو الأمية اليوم (في العام ٢٠٠٠) أولوية متقدمة للتعبئة الوطنية والإقليمية والدولية في العمل العربي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع (الهدف رقم ٤)**. لأنه، كما ورد في إعلان القاهرة، "ليس بالإمكان تصور تنمية ونهضة في الوطن العربي دون إنهاء مشكلة الأمية في جميع الأقطار العربية". وضمن هذه الأولوية يجب التركيز على تعليم الفتيات والنساء.

أولويتان أخريان للتعاون العربي والتنمية الوطنية

٧٢- نظرا إلى ضعف الإهتمام بتربية الطفولة المبكرة في الدول العربية، وإمكان هذا المستوى من التعليم تعزيز التحصيل التعلمي والكفاءة الداخلية في المدرسة الابتدائية، يصبح من الضروري أن تولى رعاية الطفولة المبكرة من أجل بقائها ونمائها المتكامل اهتماما أكبر في خلال السنوات العشر المقبلة، بخاصة في أنشطة التعاون الإقليمي وفي الدول التي لا تشكل الأمية فيها عبئا ثقيلا. كما ينبغي أن تركز الجهود على تنفيذ منهج متكامل في تصميم برامج الطفولة المبكرة من خلال توسيع قاعدة الخدمات التعليمية وتنويعها وتطوير البرامج والمناهج والطرائق التربوية، علما بأن رعاية الطفولة المبكرة لا تقتصر على رياض الأطفال وإنما تمتد إلى الرعاية الأسرية منذ الولادة.

٧٣- بموازاة الأولويات المذكورة أعلاه، يتعين تركيز الجهود على تنويع نظم إسداء الخدمات التربوية الموجهة نحو اليافعين والكبار، وبذلك يتحقق توسيع فرص التعلم المتاحة لهم. كما ينبغي استثمار الطاقة الهائلة التي تزخر بها تقانات المعلومات والاتصال الحديثة على المستوى الوطني وشبه الإقليمي والإقليمي. وفي ما يتعلق بالوسائل التربوية، ينبغي إعطاء الأولوية لإرساء **بيئة متعددة الوسائط لاستعمالها في كل من التعليم النظامي والتعليم غير النظامي** مع تشجيع الاستثمار في قيام صناعات ثقافية مرتبطة بأنشطة التعلم والتعليم.

لكل دولة عربية أولوياتها الوطنية

٧٤- إن مجموعات الأولويات المذكورة أعلاه تنطبق على الدول العربية بصورة عامة، ولكنه يصعب ان تنطبق على كل منها منفردة. إذ أن ثمة دولا اقتربت من تجاوز مشكلة الأمية والتباين بين الجنسين في القرائية. وهذه هي حال الأردن والإمارات والبحرين وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتتبعها ليبيا والسعودية وسوريا. وهناك دول أخرى تشكل الأمية فيها التحدي الأول، كما هي عليه الحال في مصر والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن، وتتبعها تونس والجزائر وجيبوتي والعراق وعمان. وهذا التباين في الأوضاع يغير سلم الأولويات بين مجموعة وأخرى. وينطبق ذلك أيضا على تربية الطفولة المبكرة حيث يقترب الكويت ولبنان من الالتحاق الشامل.

٧٥- ومهما يكن، فإن كل دولة مدعوة إلى تحديد سلم أولوياتها تبعا للمشكلات التي تواجهها، وإلى إعادة النظر في هذه الأولويات بصورة دورية تبعا لما تنجزه. وهذه خطوة لا بد

منها لتحديد خطة العمل في كل منها، ولأنه على ضوئها تتحدد أيضا آفاق التعاون الإقليمي العربي، والدولي.

سابعا : التعاون الإقليمي العربي والدولي

زيادة فعالية التعاون العربي

٧٦- تتكون المنطقة العربية من إحدى وعشرين دولة تجمع بين غالبيتها لغة واحدة وثقافة مشتركة. وفوق ذلك، والأهم منه، يجمع الدول العربية شعور بالانتماء إلى أمة واحدة، فما يصيب أيا منها يؤثر في غيرها. كما يجمع بينها شعور بالعزم على بلورة إرادة مشتركة من أجل النهوض العربي العام. ومن شروط هذا النهوض تحقيق أهداف التعليم للجميع كماً ونوعاً.

٧٧- وتجمع بين الدول العربية أيضا منظمات إقليمية عربية ترعى شؤون التنسيق والتعاون بينها. وفي العام ٢٠٠٠ تجدد الدول العربية التزامها بالتعاون، وإيمانها بفوائده عليها جميعا. وبأن التفاوت في النمو بينها هو سبب إضافي لإقامة هذا التعاون. وبأن تحقيق أهداف التعليم للجميع سيكون حصيلة الجهود الخاصة بكل منها وحصيلة تعاونها.

٧٨- ويتم هذا التعاون عبر نوعين أساسين من القنوات:

- العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، حيث يجري تشجيع تبادل المعلومات والخبرات وتقديم المساعدات وعقد الاتفاقات وتشجيع تدفق القوى البشرية والاستثمارات؛
- الشبكات والمنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب التربية العربي لدول الخليج، المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، الخ..) التي تضع برامج ومشاريع مشتركة، وتتعاون في ذلك مع المنظمات الدولية، وتوفر تقديم المعلومات والخبرات.

٧٩- بالنظر إلى تجربة العقد الماضي حيث ظلت إنجازات الدول العربية، مجتمعة ومنفردة، دون المرجو، فإن الدول العربية مدعوة إلى ما يأتي:

(١) تقويم تجارب التعاون السابقة في القناتين المذكورتين، من أجل تعزيز التعاون في السنوات المقبلة وتعميم الفائدة منه على الجميع، بما في ذلك إنشاء مراكز إقليمية متخصصة وبرامج ومشاريع مشتركة ووضع لوائح مشتركة للكفايات التعلّمية المنتظرة من المتعلمين؛

(٢) إعادة حشد طاقات التعاون الثنائي والمتعدد. وهذا يتطلب ترتيب كل دولة لأولوياتها حول التعاون لجهة الدول التي تتعاون معها، ولجهة أوجه التعاون، وإمكانات العطاء ومجالات طلب المساعدة. وأكثر الدول نموا مدعوة إلى تقديم العون إلى أقل الدول نموا؛

(٣) تفعيل عمل المنظمات والمراكز الإقليمية المتخصصة والشبكات والبرامج العربية. وهذا يعني دعم تطوير قدراتها، وتوجيه هذه القدرات نحو أكثر الجوانب نفعا ونحو أشد الدول احتياجا؛

(٤) اعتبار معالجة القصور في تحقيق الأهداف المرسومة للتعليم الأساسي في أي من دول المنطقة مسؤولية عربية مشتركة.

زيادة الاستفادة من التعاون العربي – الدولي

٨٠- تستند الدول العربية في مقاربتها للتعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية، لاسيما تلك القائمة في المنطقة العربية ومع دول العالم إلى ما ورد في إعلان جومتيين حول تدعيم التضامن الدولي:

(١) "**إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية تعتبر مسؤولية إنسانية مشتركة وعالمية، كما أنها تتطلب تضامنا دوليا وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة لتقويم التفاوت الاقتصادي الحالي**. فجميع الأمم لديها ما تقدمه من المعارف والخبرات القيمة من أجل تصميم سياسات وبرامج تربوية فعالة.

(٢) ويتطلب هذا الأمر إجراء زيادات محسوسة وطويلة الأجل في حجم الموارد المخصصة للتعليم الأساسي. وإن من واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية، أن يسارع إلى تذليل العوائق التي تحول بين بعض البلدان وبين تحقيق هدف التربية للجميع."

٨١- وتستند الدول العربية أيضا إلى ما ورد في "هيكليّة العمل" المعتمدة في جومتيين حول أولويات العمل على المستوى الدولي، وهي ثلاث:

(١) "تعزيز القدرات الوطنية" (لتخطيط برامج وخدمات التربية الأساسية وإدارتها)؛

(٢) "توفير دعم مستمر وطويل الأجل للأنشطة الوطنية والإقليمية"، وهذا يشمل توفير "تمويل دولي متزايد لمساعدة أقل البلدان نموا في تنفيذ خطط عملها المستقلة وفق الرؤية الموسعة للتربية الأساسية للجميع".

(٣) "توفير الدعم الفني لقضايا السياسات التربوية".

٨٢- لذلك، وبالنظر إلى تجربة العقد الماضي، فإن الدول العربية تدعو المجتمع الدولي إلى ما يأتي :

- **تجديد الالتزام الدولي حول تقديم المساعدات المالية لأقل الدول العربية نموا**، والتي تعجز بمواردها المتاحة،

وبالموارد التي يوفرها التعاون العربي، عن الوفاء بمتطلبات تحقيق هدف التعليم للجميع في السنوات العشر المقبلة.

- **تجديد التزام المنظمات والهيئات الدولية**، لا سيما الراعية للمؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع (القاهرة)، والمشاركة في المنتدى العالمي للتعليم (داكار)، **بتقديم الدعم المستمر وطويل الأجل للأنشطة الوطنية والإقليمية العربية** ولا سيما في تطوير القدرات الوطنية وفي وضع الاستراتيجيات وتصميم الخطط والبرامج والمشاريع ذات الأولوية وفي تنفيذها.

٨٣- من جهتها، تجدد الدول العربية التزامها، بالتفاعل الإيجابي مع الهيئات والمنظمات الدولية، تحت مظلة إعلان جومتيين، لا سيما فيما يتعلق بتطوير المعارف وبناء قواعد المعلومات، وإجراء الدراسات التشخيصية والتقويمية الدورية للتعليم فيها، طبقا للأهداف والتوجهات المعتمدة في إطار العمل العربي هذا.

ثامنا : تصميم خطط عمل وطنية مستقلّة

٨٤- لقد سمح تقييم عام ٢٠٠٠ لكل من الدول العربية بمعرفة ما أنجزته خلال عقد وما فاتها تحقيقه؛ وأصبحت على دراية بالمسافة الفاصلة بينها وبين أهداف التعليم للجميع. وهي مدعوة إلى إجراء مثل هذا التقييم بصورة دورية.

٨٥- ويوفر الإطار العربي دليلا لكل دولة للعمل باتجاه تحقيق غاياتها في المستقبل استنادا إلى ما يتضمنه من مبادئ وأهداف وتوجهات وأولويات وأشكال تعاون عربي ودولي.

٨٦- والدول العربية مدعوة الآن إلى وضع برنامج زمني لعملها في المستقبل، بحيث تضع كل منها غايات لنفسها تسعى إلى تحقيقها في غضون العقد المقبل، موزعة على مراحل زمنية تجري في نهاية كل منها تقويما جديدا لما أنجزته وما لم تنجزه.

٨٧- وفي هذا السياق، فإن كل دولة عربية مدعوة إلى أن تحدد، تبعا لأوضاعها وإمكاناتها، الحدود الدنيا والعليا التي سوف تسعى إلى الوصول إليها بالنسبة لكل من أهداف التعليم للجميع التي يتضمنها إطار العمل هذا على حدة. كما أنها مدعوة إلى أن تضمّن التزاماتها في وثائق رسمية معلنة.

٨٨- يتطلب تحديد الغايات، إلى جانب الإرادة السياسية، القيام بدراسات وبحوث علمية ترصد معطيات الواقع التربوي وتطرح البدائل والخيارات الممكنة بحيث تشمل أساليب التدبير والتسيير، المركزية واللامركزية، القطاع الحكومي والقطاع الخاص، دور المجتمع المدني، مصادر التمويل المحلية والعربية والدولية، أشكال التعاون ووجهته، الخ... وفي هذه المرحلة يجري المعنيون في كل دولة الاتصالات اللازمة مع الدول الأخرى والمنظمات المعنية، ويقومون باستقصاء الموارد المحلية البشرية والمالية، بحيث يجري التخطيط لتعبئة أقصى الموارد والطاقات، بصورة واقعية. وبناء على الاستقصاءات والاتصالات والتحليلات، يقوم المعنيون بتحديد السقوف الدنيا والعليا لكل من الأهداف السبعة الواردة في إطار العمل.

٨٩- لذلك، فإن الدول العربية مدعوة إلى الاتفاق على الاجتماع من جديد في العام ٢٠٠٢ في مؤتمر وزاري عربي يكون موضوعه التعليم للجميع في الدول العربية – غايات العام ٢٠١٠. وفيه تتداول الدول العربية والهيئات والمنظمات العربية والدولية في توجهات الخطط الوطنية ضمن سياق الدعم والتعاون فيما بينها على الصعيدين العربي والدولي.

٩٠- كذلك، فإن المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي مدعوة لدعم الدول العربية لوضع خططها المستقلة لتحقيق أهداف التعليم للجميع، خلال فترة التحضير للمؤتمر الوزاري المقترح عقده في العام ٢٠٠٢.

آسيا والمحيط الهادي
إطار عمل إقليمي :
التعليم للجميع
مبادىء توجيهية، وأهداف وغايات محددة لعام ٢٠١٥

اعتمده مؤتمر آسيا والمحيط الهادي لتقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠
بانكوك، تايلاند، ١٧–٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠

مقدمة

قدمت لجنة الصياغة الإقليمية أثناء انعقاد مؤتمر آسيا والمحيط الهادي بشأن تقييم عام ٢٠٠٠ للتعليم للجميع، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، مشروع مخطط إطار العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي : التعليم للجميع. واستندت وثيقة مشروع المخطط إلى المعلومات التالية :[١]

- مشروع إطار عمل داكار، وثيقة المناقشة التمهيدية، ١٩٩٩/١١/٥؛
- مشروع التقرير الإجمالي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي؛
- أربعة مشروعات لتقارير إجمالية دون إقليمية؛
- النقاط التي أثيرت خلال الجلسات العامة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير/كانون الثاني، والاجتماعات دون الإقليمية في يومي ١٨ و ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠.

وفي اليوم الختامي للمؤتمر، تلقى جميع المندوبين نسخة من مشروع مخطط إطار العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي : التعليم للجميع، وطُلب منهم تقديم مزيد من الاقتراحات والتعليقات. وفي الأسابيع اللاحقة، تلقت أمانة الأفرقة الاستشارية التقنية الإقليمية RTAG 43 تقريرا من وزارات التعليم ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من كافة أنحاء المنطقة. وقد نظر في جميع التقارير لدى إعداد هذه الوثيقة؛ وأدرج في مشروع المخطط عدد كبير من الاقتراحات، بينما أدرجت تعليقات أخرى في الذيل رقم ١، إطار العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي – اهتمامات إضافية.

أولا – الديباجة

إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان لجميع الناس – له قيمة في حد ذاته من أجل تحسين نوعية الحياة، وكعنصر أساسي من عناصر التنمية الاجتماعية والإنسانية. وتوفير التعليم الأساسي، سواء قدم في إطار نظامي أو في إطار غير نظامي، يندرج في عداد المسؤوليات الأساسية للدولة، مع تعاون حقيقي ونشط من جانب الآباء والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. ويجب ضمان توفير فرص التعليم الأساسي الجيد لجميع الناس، لا سيما أشدهم حرمانا واستبعادا[٢].

ثانيا – المكاسب

- زيادة عدد المسجلين بالتعليم الابتدائي
- توسيع نطاق برامج الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة
- إعطاء أولوية أعلى للنوعية
- زيادة محو الأمية الوظيفي للكبار
- تحسين نظم المعلومات المتعلقة بالإدارة التعليمية
- زيادة الميزانيات الوطنية المخصصة للتعليم الأساسي
- استخدام الموارد المتاحة استخداما فعالا
- زيادة المساعدة الدولية المقدمة للتعليم الأساسي
- زيادة عدد التدابير التشريعية والحملات والمشروعات والإصلاحات في التعليم الأساسي
- تنفيذ مبادرات أكثر ابتكارا في التعليم الأساسي
- إقامة مزيد من الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثالثا – التحديات[٣]

- أوجه التفاوت المتزايدة داخل البلدان، لا سيما استمرار الفجوة بين الحضر والريف
- استمرار الفجوة بين الجنسين في غير صالح الفتيات، لا سيما في جنوب آسيا
- الافتقار النسبي إلى التركيز على النهوج البديلة غير النظامية للتعليم الأساسي، وعدم الاهتمام الكافي بالتعليم في مواقع العمل[٤]
- في حين أن جانبا كبيرا من الاهتمام ينصب على إلحاق الأطفال بالمدارس، لا يولى قدر كاف من الاهتمام لمعدل استبقاء التلاميذ ولا إلى إتمامهم الدراسة
- اتجاه برامج الطفولة المبكرة إلى التمركز في المناطق الحضرية
- استمرار العجز في ميزانيات التعليم الوطنية، لا سيما في حالة البلدان المارة بأزمات اقتصادية أو بمرحلة انتقالية، وفيما يتصل بنمو عدد الأطفال في السن المدرسي
- استمرار العجز في الموارد الدولية المكرسة للتعليم الأساسي
- القصور دون تحديد أفضل الممارسات في التعليم الأساسي وتحسينها وتوسيع نطاقها
- صعوبة إعادة تصميم المناهج الدراسية لكي تتصدى للمخاطر والتحديات الجديدة التي تواجه الشباب في المنطقة
- انعدام القدرة على تنفيذ الإصلاحات الإدارية اللازمة للنظم التعليمية في البلدان المارة بمرحلة انتقالية
- نقص المشاركة الواسعة من جانب المجتمعات والقيادات المحلية في توفير التعليم وإدارته
- نقص البيانات والإحصاءات التي يمكن التعويل عليها
- عدم إلقاء الضوء الكافي على مشكلات المعوقين وغيرهم من الفئات المحرومة

(١) قال بعض المندوبين إن فترة عشر سنوات ربما كانت تمثل إطارا زمنيا أفضل من فترة الـ ١٥ سنة المقترحة في مشروع إطار عمل داكار.

(٢) لأغراض هذه الوثيقة، تشمل الفئات المستبعدة الفقراء والأقليات العرقية وسكان المناطق النائية والنازحين والمتضارين بالاضطرابات الأهلية أو بحالات الطوارئ، والأطفال العاملين، والمعوقين سواء كانت الإعاقة بدنية أو فكرية أو وجدانية.

(٣) أثيرت نقطة بشأن ترتيب التحديات وفقا لأهميتها وإن كان ذلك أمر ذاتي بطبيعة الحال.

(٤) اقترح بعض المندوبين أن تعاد صياغة هذه الجملة بحيث تكون أكثر إيجابية، وأن يوسع نطاقها (انظر وثيقة الاهتمامات الإضافية، ثانيا)، وأن تدرج كهدف استراتيجي وليس في عداد التحديات.

- انقطاع أو توقف توفير التعليم الأساسي ومرافقه ودعمه نتيجة للصراعات المسلحة أو حالات الطوارئ الوطنية ودون الوطنية
- انعدام القدرة على تقييم المشكلات التربوية والعوامل التي تسهم في إيجادها
- عدم إجراء العدد الكافي من عمليات الاختبار والتقدير والتقييم للتعلّم الذي غالبا ما يكون منعزلا عن خبرات التعلم السابقة
- العدد الكبير (المستمر) للأميين في المنطقة، وصعوبة تقديم برامج لمحو الأمية تجمع بين المغزى والملاءمة بالنسبة لأناس يعيشون في ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة
- عدم كفاية وسائل تقييم الأداء والتحصيل في التعلم
- وجود أوجه تفاوت بين البلدان الكبيرة والدول الجزرية الصغيرة.

رابعا – الأهداف والاستراتيجيات الإقليمية

ألف – الأهداف

١ – الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة[٥]

ينبغي أن يتلقى الأطفال في جميع مراحل حياتهم رعاية وتعليما يجمعان بين الجودة والشمول والتكامل. فرعاية الأطفال في السن قبل المدرسية وتعليمهم وفقا لنهج مجتمعي شمولي يركّز على الطفل والأسرة، أمر لا غنى عنه لضمان رفاه جميع الأطفال وحقوقهم، وينبغي أن تدعمهما السياسات الوطنية وأن توفر لهما القدر الكافي من الأموال. وينبغي أن يتحقق ذلك نتيجة لشراكة تآزرية بين الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحكومة.

وينبغي أن تركّز برامج الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة، أسرية كانت أم مجتمعية، أو كانت مرتبطة بمدارس أو بمراكز للتعلّم، على رعاية الطفل في مجمله في جميع مراحل الطفولة منذ مولده وحتى دخوله المدرسة. ويجب أن تعمل هذه البرامج على تعزيز تنمية مثلى للطفل من الناحية البدنية والنفسية والاجتماعية والوجدانية والمعرفية واللغوية، بطرق ملائمة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية.

ويتسم بأهمية حاسمة الاستثمار في بناء القدرة على تحسين نوعية الرعاية والتعليم من خلال خيارات مختلف البرامج وما تقدمه إلى صغار الأطفال وأسرهم من خدمات. ومن الضروري تحسين جمع البيانات، وتحليل مؤشرات الالتحاق بالبرامج ومؤشرات نوعيتها، والرصد المنتظم لتنفيذ البرامج، وتوفير أطر تنظيمية مرتبطة بالنظم المحلية والنظم الوطنية كلتيهما.

(٥) رأى بعض المشاركين أن "رعاية الطفولة المبكرة وتنشئتها" أفضل من "الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة".

وينبغي أن تظل برامج الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة مرنة وقابلة للتكيف لاحتياجات الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، وألا تصبح مجرد امتداد للنظم المدرسية النظامية. وينبغي أن تكون هذه البرامج فضلا عن ذلك ملائمة لمراحل نمو الأطفال وملبية لاحتياجاتهم واهتماماتهم، وأن ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة والمجتمع المحلي، بوصفهما البيئة الأساسية لرعاية الطفل وتعلّمه.

٢ – تعميم التعليم الأساسي

يجب أن تتاح للجميع فرص الحصول على تعليم أساسي جيد يركّز على الشخص "بجميع جوانبه"، بما في ذلك تنميته الصحية والغذائية والمعرفية والنفسية الاجتماعية[٦]. وحتى يتحقق ذلك، يجب أن تكون نظم التربية قادرة على التكيف للاحتياجات الفردية للدارسين الأطفال والشباب والكبار، وذلك بدمج النهوج والبرامج النظامية وغير النظامية في نظام متكامل وشامل للتعليم الأساسي.

ويجب أن يكون هناك التزام قوي وجاد لضم المستبعدين. ويجب إجراء تحليلات أوضح لأسباب الاستبعاد، بما في ذلك مسائل من قبيل لغة التدريس، وتبني نهوج أكثر ابتكارية لمعالجة هذه الأسباب.

ويجب التركيز بمزيد من الوضوح والالتزام على تحديد الأطفال الذين لم يتحقق بلوغهم فلم يلتحقوا بالمدارس، وتشجيع الحكومة والمنظمات غير الحكومية على أن تتبنى نهوجا ابتكارية ومتنوعة لتلبية احتياجاتهم التعليمية المتنوعة.

وثمة حاجة إلى زيادة الطلب والعرض من خلال التعاون الوثيق والمشاركة الحقيقية في التعليم من جانب الآباء والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص.

وثمة حاجة أيضا إلى خفض تكاليف التعليم الأساسي المباشرة وغير المباشرة، لا سيما في حالة الأطفال المحرومين. ومن أجل تعميم التعليم الأساسي، يجب أن تصبح النظم أكثر كفاءة داخليا وخارجيا، وأن تركز بمزيد من القوة على استبقاء الأطفال في المدرسة.

٣ – التعلّم الأساسي وبرامج تنمية المهارات[٧]

لقد تحققت مكاسب هائلة في محو أمية الأطفال والشباب والكبار في المنطقة، لا سيما في حالة الفتيات والنساء. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب تظل هشة وتحتاج إلى إعادة الدعم والالتزام بصفة مستمرة.

(٦) أثيرت نقطة جدال بشأن ما إذا كان يمكن إضفاء قيمة كمية على التعليم "الجيد"، وبشأن عدد السنوات التي تشكل تعليما "جيدا". واقترحت بنغلاديش أن التعليم الجيد ينبغي أن يتضمن ٨ سنوات من التعليم على الأقل، بينما رأت الملديف أنه ينبغي أن يتضمن ١٠ سنوات. ولم توافق على ذلك بلدان أخرى مثل لاوس، بل ارتأت أنه ينبغي ترك الأمر للبلد المعني ليقرر ما عسى أن يشكل تعليما "جيدا". فذلك أمر يتوقف في الواقع على أهداف البلد المحددة وعلى مستوى التنمية الذي بلغه.

(٧) اقترحت عناوين أخرى من بينها : "الربط بين برامج محو الأمية وبرامج تنمية المهارات" و"برامج محو أمية الكبار وبرامج تنمية المهارات".

ذلك أن الصراعات والعنف والظلم الاجتماعي وغير ذلك من المخاطر تضر بحياة الناس في كل بلد بالمنطقة تقريبا. ويجب أن يركّز التعليم الأساسي على نحو متزايد على تنمية المهارات الحياتية والقدرات العملية في عالم سريع التغير. ويجب أن تظل القيم والهوية الثقافية والمحافظة عليهما تحتل مكانا بارزا في جميع برامج التعلّم وممارسات التدريس.

ولذلك يجب أيضا تنمية المهارات القرائية والحسابية الأساسية في سياق المهارات الحياتية الملائمة – سواء كانت تلك المهارات تتصل بالعمل أو تتصدى لأي من المخاطر التي يواجهها الأطفال والشباب والكبار على نحو متزايد.

وينبغي أن تتبنى هذه البرامج نهوجا تشاركية تراعى فيها أعمال التلاميذ وخلفياتهم الثقافية ونهوجا متكاملة للتثقيف في مجال السلام وحل الصراعات، والعلاقات بين الجنسين، والصحة الجنسية والتناسلية، والتثقيف في مجال الأيدز.

وهناك أيضا حاجة إلى دمج التعليم الوظيفي في برامج معادلة الشهادات لكي تتاح للشباب والكبار خارج المدرسة فرص الالتحاق ببرامج تعليمية ملائمة وهادفة تفضي إلى الحصول على شهادات تعليمية.

٤ – التحصيل التعليمي[٨]

إن تحسين نوعية التعليم أمر حاسم بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثمّ فهو من الضرورات الوطنية. وتتطلب نهوج تحسين نوعية التعليم اعتماد مضامين وعمليات للمناهج الدراسية تتركز حول الدارس، وتضع في الاعتبار تنوع احتياجات التعلّم ومراحل النمو المعرفي والاجتماعي والوجداني، وتنمي المعارف والمهارات والمواقف اللازمة للتعلّم المستقل وحل المشكلات. كذلك يقتضي تحسين نوعية التعليم إتاحة فرص الوصول إلى الموارد التعليمية الملائمة. وينبغي أن تعكس استراتيجيات التقييم على جميع المستويات تغير مواضع التركيز على هذا النحو، لا سيما التركيز على معرفة المرء كيف يتعلم، وأن تشمل استراتيجيات تقييم متنوعة ومستمرة ومتجاوبة على النحو الملائم. ويلزم تدريب المعلمين والمديرين التربويين لدعم إصلاح المناهج الدراسية، وينبغي أن يشمل التدريب طرائق تعزيز آليات رصد أداء المعلمين ودعمهم بما يكفل استمرارية الإصلاح.

٥ – تعليم النساء والفتيات والقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين

من الضروري القضاء على أوجه التفاوت المتأصلة بين الجنسين، حيثما وجدت بين البنات والبنين في جميع جوانب النظام التعليمي – فرص الالتحاق والتحصيل وإتمام الدراسة؛ وفي تدريب المعلمين والتطور الوظيفي؛ وفي المناهج، وممارسات التعلم، وعملياته. الأمر الذي يتطلب إدراكا أفضل لدور التعليم باعتباره أداة لتحقيق مساواة المرأة مع الرجل وتمكينها.

وينبغي علاوة على ذلك اتخاذ تدابير محددة لضمان شمول النساء والفتيات المعوقات في جميع العمليات التربوية.

كذلك ينبغي حيثما أمكن وضع برامج محددة، نظامية أو غير نظامية في نهجها بهدف زيادة أعداد الملتحقات بالتعليم من الفتيات والنساء وضمان بقائهن في الدراسة وإتمامها.

٦ – القرائية والتعليم المستمر[٩]

بفضل دعم حملات محو الأمية، ينبغي لنا في العقد المقبل الطموح إلى القرائية للجميع.

٧ – المهارات الحياتية والقيم : التثقيف في مجال السلام والتفاهم العالمي[١٠]

ينبغي للنظام التعليمي أن يسعى جاهدا إلى تناول مسائل السلام والنظام والتماسك الاجتماعي السياسي. وسواء كان التعلّم في المدرسة أو في برامج غير نظامية ينبغي لأدوات التعلّم الأساسي أن تعمل على زيادة قدرات الدارسين على التعامل مع مسائل البقاء اليومية، وحلّ الصراعات المجتمعية، وزيادة التمتع بحقوق الإنسان السياسية والمدنية.

باء – الأهداف الاستراتيجية

١ – الاستثمار وتعبئة الموارد

كثيرا ما يكون نقص الموارد أمرا يعود إلى الإرادة السياسية سواء داخل الحكومات الوطنية أو بين وكالات التمويل الدولية. ويجب على الحكومات ووكالات التمويل أن تواصل زيادة الحجم المطلق والنسبي لميزانياتها المكرسة للتعليم الأساسي (دون التضحية بالموارد اللازمة للمستويات العليا من التعليم)، وأن تعمل على التعجيل بتخفيف عبء الديون وإنشاء آليات تمويل جديدة لتكملة الموارد المتاحة الموجهة نحو التعليم والصحة، من خلال نقل مخصصات الميزانية لقطاع الدفاع إذا اقتضى الأمر ذلك. ويجب مواصلة إعادة استثمار الأموال الموفرة بفضل زيادة الكفاءة، في النظم التعليمية وألا تقتطع من الإجمالي المخصص للتعليم.

وينبغي إيلاء اهتمام بالغ ودعم خاص لأشد فئات السكان استبعادا وأبعدها منالا في كل بلد، والذين يعانون من آثار الصراعات المسلحة والاضطرابات الأهلية والكوارث الطبيعية. وينبغي إعادة تقييم احتياجات هؤلاء الناس باستمرار وتحديد الإجراءات اللازمة واتخاذها.

(٨) اقترحت عناوين أخرى مثل "نوعية التعليم" أو "التحصيل التعليمي ونوعية التعليم".

(٩) اقترح هذا الهدف الإضافي.

(١٠) اقترح هذا الهدف الإضافي.

وإضافة إلى ذلك، يجب أن يحتل تقرير السياسات التعليمية مكانا أكثر مركزية في حوار السياسة العامة واتخاذ القرارات. ويجب أن يكون هناك مزيد من الاعتراف بالارتباطات المتداخلة لمسائل السياسة العامة حتى تكون آثار الإجراءات المتخذة في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى مفهومة بوضوح. وهذا يعني ضمنيا وجود حاجة إلى عمليات وآليات حكومية أكثر تكاملا لتخطيط السياسة لعامة وتحقيق التوازن بين نفوذ وزارتي الخزانة والمالية وبين ما تشير به وزارات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل والتنمية الإقليمية.

٢ – "حيز" جديد للمجتمع المدني

إن الحاجة إلى توسيع آفاق تصميم التعليم وتنفيذه وتقييمه يقتضي مزيدا من مشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى في المجتمع المدني – بما في ذلك الأسر والأطفال – على جميع مستويات ومراحل تطوير البرامج التعليمية.

ولتحقيق أهداف التعليم للجميع، علينا ضمان أن المسؤوليات الحقيقية عن اتخاذ القرارات تتقاسمها جميع عناصر المجتمع. والاتجاه القوي نحو اللامركزية له متضمنات هامة من حيث توفير الدعم الكافي في المركز، ونقل المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار كلتيهما إلى جميع مستويات التسلسل الإداري. ويتطلب التسلسل الإداري توافر نظم معلومات محلية عن إدارة التعليم، وتدريبا أقوى في مجال الإدارة على المستويات الدنيا من النظام.

ويجب التشجيع على زيادة التعاون الفعّال بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، وإقامة شراكات متكافئة بينهم. وقد اتخذ بالفعل تعهد بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة بإنشاء حيز جديد للالتزام والحوار الحقيقيين، مما يضفي على الشراكة قوة في الابتكار وتنفيذ العمليات التشاركية والتحليل النقدي والتعبئة الاجتماعية والشراكات بين المدرسة والمجتمع المحلي – ولكن ليس على أساس سيناريوهات "على المستفيد أن يدفع" أو النظم التعليمية المستقطبة أو زيادة أعداد الأطفال المستبعدين والمحرومين.

٣ – التعليم والقضاء على الفقر

يجب بذل محاولات لضمان إقامة روابط أقوى بين السياسات والبرامج التعليمية من جهة، واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر وتقرير السياسات العامة من جهة أخرى. وينبغي التركيز بقوة على توفير مزيد من الفرص التعليمية الأفضل للجماعات المستبعدة، ورعاية للطفولة المبكرة تجمع بين الملاءمة الثقافية والحفز على المعرفة، وتعليم الفتيات والنساء، وكذلك التعليم من أجل التزوّد بالمهارات الحياتية وبفرص العمل.

وإضافة إلى ذلك، يجب تحرير جميع مستويات عملية التعليم للجميع من العوائق المواقفية والمعلوماتية والمادية، حتى يتسنى للمعوقين وجماعات السكان المحرومة اجتماعيا أن يحققوا مشاركة ذات مغزى في أنشطة التعليم للجميع.

واللامركزية في التخطيط الجزئي وتوفير التعليم بمشاركة من جانب الشعب يمكن استخدامها على نطاق أوسع لتوفير التعليم الأساسي لفئات السكان غير المستفيدة أو المستفيدة دون المستوى المطلوب. وينبغي توفير الدعم والمساعدة على أساس مستديم للمنظمات الحكومية العاملة لصالح المحرومين.

٤ – تسخير التكنولوجيات الجديدة على نحو منصف

توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للقرن الحادي والعشرين سبلا جديدة لإدارة العمليات التعليمية ولتقديم برامج معينة أخرى. والقدرة على جمع وتحليل البيانات والمعلومات بشأن التعليم النظامي وغير النظامي، وبشأن السياق المجتمعي الذي يقدم فيه التعليم، تساعد على تحسين اتخاذ القرارات على المستويات المحلية. وعلى مستويات أخرى، يمكن اتخاذ قرارات خاصة بالسياسة العامة بشأن التكنولوجيا بهدف تحسين الإنصاف والحد من التفاوت بين المجموعات التي يتألف منها المجتمع في مجمله.

وبوسع هذه التكنولوجيات أيضا أن تساعد على توفير برامج تعليمية على مستوى الكبار والمستوى المهني، مثل إعداد المعلمين من خلال التعليم عن بعد. وقد يلزم إجراء مزيد من الدراسات لمعرفة أي المجالات تكون فيها هذه التكنولوجيات فعّالة من حيث التكلفة في تلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب والكبار بشكل عام.

وفي أنحاء كثيرة بالمنطقة، يجري التعلّم بشكل متزايد في سياق غير نظامي عن طريق وسائط الإعلام. وينبغي أن تكون هذه الثروة من الموارد الإعلامية متاحة للجميع، ويجب أن يوضع في الاعتبار لدى صياغة السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا ما هناك من تفاوت متزايد بين الأغنياء والفقراء وبين الحضر والريف من حيث الانتفاع بالتكنولوجيا. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون تلك الموارد الإعلامية متاحة على نحو منصف ومنظم لضمان تحقيق تحسن شامل في التحصيل التعليمي. وينبغي أن تكون الموارد الإعلامية متاحة بشكل خاص لذوي العوائق الحسية، وفي شكل يسمح بالاستيعاب السريع لمضامينها. وعلاوة على ذلك ينبغي مراعاة البعد الثقافي عن استخدام التكنولوجيا في التعليم الأساسي.

ويجب على الحكومات أن تشجع الجماهير على الانتفاع بوسائط الإعلام ونظم التكنولوجيا ذات الصلة، وأن تدمج هذه الوسائط والتكنولوجيات كأداة للتعلّم وللتواصل من أجل توسيع نطاق نشر المعلومات الحاسمة الأهمية لتحسين الإدارة.

٥ – تمكين المعلمين وميسّري التعلّم

يجب تحسين إدراك الجمهور للمعلمين والتعليم؛ ويجب تقديم حوافز لتحديد المعلمين الأكفاء واجتذابهم واستبقائهم؛ فعلى سبيل المثال، يجب وضع سياسات لحماية مرتبات المعلمين وحقوقهم ورفاههم. ويجب إضافة

إلى ذلك توفير دعم قوي ومستمر للمعلمين والمشرفين والمديرين، وتوفير خدمات الارتقاء المهني بهم، وذلك على مستوى المدارس وقاعات الدراسة ويجب إشراك المعلمين أنفسهم إشراكا حقيقيا في اتخاذ القرارات التي تؤثر على عملهم. ويجب إيلاء الوقت والاستثمار الكافيين لإعادة تدريب القوى العاملة من المعلمين الحاليين، وإصلاح إعداد المعلمين قبل الخدمة وتدريبهم أثناءها.

إن دور المعلمين والتعليم آخذ في التغير في العقد الجديد وهو يتسم بأهمية حاسمة في تحقيق أهداف التعليم للجميع. ويجب تحقيق فهم واضح للسياقات والتحديات الجديدة التي يعمل فيها المعلمون وتلاميذهم. وقبل كل شيء، يجب أن يكون المعلمون قادرين على جعل البيئة التعلمية أكثر شمولا وترحيبا بالأطفال وأكثر اتساما بالصحة والفعالية وأقدر على تنشئتهم.

ويتسم توفير القدر الكافي من المواد التعليمية والكتب المدرسية والمعينات التدريسية ومواد القراءة الإضافية بأهمية حاسمة لتعليم جميع الأطفال. وينبغي أن تكون على مستوى نتائج التعلّم المتوقعة والوقت المتاح للتعليم في قاعة الدرس. وينبغي أن تكون القيم ومضامين المواد الدراسية منصفة بالنسبة للجنسين، وأن تعكس قبول التنوع والفروع الثقافية. وينبغي أن تدعم السياسات تنمية خبرات التعلم والمواد التعليمية وتكييفها لضمان ملاءمتها الاجتماعية والثقافية للدارسين.

٦ – إصلاح إدارة التعليم[١١]

ينبغي أن يصاحب زيادة الاهتمام بإضفاء اللامركزية على إدارة التعليم تطوير نظم محسنة وشاملة لمعلومات إدارة التعليم، توفر في الوقت المناسب معلومات ملائمة ودقيقة وصحيحة لاتخاذ القرارات على المستوى المحلي. كما يجب تطوير ورصد المؤشرات الملائمة محليا، والمتسقة مع المعايير الوطنية والأطر المناهجية، والتي تشمل كلا الجوانب الكمية والجوانب النوعية للتعلّم. وينبغي التأكيد على أهمية مساءلة النظم المدرسي أمام الدارسين أنفسهم وأمام الآباء والمجتمعات المحلية.

وتتطلب اللامركزية الفعلية أيضا تنفيذ برامج تدريب واسعة النطاق لمديري المدارس والمديرين المحليين، على المستوى المؤسسي وفي المكاتب المحلية والإقليمية على السواء. وستؤدي لامركزية السلطة والمسؤولية التي يدعمها التدريب المحسّن على نظم الإدارة ومعلومات الإدارة التعليمية، إلى مزيد من المساءلة والشفافية في تخصيص الموارد واستخدامها. وعلى المستوى المركزي، سيؤدي تحسين نظم معلومات الإدارة التعليمية إلى زيادة قدرة مقرري السياسات على إعداد نماذج لآثار الإصلاحات السياسية المقترحة تتخذ أساسا للحوار السياسي الذي يستهدف تحديد الروابط المثلى بين المدخلات من الموارد والمخرجات من التعليم.

(١١) اقترح أن يوسع نطاق الهدف الاستراتيجي ٦ ليشمل نظام معلومات إدارة التربية، بل وأيضا جوانب أخرى لإدارة التربية من بينها مثلا إصلاح النظم العامة للإدارة والإدارة المؤسسية ونظم تقديم التعليم.

وإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء آليات لضمان وصول المديرين ومقرري السياسات إلى آخر المعلومات ونتائج البحوث في مجال التعليم.

٧ – تكامل الأنشطة الإنمائية

يجب أن تشمل الشراكة بين الحكومة والأطراف المانحة غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية تخطيط السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٨ – تبادل المعلومات والخبرات والابتكارات

مع تزايد توافر تكنولوجيا الاتصال في المنطقة، يجب على الحكومات وعلى جميع الأطراف المعنية، التشجيع على الإنصاف في تبادل المعلومات والخبرات بشأن الابتكارات التربوية التي استحدثتها ولا تزال تستحدثها بنجاح بلدان ومجتمعات محلية في المنطقة. وينبغي أن يشمل هذا التبادل مجموعة واسعة من أبعاد التعليم – إصلاح السياسات، والتخطيط والإدارة، وتعبئة الموارد، والمناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، والقياس والتقييم، ومشاركة المجتمع المحلي، والروابط بين التعليم وتخفيف حدة الفقر. وكوسيلة لتبادل المعلومات والخبرات، يمكن إنشاء مراكز دون إقليمية للموارد في كل بلد.

الذيل ١

إطار العمل الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي
اهتمامات إضافية

أولا – وردت تعليقات بشأن صيغة مشروع إطار العمل. وركزت تلك التعليقات على ضرورة استخدام صيغة أقوى وأكثر توجها نحو العمل. ومما جاء فيه أن مشروع إطار العمل قصر دون توفير آليات لترجمة الرؤية إلى واقع ملموس؛ فهو لم يورد أي ذكر للالتزامات الجديدة من جانب الوكالات الشريكة : اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للسكان واليونسكو والبنك الدولي، و لم يقترح اتجاهات جديدة للمستقبل. وذهب البعض إلى أبعد من ذلك فحثوا على أن يضاف إلى إطار عمل داكار بيان مؤداه أن بعض الالتزامات والوعود المقطوعة في جومتيين لم تتحقق.

ثانيا – وأبرز عدد من المشاركين، لا سيما ممثل برنامج التعليم للجميع في آسيا والمحيط الهادي (APPEAL)، أهمية التعليم المستمر مدى الحياة بوصفه هدفا هاما إذا أريد للمجتمع أن يصبح بحق مجتمع تعلّم. وأوصي بأن يوفر، بعد استكمال مرحلة القرائية الأساسية، التعليم لما بعد القرائية والتعليم المستمر من أجل المحافظة على مهارات القرائية وتوسيع نطاقها.

ثالثا – يجب التركيز على التعليم المستمر بالنسبة لحديثي العهد بالقرائية، وتضمين هذا التعليم المستمر سبل تحقيق القرائية العلمية والتكنولوجية.

رابعا – **وسلّط** الضوء على الأمية العلمية والتكنولوجية بوصفها أحد دواعي القلق في المنطقة، وكذلك على الحاجة إلى تدريب كاف للمعلمين في مجال العلوم والتكنولوجيا.

خامسا – ينبغي تطوير التعليم غير النظامي من حيث النوعية بدرجة تضاهي تطور التعليم النظامي، بما يكفل وضع برامج معادلة. وينبغي علاوة على ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على التعليم غير النظامي.

سادسا – وانصب جانب كبير من النقاش على معنى ومفهوم "التعليم الجيد". واقترح أن يشجع منتدى التعليم للجميع على اتخاذ تدابير ووضع مؤشرات موحدة للنوعية لطرائق كلا التعليمين النظامي وغير النظامي؛ والتركيز على الكفاءات والقدرات والطابع الوظيفي لما يتعلمه الدارسون وكيف يمكنهم تطبيقها في حياتهم اليومية.

سابعا – وعلى الرغم من دفع الكثيرين بأن يلبي التعليم الأساسي احتياجات المعوقين، فالواقع هو أنه لا يزال من الصعب الوصول إلى بيانات عن التجارب التعليمية للمعوقين. ولعل من سبل تصحيح هذا الوضع إدراج مسألة العوق كمؤشر في جميع التقييمات القطرية المقبلة.

ثامنا – ينبغي التشجيع على مشاركة الأطفال في عملية التعليم للجميع، نظرا لأن الطفولة هي المرحلة التي يبدأ فيها معظم الناس التعليم الأساسي النظامي.

تاسعا – وينبغي من جهة أخرى تجنب الإفراط في التركيز على الدارسين من الأطفال على حساب الدارسين من الكبار. فالتعلّم عملية مستمرة مدى الحياة، ويجب أن تكون صيغة إطار عمل داكار شاملة لجميع الدارسين صغارا كانوا أم كبارا. وبالمثل، ينبغي توخي الحذر في تفسير الوثائق الرسمية، تصريحات كانت أم صورا للتعليم للجميع، حتى لا يُعطى انطباع زائف بأن التعليم للجميع عملية تقتصر على الأطفال وحدهم.

عاشرا – يجب إيلاء الاهتمام للاحتياجات التعليمية للمراهقين.

حادي عشر – ينبغي أن ينص إعلان داكار بعبارات شديدة الوضوح على ما إذا كان التعليم الثانوي سيشكل جزءا من التعليم الأساسي الذي ينبغي أن يعم الجميع.

ثاني عشر – إضافة إلى الحرص على أن يلحق بالمدارس غير الملتحقين بها، أعرب أيضا عن الحرص على نوعية التعليم الأساسي وملاءمته ومحتواه بالنسبة لمن التحقوا بالمدارس بالفعل. ورئي من الضروري إجراء إعادة نظر معمقة في المناهج الدراسية والمضامين التعليمية لجميع أشكال التعليم الأساسي من أجل تلبية احتياجات التعلم لمجتمع أشد تعقدا وترابطا في المستقبل.

ثالث عشر – يمكن النظر إلى الإصلاح الهيكلي لنظام التعليم الأساسي في أي بلد على أنه وسيلة اقتصادية ناجعة للوفاء بأهداف التعليم للجميع في ذلك البلد. والنظر في الإصلاح الهيكلي أمر وارد بشكل خاص في البلدان التي يتوقع أن يتجاوز فيها بدرجة كبيرة معدل زيادة السكان في السن المدرسية خلال السنوات العشر القادمة جميع التوقعات المعتدلة بشأن معدل زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي. ومن المفهوم أن يحجم كثير من البلدان عن محاولة سد الفجوة التمويلية الناجمة عن ذلك خلال العقد القادم بطلب مزيد من القروض التعليمية من البنك الدولي أو من بنك التنمية الآسيوي، وذلك نظرا للعبء الإضافي الذي ستفرضه تلك القروض على قدرتها على خدمة تلك الديون الأجنبية. ■

إطار عمل إقليمي
لأوروبا وأمريكا الشمالية

اعتمده المؤتمر الإقليمي
بشأن التعليم للجميع لأوروبا وأمريكا الشمالية
وارسو، بولندا، ٦–٨ فبراير/شباط ٢٠٠٠

الديباجة

بناء على دعوة من اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، اجتمع ممثلون لحكومات تسعة وثلاثين بلداً من أوروبا أمريكا الشمالية، وممثلو منظمات دولية حكومية وغير حكومية في وارسو، في الفترة من ٦ إلى ٨ فبراير/شباط ٢٠٠٠. وقرأ المشاركون الوثيقة التمهيدية المتعلقة بإطار العمل المقرر تحديده في المنتدى العالمي للتربية (داكار)، وأحاطوا علما بها. واستندت المناقشات إلى التقرير الذي قدمه المنتدى الاستشاري للتعليم للجميع، وهو تقرير يستند إلى إسهامات من واحد وثلاثين بلداً، وكذلك إلى خلاصتين شاملتين : إحداهما من أوروبا الوسطى والشرقية، والآخر مقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن بلدانها الأعضاء.

وكان مؤتمر جومتيين قد أكد قبل عشر سنوات ضرورة إعمال الحق في التعليم المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتلبية احتياجات التعليم الأساسي في كل بلد في العالم. وعلى مدى العقد الماضي، صدقت جميع البلدان الأوروبية على اتفاقية حقوق الطفل.

ومنذ ذلك الحين، شدد عدد من المؤتمرات الدولية مراراً على أهمية التعليم الأساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، ١٩٩٥) عام ٢٠١٥ كموعد نهائي لتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وهو الآن الموعد المرجعي لحركة التعليم للجميع.

ويحتل التعلّم والدارسون صميم عملية التعلّم مدى الحياة، التي هي بذاتها مفهوم دوري وعرضي ومستمر يتضمن مجموعة حلقات تعلّمية ذات طابع نظامي أو غير نظامي، ومقصودة أو غير مقصودة. ويشكل التعليم الأساسي جزءاً من التعلّم مدى الحياة. ويتسم بأهمية بالغة تقدير قيمة خبرة الدارسين من أجل وضع المناهج وإيجاد فرص للتعلم : التعليم من الجميع وللجميع. والمشاركة في التعلّم تبني الثقة في النفس والمواطنة والاستقلال الذاتي.

التطور على مدى السنوات العشر الماضية

إن الاتجاه السائد في جميع أنحاء العالم هو تنمية اقتصاد السوق الحرة والعولمة؛ ويقترن ذلك بالوعي بأهمية التعليم والتدريب. وتشمل السمات المشتركة بين معظم بلداننا اتجاها نحو الهبوط في أعداد السكان، وهو ما يزيد بدوره من أهمية نوعية التعليم، سواء كان تعليما للأطفال أو للشباب أو للكبار من جميع الأعمار، والحاجة إلى التعليم مدى الحياة.

و لم توضع تأكيدات جومتيين دائماً في الاعتبار كما ينبغي في أوروبا وأمريكا الشمالية : لقد كان يعتبر أن هدف التعليم الأساسي قد تحقق نظراً لأن التعليم الابتدائي والإعدادي كانا متاحين للجميع تقريباً. بيد أنه على الرغم من أن منطقتنا تظل هي المنطقة التي حققت في التعليم الأساسي أكثر النتائج قرباً من "الرؤية الموسعة" في جومتيين، فقد سجل العقد الماضي انتكاسات وصعوبات ترتبط على الأخص بتفاقم الظلم الاجتماعي والعنف، وبنشوب الحرب في بعض البلدان الحرب.

وفي الجزء الشرقي من القارة الأوروبية، يمر النظام السياسي والاقتصادي بمرحلة تحول. بيد أن الانتقال في هذه البلدان إلى اقتصاد السوق الحرة لم يكن، من زاوية التعليم الأساسي، إيجابيا :

- من الناحية المالية حيث انخفض الإنفاق على التعليم في معظم الحالات؛
- ومن الناحية النوعية وعدم التمييز ضد المعلمين، حيث أدت مستويات المرتبات إلى سعيهم إلى الحصول على موارد تكميلية؛ وبالنسبة للمعدات البيداغوجية، لا سيما الكتب المدرسية وأجهزة الحاسوب؛ وبالنسبة لظروف التدريس المتصلة بأماكن التدريس ومرافقها؛
- ومن ناحية الإنصاف، حيث تؤدي زيادة المساهمات المطلوبة من الأسر ومن المجتمعات المحلية إلى انعدام المساواة في غير صالح أشد الأسر حرمانا وأشد المناطق فقراً، ولا سيما المناطق الريفية. وفي إطار المجتمعات التي تتزايد فيها التفاوتات الاجتماعية، يصح ذلك على الأخص بالنسبة لتعليم صغار الأطفال، سواء كان الأمر يتعلق بالالتحاق بمعاهد التعليم أو بتوافر الموارد للآباء.

وهذه الصعوبات لم تحد بشكل ملموس من نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم لكامل الوقت، والتي تظل مرتفعة على الرغم من انخفاض طفيف في عدد من الحالات. بيد أن من المؤكد أنه سيكون لها على المدى الطويل أثر سلبي على النتائج المحققة.

وفي غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، أتاح توفير التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي للجميع وجود دوافع إنمائية على سائر المستويات. واستمرت النفقات التعليمية في الارتفاع مع زيادة الناتج القومي الإجمالي وبمعدل أسرع في كثير من الأحيان. وتم تدعيم تعليم صغار الأطفال في كثير من البلدان، على الرغم من استمرار وجود اختلاف كبير بين الأوضاع.

ومن جهة أخرى أعرب عن القلق في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية بشأن النوعية وعدم التمييز. فثمة علامات تثير الانزعاج آخذة في الظهور : زيادة أعداد المتسربين من الدراسة وضعف الحوافز لدى عدد من التلاميذ مما يؤدي إلى الهروب من المدرسة؛ وانخفاض أداء معظم التلاميذ المحرومين – بنسبة ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة، وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك – الذين لا يصلون إلى المستوى الذي يقتضيه بوجه خاص اندماجهم في عالم العمل على نحو مرض؛ وزيادة ظواهر الاستبعاد الاجتماعي وعدم الانتماء

وإدمان المخدرات والعنف في أعمار تزداد انخفاضا باطراد. و لم يقتصر الأمر على فشل التقدم في الحد من عدم المساواة في التعليم على أساس الأصل الاجتماعي والجغرافي والعرقي فحسب، بل ازدادت الهوة اتساعاً بين أغلبية النشء وأقلية من أطفال ينتمون إلى خلفيات فقيرة تواجه صعوبات متزايدة. وتوجد هوة مماثلة بين الكبار، لا سيما غير المؤهلين مهنيا أو الأميين وظيفيا.

وتضطلع البلدان الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية بمسؤولية إزاء مناطق العالم التي لا ينتشر فيها التعليم بنفس الدرجة. وهي تفي بمسؤولياتها عن طريق التعاون والتنمية في أشكال ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي مجال التعليم، تركز المساعدة الآن بدرجة أكبر، فيما يبدو، على التعليم الأساسي. بيد أنه على الرغم من تعهدات بتقديم مزيد من المساعدة أعلن عنها رؤساء الدول في مؤتمر جومتيين وفي مؤتمر كوبنهاغن، فإن مستوى المعونة قد انخفض على امتداد العقد الماضي.

تشكيل الرؤية

نادى الإعلان العالمي حول التربية للجميع بتوسيع الرؤية وتجديد الالتزام، بالإشارة في مادته الأولى إلى هدف التعليم الأساسي. الذي يمكن تلخيصه في إتاحة الفرص لكل امرأة وكل رجل لتطوير قدرتها/قدرته الشخصية لتحقيق الاستقلال الفكري، والاندماج في المجتمع والمشاركة في تنميته.

والاندماج يتوقف في مجتمع ما على طبيعة ذلك المجتمع. ولذلك فإن للتعليم جانباً يتعلق بالبلد الذي ينتمي إليه الشخص، بل أحيانا بإقليم من أقاليم ذلك البلد. ووفقا لما ورد في إعلان جومتيين، فإن "نطاق حاجات التعلّم الأساسية، وكيفية تلبيتها، يختلفان باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن".

وكنا ندرك بشكل متزايد، طوال السنوات العشر الماضية، التفاعل المتزايد بين البلدان، وتأثره بالتطور التقني وتقاسم الأفكار : تلك هي الظاهرة المعروفة بالعولمة. وإحدى سمات هذه الظاهرة هي الأهمية الأساسية للمعارف التي تتيح التغير، وللتعليم الذي يتيح تقبل ذلك التغيّر. ومن ثم فإن التطور المذكور في إعلان جومتيين ينبغي أن يؤدي إلى تقارب مستويات التعليم في بلدان العالم. بيد أنه لا يمكن اقتلاع أي نظام تعليمي من جذوره التاريخية والثقافية والدينية واللغوية، التي يعتبرها مواطنونا أمراً أساسياً، وذلك دون شك هو رد فعل إزاء خطر فقدان الهوية الذي يمكن أن تمثله العولمة.

ولضمان تحقيق التنمية المستديمة والسلمية في بلدان أمريكا الشمالية والبلدان الأوروبية، يلزم تجديد التركيز على "تعلّم العيش معاً" في إطار التعليم للجميع. وهذا من شأنه أن يمكن الأفراد من تحسين فهمهم لأنفسهم وللآخرين، وأن يسهم في تقدم العالم نحو وحدة تحترم التنوع الإبداعي وتنهض على أساسه. وفي هذا السياق يلزم بذل جهود متجددة لمكافحة العنصرية والاستعراق ومعاداة السامية ورهاب الأجانب.

والتعليم من أجل المواطنة الديمقراطية لا يتعلق بمجرد تدريس المعايير الديمقراطية، ولكنه يتعلق أساسا بتنمية أشخاص يفكرون ويبدعون. وهو يقوم على أساس فهم أن الديمقراطية ليست جامدة ولا مطلقة، بل ينبغي بالأحرى أن تُبنى وأن يعاد بناؤها كل يوم وفي كل مجتمع. وطوال السنوات العشر الماضية، أجمعت إرادة بلداننا على تشكيل مجتمعات ديمقراطية؛ مجتمعات يُبتدع لها المستقبل ويُبنى؛ ومهمة التعليم هي إعداد مواطني المستقبل حتى يمكنهم المشاركة في هذه المبادرة.

وكان يمكن في الماضي تعريف التعليم الأساسي على أنه إلزام تفرضه الدولة طوال فترة الطفولة ومن ثم فترة التعليم الابتدائي. أما اليوم، فإن هذا التعريف تشوبه عدة نقائص :

- مع نمو المعارف، وتأثيرها على حياة الناس، يستغرق التعليم الأساسي مزيداً من الوقت : فهو يشمل في بلداننا التعليم الإعدادي على الأقل، ويرقى إلى مستويات أخرى؛
- لا يمكن تحديد التعليم الأساسي اليوم بمجرد فترة إلزامية؛ إنما يجب تعريفه الآن من حيث النتائج؛
- ينبغي في الواقع أن يصبح التعليم الأساسي تعليماً لكل فرد، بغض النظر عن السن والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والجنس ومحل الإقامة، وأن يقوم على أساس احترام الاختلاف. وتتعلق المشكلات الواجب حلها بأولئك الذين لا يبلغون المستوى المطلوب للاندماج بنجاح في حياة العمل، والذين لا يمكنهم المشاركة في التنمية الاجتماعية؛ والأطفال الذين غالباً ما يفشلون يأتون من أسر معدمة للغاية، وفي مقابل ذلك فإن الفشل الدراسي كثيرا ما يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي؛ ومن ثم، فإن حل هذه المشكلات يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات مكافحة الفقر؛
- لم يعد تعريف التعليم الأساسي أمراً يخص الدولة وحدها : فكثيراً ما أدت توقعات المجتمع والأسر، والاقتصاد، إلى جانب إمدادات المعرفة من خارج التعليم النظامي، إلى تطوير مدة التعليم ومحتواه؛
- نظراً لأن المجتمع يتغير بخطى متسارعة، فإن كل فرد يحتاج إلى التعلم مدى الحياة : فتعلّم كيفية التعلّم يرى على أنه مهارة أساسية للجميع. كما أن توسيع مجال التعليم الأساسي للكبار ليشمل الأطفال خارج المدرسة والشباب والكبار، يعد أمراً ضرورياً لتحقيق التعليم مدى الحياة.

وتبدأ دعائم هذه العملية عند الميلاد. وينبغي أن تكون الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة شاملة ومتكاملة لكي تكفل بقاء الأطفال الصغار ونموهم وتنشئتهم. وينبغي بشكل خاص إيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال دون الثالثة من العمر، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وطارئة، وفي المناطق الريفية، لكي تُكفل مشاركتهم في برامج جيدة للطفولة المبكرة وفرص التحاقهم بها.

والذين يسهرون على رعاية الطفل في المقام الأول هم الآباء والأسرة، كما تؤدي بيئة المجتمع المحلي دوراً هاماً. وفي هذا الصدد، فإن جهداً يبذل للربط بين الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة وبين تعليم الكبار جدير بالاهتمام. والتعلّم الذي يتلقاه الآباء والأجداد يعزز التعلّم الذي يتلقاه الأطفال. وفي المقابل، فإن نجاح أو فشل التعلّم في المدرسة يؤثر على كيفية تعلّم الكبار في حياتهم فيما بعد. وقد تتباين رؤية الرعاية والتعليم في الطفولة المبكرة وتوفيرهما وما يطبق من سياسة أو نظام بشأنهما، من بلد إلى آخر، ولكن هناك توافقا متناميا في الآراء على أن بعضاً من أشكال برامج الطفولة المبكرة التي تركز على التنمية الشاملة للطفل أمر لا غنى عنه للتنمية الاجتماعية والنفسية والوجدانية والمعرفية لصغار الأطفال.

ثلاثة مستويات لاتخاذ الإجراءات

في كل بلد

١ – تعريف التعليم الأساسي

يجب أن يصاغ تعريف التعليم الأساسي من حيث المستويات المراد بلوغها والمعارف والمهارات المراد اكتسابها، وفقاً لـ "الرؤية الموسعة" لمؤتمر جومتيين، لا من حيث كونه فترة من التعليم المدرسي الإلزامي.

إن التعليم الأساسي يتيح التنمية الشخصية، والاستقلال الفكري، والاندماج في الحياة المهنية، والمشاركة في تنمية المجتمع في إطار الديمقراطية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن يفضي التعليم الأساسي إلى اكتساب ما يلي :

- المهارات الأساسية التي تستخدم كأدوات للتنمية الشخصية، ثم كأساس للتعلّم مدى الحياة؛
- توجيه مهني أولي؛
- المعارف والقيم والقدرات اللازمة للتنمية الفردية، ولممارسة المواطنة التشاركية المسؤولة في ظل الديمقراطية.

٢ – الأهداف التنفيذية لعام ٢٠١٥

- يتم كل شاب وشابة التعليم الأساسي وفقاً لتعريفه في بلد كل منهم، من خلال تعليمهم المبدئي؛
- الشباب والكبار الذين لم يبلغوا المستوى المحدد للتعليم الأساسي، أو الذين فقدوا المهارات المناظرة، تتاح لهم سبل التدريب من أجل بلوغ هذا المستوى؛ ويجدر التنويه بأن تعزيز القرائية يعد مهمة أساسية؛
- في إطار الحق في التعليم، تتاح لكل طفل يبلغ ثلاث سنوات على الأقل فرصة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي بناء على طلب الأبوين.

٣ – الاستراتيجيات

٣,١ – خطة العمل الوطنية

توضع، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، خطة عمل وطنية تتضمن أهدافاً ومقاصد محددة، ومعالم متفق عليها لتقييم التقدم. وينبغي أن تشمل هذه الخطة وتتناول أسئلة بالغة التحديد تتعلق بجميع جوانب المناهج الدراسية. وتولي هذه الخطة اهتماماً خاصاً لحق المجموعات السكانية المحرومة في التعليم.

٣,٢ – تخصيص الموارد

الإبقاء على مستوى الاستثمار الحالي المخصص للتعليم، على الرغم من وجود اتجاهات نحو هبوط أعداد السكان؛ وإذا أجريت تخفيضات في مستوى الإنفاق التعليمي منذ عام ١٩٩٠، فينبغي أن يزيد الاستثمار ليصل إلى المستوى الذي كان عليه في ذلك التاريخ. تحديد الاحتياجات من الموارد وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

ينبغي إيلاء التعليم أولوية عالية، وينبغي أن يكرس للتعليم ما لا يقل عن ٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد على نحو ما أوصت به اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، برئاسة جاك ديلور.

٣,٣ – الإنصاف في تخصيص الموارد

ضمان أن يسفر تخصيص الموارد العامة للتعليم عبر القطاعات الفرعية والمجتمعات المحلية، عن الحد من أوجه عدم الإنصاف في فرص الالتحاق بالتعليم ونوعيته، لا عن تفاقمها ، ولا سيما من خلال استخدام تدابير تمييزية إيجابية.

٣,٤ – الشراكات الفعالة

إقرار صيغ مؤسسية وقانونية تكفل ضمان مشاركة حقيقية في المسؤولية بين مختلف المستويات (المركزية، والإقليمية، والمحلية) من السلطات العامة المسؤولة عن التعليم.

التشجيع على إقامة شراكات فعالة ونظامية بين المعلمين والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني وأرباب الأعمال والهيئات الطوعية والخدمات الاجتماعية والسلطات السياسية. ويتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمجموعات المستبعدة : فيجب أن تتاح للآباء إمكانية الإعراب عن الصعوبات التي تعوق نجاح أبنائهم في التعليم، وأن يشاركوا في وضع الحلول المؤدية إلى تحقيق هذا النجاح. ويعتمد التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية أيضاً على الشراكة الفعالة من أجل ضمان التزام المجتمع كله بمنع العنصرية ورهاب الأجانب. والشراكات وحدها هل التي تتيح الاستفادة من جميع الفرص التي يوفرها المجتمع للتعلّم، لا سيما لضمان تمتع جميع الكبار بالحق في التعليم. وكثير من الكبار لا يشاركون قط في فرص التعلّم المتاحة بعد ترك المدرسة. ويجب أن يتصدى التعليم للجميع لهذه المسائل. ومن بين أساليب التشجيع على المشاركة في تعلّم الكبار وزيادة التضامن

الدولي، إعلان الأمم المتحدة أسبوعا للدارسين الكبار (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠) يعقب اليوم الدولي لمحو الأمية.

وعلاوة على ذلك، فإن الشراكة تسهم في الربط بين التعليم وحياة العمل؛ والاستفادة الكاملة من بيئة العمل المتغيرة التي توفرها خدمات المجتمع المحلي لزيادة فرص العمل (ليس بالضرورة عملاً بأجر أو بأجر كامل)، وحاجة الطلبة إلى أن يكونوا على علم بذلك. وثمة حاجة إلى دعم خدمات التوجيه الوظيفي وغيرها من الخدمات الاستشارية للشباب والكبار على السواء.

٣,٥ – التصدي لمسائل محددة

تعيين مجموعة محددة من المسائل المشكلة ووضع استراتيجيات للتصدي لها. وتشير تجربة العقد الماضي في هذه المنطقة إلى أن تلك المسائل يمكن أن تشمل تحديد الأطفال المستبعدين من التعليم الأساسي (الأطفال الريفيين، والأطفال المعوقين، والفتيات، وأطفال الشوارع، والأقليات العرقية، والأطفال المتضررين بالصراعات أو المصابين بعدوى الأيدز)، وتنفيذ برامج مرنة وابتكارية لإعادة حقهم في التعليم الأساسي.

وتشمل الاتجاهات الواعدة ما يلي :

- توفير مزيد من الفرص لقدرة المعلمين على أخذ زمام المبادرة والإبداع واتخاذ القرارات؛
- إيلاء مزيد من الانتباه لبناء موقف إيجابي إزاء التعلّم؛
- التركيز على المهارات العامة، والمهارات الحياتية، والمباريات؛
- إعادة التفكير في محتوى التعليم العام وتنظيمه، بربطه بالحياة المعاصرة وباهتمامات الطلبة؛
- تحسين نوعية التعليم عن طريق ضمان أن المدارس توفر للأطفال بيئة صحية وفعالة كما توفر لهم الحماية. ومؤدى ذلك توسيع نطاق تعريف النوعية بحيث يشمل التصدي لنوعية الدارسين (من حيث الصحة والتغذية، الخ...)، ونوعية المناهج الدراسية بما في ذلك المواد التعليمية والتقييم، ونوعية عملية التعلّم (المعلمين والتكنولوجيات التي تحسّن التعلّم)، ونوعية بيئة التعلّم (بيئة محورها الطفل وتراعي الفروق بين الجنسين، بيئة صحية وآمنة). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التعليم الأساسي دوراً في الحد من مخاطر الإصابة بعدوى الأيدز، وغيره من الأخطار الصحية؛
- التعلّم المشترك فيما بين الأجيال أمر ضروري : فالتعلّم الذي يحققه الآباء والأجداد يعزز التعلّم الذي يحققه الأطفال. وفي المقابل فإن النجاح أو الفشل في التعلّم في المدرسة يؤثر على كيفية تعلّم الكبار في حياتهم فيما بعد؛
- تنمية ودعم الوعي بالحاضر الثقافي في كل بلد ، وتفهم الاختلافات، والتبادل فيما بين الثقافات، والإبداع، وكذلك الدفاع عن القيم الديمقراطية والعالمية بجميع أشكال وممارسات التعليم النظامي وغير النظامي.
- دعم التعليم مدى الحياة من أجل جهود المواطنة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية ورابطات المواطنين التي تشارك في الدينامية الديمقراطية وفي التنمية الثقافية.

٣,٦ – الرصد

وضع خطة للرصد تمكن من قياس المستويات التي يتم بلوغها، مقارنة بالمستويات المطلوبة، وخاصة تحديد الأوضاع الاجتماعية والجغرافية للسكان الذين يواجهون صعوبات في بلوغ الأهداف المحددة. وينبغي أن تتقصى السياسات القائمة على البحوث كيف يتعلم الأفراد ومجتمعاتهم المحلية، وأسباب عدم تعلمهم.

وضع نظم لتحسين النوعية تمكّن المسؤولين عن التعليم من تخصيص الموارد وفقاً للاحتياجات والأولويات المدرَكة على المستوى المحلي. والاستعانة بالآباء والمعلمين وممثلي المجتمع المحلي في هذه العملية يمكن أن تعزز الشعور بالانتماء ويساعد على دعم الإحساس بالمسؤولية المحلية.

٣,٧ – الموظفون

يشمل موظفو التعليم الأساسي والتدريب الأساسي جميع الأطراف الفاعلة في القطاعات التربوية والاجتماعية والثقافية والصحية.

والهدف الرئيسي هو أن تنمو لدى المؤسسات والعاملين المسؤولين عن التعليم الإرادة اللازمة لتحقيق هدف نجاح كل تلميذ في التعليم وتطوير الممارسات اللازمة لهذا الغرض. ويقتضي ذلك على الأخص تدريب المعلمين وإعادة تدريبهم، وتقييم المدارس والمعلمين، وتنسيق أنشطتهم، وتدريب المعلمين ومن يعاونونهم من الأخصائيين الاجتماعيين على كيفية التحاور مع الأسر المستبعدة ومع آباء التلاميذ الذين يمرون بظروف صعبة.

ويشير مؤتمر وارسو الإقليمي للتعليم للجميع إلى الصكوك المعتمدة دولياً بالفعل مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أوضاع المعلمين، والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي للتربية في دورته الخامسة والأربعين عام ١٩٩٦. وينبغي اتخاذ تدابير للارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للمعلمين في جميع مستويات التعليم؛ ولا ينبغي أن يقتصر ذلك على المرتبات فحسب بل ينطبق أيضا على التأهيل الأكاديمي وفرص الالتحاق بالدراسات العليا. وينبغي في الوقت ذاته التأكيد على أن طبيعة مهنة التدريس تتعلق باتخاذ القرارات والتخطيط وتحديد المشكلات وحلها، وليست مجرد نقل للمعرفة وتطبيق للقواعد. ولإدراك هذه الحقيقة آثار على أهداف وأشكال برامج تعليم المعلمين أثناء الخدمة. ويجب أن تتاح للمعلمين ومنظماتهم إمكانية المشاركة في عملية صياغة السياسات التعليمية.

وعلاوة على ذلك ينبغي التأكيد على أهمية الدور الرئيسي للجامعات وغيرها من معاهد الدراسات العليا سواء في مجال البحث التربوي أو إعداد المعلمين قبل الخدمة.

في المنطقة

١ – تيسير تقاسم المعلومات، والممارسات الحميدة، والتجارب الهامة في إدارة نظم التعليم الأساسي فتنظيمها وتحسينها في مختلف أنحاء المنطقة من أجل إيجاد حلول مشتركة ومتقاربة. وينبغي أن يعتمد هذا التعاون الإقليمي على الهياكل الدولية الحكومية القائمة (مجلس أوروبا، واليونسكو، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، وكومنولث الدول المستقلة، واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، وكذلك على الهياكل غير الحكومية. ويمكن تشجيع هذه التبادلات بسبل شتى، من بينها البريد الإلكتروني، والرسائل المكتوبة، والاجتماعات واللجان المخصصة.

٢ – ونظراً لضرورة المضي في تحسين النظم التربوية، لا سيما في الاقتصادات التي تعاني بشدة في أوروبا الوسطى والشرقية، يلزم تعزيز تدفقات المساعدة المالية وينبغي توفيرها. والوكالات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف مدعوة في هذا الإطار إلى أن تعيد تقييم أولوياتها، وأن تنظر في إجراء زيادات هامة في المساعدات المقدمة للتعليم.

مع العالم أجمع

يجب تمكين التعليم من أن يؤدي دوره الرئيسي في تحقيق التنمية الدائمة، في سياق العولمة مع احترام مسؤوليات كل بلد. ويمكن تحقيق ذلك بتنفيذ التدابير التالية :

١ – تمكين البلدان النامية من تحديد احتياجاتها، ومن قيادة تنميتها وحرية التصرف فيها، بالعمل في شراكة وثيقة من أجل تحقيق الأهداف التي ستحدد في منتدى داكار.

٢ – تشجيع المنظمات الدولية، لا سيما معهد اليونسكو للإحصاء، على تحسين وجمع بيانات يمكن مقارنتها دولياً، وعلى إجراء بحوث رفيعة المستوى، ومن ثم تمكين المجتمع العالمي من تقييم مدى تحقيق الأهداف التي يقرها منتدى داكار. وينبغي تنفيذ هذه العملية بالتشاور والتعاون مع المؤسسات البحثية والإحصائية الوطنية والإقليمية. وسيطلب من الوكالات الدولية تقديم المساعدة في بناء القدرات الوطنية على جمع البيانات الإحصائية وتحليلها.

٣ – تصحيح مستوى المساعدة التي تقدمها البلدان من منطقتنا، وحجز قدر كاف منها للتعليم الأساسي من أجل تلبية آمال جميع الأطراف الفاعلة في ميدان التعليم للجميع.

٤ – نظراً لأنه لا يوجد نموذج مشترك للمعونة الإنمائية عبر البحار، ينبغي لبلدان أوروبا وأمريكا الشمالية أن تنظر في المسارعة إلى إعادة التفكير في مستويات تلك المعونة وسبلها ووسائلها تحضيرا لمنتدى داكار.

٥ – ينبغي عرض مشروع إعلان داكار المنقح على جميع الوزارات، والمؤسسات والسلطات المعنية في موعد أقصاه ٣٠ مارس/آذار لإتاحة الوقت الكافي للتشاور والتوصل كما ينبغي إلى توافق في الآراء.

إعلان ريسيف لبلدان مجموعة التسعة

اعتمد في اجتماع الاستعراض الوزاري
لبلدان مجموعة التسعة
ريسيف، البرازيل، ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠

الديباجة

١ – نحن، وزراء التربية وممثلي بلدان مجموعة التسعة التي تشمل اندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنغلاديش والصين ومصر والمكسيك ونيجيريا والهند، وتمثل أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم، وقد اجتمعنا في ريسيف، البرازيل، في الفترة من ٣١ يناير/كانون الثاني إلى ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٠ ، استعرضنا التقدم المحرز في التعليم للجميع في بلداننا. وإذ أحطنا علما بالتقارير الوطنية للبلدان التسعة، نقرّ بارتياح عميق أننا أحرزنا تقدماً كبيراً في جميع بلداننا التسعة منذ مؤتمر جومتيين في مارس/آذار ١٩٩٠، ومؤتمر القمة لرؤساء دول مجموعة البلدان التسعة بشأن التعليم للجميع، في نيودلهي، في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣.

٢ – وعلى الرغم من الفروق بين بلدان مجموعة التسعة، فهناك توافق في الآراء حول الانجازات التي سجلت خلال السنوات العشر الماضية في مجال التعليم، وكذلك بشأن الحاجة إلى صياغة جدول أعمال طموح جديد للألفية القادمة يقر مجدداً توفير التعليم للجميع بوصفه حقا من حقوق الإنسان.

٣ – ونحن نعتقد أن أهداف التعليم للجميع ينبغي متابعتها من خلال تقييم البرامج الخاصة بكل بلد، بتنفيذ أنشطة تستهدف التصدي للمشكلات المتعددة. ونعتقد أيضا أن واقع القرن الحادي والعشرين يتطلب منا أن نأخذ بأحدث الأساليب والتكنولوجيات في مسعانا إلى تحقيق التحديث الشامل حقا في مجال التعليم من أجل تحقيق الامتياز للجميع. وهذه التحديات لا تواجه بلدان مجموعة التسعة وحدها، ولكنها تواجه أيضا جميع البلدان في شتى أنحاء العالم.

٤ – إن التحدي الرئيسي هو تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع تحقيق الإنصاف من خلال توفير تعليم جيد للجميع. وإلى جانب المؤسسات النظامية للتعليم للجميع، ينبغي لنا أن نسعى إلى إشراك المجتمع المدني في إطار أوسع نطاقاً، بكل ما لديه من إبداع والتزام. ونؤكد أن التربية تهدف إلى تحقيق الامتياز، وأن الامتياز للجميع.

٥ – والواقع أن بعض بلدان مجموعة التسعة يمر بمرحلة انتقالية، ويواجه في آن واحد تحديات التقدم نحو المستويات للتنمية في الوقت الذي فيه يتصدى فيه أيضا لمشكلات التخلف. وهذه البلدان تعمل للوفاء بالمعايير المتقدمة للامتياز بينما لا تزال تعالج بقايا التخلف في التعليم.

٦ – ونحن نشهد بالدور الحاسم الذي تؤديه الحكومات الوطنية بالشراكة مع الحكومات الإقليمية، والهيئات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحماس متجدد.

٧ – وثمة حاجة ملحة إلى نماذج جديدة من التضامن الدولي. وهذه النماذج الجديدة تتطلب زيادة التعاون التقني بين البلدان والمناطق، كما تتطلب دعما تقنياً ومالياً واسع النطاق من الوكالات الدولية والشركاء في التنمية. وهذا التعاون يتطلب بدورة تصميما متأنياً لمشروعات محددة تمكننا من الاستفادة من الخبرة المكتسبة في جميع أنحاء العالم طوال العقد الماضي في حل المشكلات التربوية.

إننا نعترف بانجازات العقد التي تشمل :

- انخفاضاً كبيراً في محو أمية الكبار؛
- زيادة في استراتيجيات تعليم الطفولة المبكرة، التي تشرك الآباء وتدعم الأسر الضعيفة؛
- زيادة كبيرة في الخدمات التعليمية قبل المدرسية؛
- تحقيق تقدم كبير نحو توفير التعليم الابتدائي للجميع؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص الالتحاق بالمدارس، وفي الحضور المدرسي؛
- الشروع في وقت مبكر في تنمية المواقف والقيم من أجل التعايش والتربية الوطنية؛
- تحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات التربوية؛
- وضع إطار وطني للمناهج الدراسية؛
- تحقيق تقدم في عملية دمج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام المدرسي السائد؛
- استخدام التعليم عن بعد لتوسيع نطاق التعلّم ولتدريب المعلمين؛
- وضع برامج تستهدف فئات محددة وتنطوي على حوافز ملائمة؛
- دعم قواعد البيانات الوطنية، ونظم تقييم معاهد التعليم والاعتراف بها؛
- توسيع نطاق الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- زيادة الوعي الجماهيري بالتعليم للجميع من خلال وسائط الإعلام والدعوة.

إننا نعترف بوجود التحديات التالية :

- استمرار وجود عدد كبير من الأميين في بعض البلدان؛
- توفير فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي في المناطق النائية والمناطق التي يتعذر بلوغها؛
- توسيع نطاق توفير تعليم الطفولة المبكرة وتنشئتها؛
- إجراء تخفيضات كبيرة إضافية في محو الأمية، وتشجيع تعلّم التكنولوجيا والمهارات الحياتية؛
- تحسين نوعية التعليم والتحصيل التعليمي؛
- التصدي كما ينبغي لأوجه التفاوت القائمة في التعليم، لا سيما فيما يتعلق بتعليم الفتيات والنساء؛
- إتقان التعلم وتحقيق الامتياز للجميع.

إننا نعلن أن أهدافنا تتمثل فيما يلي :

- إيلاء أولوية وطنية عليا للتعليم للجميع، ولا سيما للقضاء على أمية الكبار؛
- زيادة عدد الدارسين الذين يتمون التعليم الأساسي والمتوسط والعالي؛
- الدمج الكامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام المدرسي السائد؛
- إجراء تغييرات في القوانين بهدف توسيع نطاق التعليم الأساسي وإدراج التعليم للجميع في بيانات السياسة العامة؛
- تنفيذ أساليب تعليمية جديدة تربط التعليم وتوفير القوة العاملة؛
- ضمان فرص الالتحاق بالتعليم والإنصاف فيه لسكان المناطق التي يتعذر بلوغها؛
- استحداث شبكات وطنية لنظم الاتصال لضمان وصول جميع المدارس إلى شبكة الانترنيت وسائر أشكال وسائط الإعلام الإلكترونية؛
- دعم القيم الأخلاقية في مناهج التعليم الأساسي مع التأكيد على أهمية القيم الديمقراطية مثل العدل والإنصاف والتسامح واحترام التنوع والإنصاف بالنسبة للمعلمين والدارسين؛
- تحسين نوعية التعليم، ليس فقط بالقياس إلى المستويات الوطنية المحققة في المواد الدراسية التقليدية، ولكن أيضا من حيث اكتساب المعارف والمهارات الحياتية والقدرات التكنولوجية؛
- تحسين نوعية الإعداد الأولي للمعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة؛
- وضع برامج خاصة تتصدى مباشرة لمشكلات المجموعات التي دُرِج على استبعادها من التنمية؛
- زيادة مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمع المحلي، في جهود تعزيز التعلّم الأساسي والتعلّم مدى الحياة للجميع؛
- زيادة التكنولوجيا الحديثة والتعلّم عن بعد في جميع جوانب التعليم للجميع؛
- وضع برنامج فعال لمرحلة ما بعد محو الأمية والتعليم المستمر؛
- إيلاء مزيد من الاهتمام لتعليم المراهقين (الإيدز) وتزويدهم بالمهارات الحياتية؛
- دعم قواعد البيانات في مجال التعليم؛
- مواصلة الإصلاحات اللازمة في إدارة التعليم لتحسين الإدارة والإشراف؛
- زيادة التركيز على الانصاف بين الجنسين؛
- ضمان الامتياز للجميع في التعليم.

تعبئة الموارد

إننا نود أن نوطد العزم على مواصلة زيادة الموارد المخصصة للتعليم للجميع، بدءاً بمستوى الحكومات الوطنية، وانتقالا إلى سلطات الإقليم والولاية والسلطات المحلية، وعلى تعبئة دعم المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والصناعة وقطاع الأعمال، وحثها على الإسهام والمشاركة في التعليم للجميع.

إن نجاح برنامج التعليم للجميع يتوقف أساسا على تعبئة الموارد الكافية للتعليم. وبينما تعترف جميع البلدان بتلك الضرورة، فإن بعض بلدان المجموعة تواجه عقبات كأداء في تعبئة الموارد الكافية.

دور المجتمع الدولي

إننا، إذ نقر بقيمة الدعم والمساعدة اللذين يقدمهما على المستوى الدولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي، والأطراف المانحة الثنائية في السعي إلى بلوغ أهداف التعليم للجميع، نود أن ندعو

هذه الوكالات إلى تحديد دورها واستراتيجيتها واستعراضهما وفقا للخطط والأولويات الوطنية، وإلى أن تضع إطاراً أكثر تنسيقاً لتوفير المساعدة الدولية للتعليم الجيد للجميع.

إننا ننادي دون لبس ولا غموض المجتمع الدولي إلى أن يقدم المساعدة على سبيل الأولوية لما يلي :

١ – دعم الخطط الوطنية للتعليم الأساسي للجميع لكل دولة عضو؛
٢ – تيسير تخفيض وشطب عبء الديون على نحو يوفر مزيداً من التمويل للتعليم، وكذلك تخصيص مزيد من الموارد للتعليم؛
٣ – تعزيز الدعوة والوعي بفوائد محو الأمية في تخفيف حدة الفقر، وتحسين الصحة، وتخفيف التوترات الاجتماعية من أجل ضمان تحقيق التنمية المستديمة؛
٤ – توفير المساعدة التقنية لتحسين نظم الإحصاءات والمعلومات التربوية، ودعم التقييم لضمان جودة التعليم للجميع.

رؤية للمستقبل

إننا نعترف بأن توفير التعليم الجيد للجميع سيمثل أكبر تحد نواجهه وأكبر أمل نعقده على التعليم. وستمكن إتاحة فرص الالتحاق بالتعليم للجميع شعوبنا من المشاركة بمزيد من الفعالية في عالم تفاعلي.

إن بداية ثورة المعلومات والمعارف تغيّر حياتنا بشكل منقطع النظير. فأصبحت المعارف رأس مال القرن الحادي والعشرين وعملته. والتكنولوجيات والآليات الجديدة ومصادر المعلومات البالغة الضخامة والتنوع تؤثر على حياتنا الخاصة والعامة. ومع استمرارنا في الالتزام باستخدام التكنولوجيات المتقدمة والحديثة، نظل أيضاً ملتزمين بنفس القدر بالمحافظة على الهوية الثقافية لمجتمعاتنا وبلداننا.

إننا ندرك أنه بوسعنا مساعدة العالم على النهوض بقضية الإنسانية بإقامة توازن بين اكتساب المعلومات والمعارف وإثراء جوهر تراثنا العريق. كما أننا ندرك الحاجة إلى التآزر بين الحداثة التكنولوجية والقيم التقليدية. وإننا لنتطلع إلى مستقبل تتحرر فيه بلداننا من عبء الأمية، وتتمكن تمكناً تاماً من التقدم في وئام مثمر نحو السلام والرخاء والاستقرار العالمي والأمن والتنمية التكنولوجية.

الطريق إلى الأمام

نحن، وزراء وممثلي بلدان مجموعة التسعة، نؤكد مجدداً التزامنا المشترك وتعهدنا بتعزيز جهودنا وسياساتنا وتكثيفها والتعجيل بها لتحقيق الأهداف المنشودة للتعليم للجميع. وفي حين أننا نقدر إخلاص وضخامة الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني في بلداننا، فإننا نعترف بخطورة المشكلات التي لا تزال تعوق تقدمنا نحو التعليم للجميع. كما نقدر ظهور تحديات جديدة في العقد الماضي تحتاج إلى التصدي لها بشكل ابتكاري وإبداعي. ونرى أملاً جديداً في ظهور تكنولوجيات توفر فرصاً لم نكن نحلم بها للتعلّم مدى الحياة، ولديها القدرة على تمكين بلداننا من دخول الألفية الجديدة بخطوات عملاقة يصحبها الأمل.

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يعرب عن تضامنه وأن يواصل تقديم دعمه لمساعينا في هذا الصدد. ونعتقد أن استمرار تقاسم المعارف والخبرات يمكن أن يقدم إسهاماً ملموساً في تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية للتعليم للجميع بمزيد من الكفاءة. وإننا نرغب في دعم التحالفات والشراكات الفعالة بين البلدان والمجتمع الدولي لإعطاء زخم جديد للتعليم للجميع. وإننا نقترب من الألفية الجديدة يحدونا الأمل والتفاؤل النابعان من انجازاتنا وعزمنا على التصدي لتحديات التعليم للجميع بمزيد من التصميم والالتزام بتحقيق الامتياز للجميع. ■

الإعلان العالمي
حول «التربية للجميع»

وهيكلية العمل
لتأمين حاجات التعلّم الأساسية

أقرّهما المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع»
تأمين حاجات التعلّم الأساسية
جومتيين، تايلاند، ٥–٩ مارس/آذار ١٩٩٠

تمهيد

لقد أكدت دول العالم منذ أكثر من أربعين عاما من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل شخص حق في التعليم". على أنه رغم الجهود الملحوظة التي بذلتها الدول في جميع أرجاء العالم لضمان حق التربية للجميع، فإن الحقائق مازالت قائمة :

- أكثر من ١٠٠ مليون طفل من بينهم ٦٠ مليون فتاة على الأقل، محرومون من الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛
- وأكثر من ٩٦٠ مليونا من الراشدين، ثلثاهم من النساء، هم أميون، كما أن الأمية الوظيفية تمثل مشكلة بارزة في جميع البلدان، سواء منها البلدان الصناعية أو النامية؛
- وأكثر من ثلث الراشدين في العالم لا سبيل لهم إلى المعرفة المطبوعة والمهارات والتقنيات الجديدة التي من شأنها أن تحسّن من نوعية حياتهم وتساعدهم على التشكل والتكيف مع التغير الاجتماعي والثقافي؛
- وأكثر من مئة مليون طفل، وأعداد لا تحصى من الراشدين، يتعذر عليهم إكمال برامج التربية الأساسية؛ وملايين آخرون يستجيبون لمتطلبات الحضور في هذه المرحلة التعليمية ولكنهم لا يكتسبون المعارف والمهارات الأساسية.

وفي الوقت نفسه، فإن العالم يواجه مشكلات مثبطة للهمم، من بينها خاصة تزايد أعباء الديون، ومخاطر الركود والتراجع الاقتصادي، والنمو السكاني السريع، واتساع التفاوت الاقتصادي بين الأمم وداخلها، والحروب، والاحتلال، والصراعات الأهلية، وجرائم العنف، ووفاة الملايين من الأطفال بأسباب يمكن الوقاية منها، وتدهور البيئة على نطاق واسع. إن هذه المشكلات تعوق الجهود المبذولة لتلبية حاجات التعلّم الأساسية، في حين أن افتقار نسبة عالية من السكان إلى التربية الأساسية يمنع المجتمعات من التصدي لتلك المشكلات بقوة وعزم.

وقد أدت هذه المشكلات في الثمانينات إلى انتكاسات كبرى في مجال التربية الأساسية في العديد من البلدان الأقل نموا. وكان النمو الاقتصادي متوافرا في بلدان أخرى لتمويل التوسع في التربيـة، ولكـن مع ذلك ظلت ملايين عديـدة أسـارى الفقـر لا تضمهم المدارس أو مازالوا أميين. وأدى تخفيض الإنفاق الحكومي كذلك في بعض البلدان الصناعية خلال الثمانينات إلى تدهور حالة التربية.

غير أن العالم أصبح الآن على مشارف قرن جديد حافل بالبشائر والإمكانات، فهناك اليوم تقدم حقيقي نحو وفاق سلمي وتعاون أكبر بين الأمم. وأصبح هناك كذلك اعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة وبقدراتها كما أن هناك اليوم تطورات علمية وثقافية عديدة نافعة. بل إن حجم المعلومات المتاحة اليوم في العالم – والتي يتعلق الكثير منها ببقاء الإنسان وبأساسيات رفاهه – هو أكبر بأضعاف أسية مما كان متاحا منذ سنوات قليلة فقط، كما أنه ينمو بمعدل متسارع. ويشمل ذلك معلومات عن سبل الحصول على مزيد من المعارف الكفيلة بتعزيز الحياة – أي تعلّم كيفية التعلّم. فحين تقترن المعلومات الهامة بتقدم عصري آخر، ألا وهو قدرتنا الجديدة على الاتصال، فإنها أعمق أثرا.

وعندما تقترن هذه القوى الجديدة بما يتجمع من خبرات في مجالات الإصلاح والتحديث والبحث وبالتقدم التربوي الرائع الذي أحرز في العديد من البلدان، فإنها تجعل توفير التربية الأساسية للجميع، لأول مرة في التاريخ، هدفا قابلا للتحقيق.

ولهذا فإننا نحن المشاركين في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، المنعقد في جومتيين (تايلاند) من ٥ إلى ٩ مارس/آذار ١٩٩٠ :

إذ نذكّر بأن التربية حق أساسي لجميع الناس، رجالا ونساء، في كل الأعمار وفي كل أرجاء العالم؛

وندرك أن التربية يمكن أن تعين على ضمان إيجاد عالم أكثر أمنا وصحة ورخاء وسلامة بيئية، وأن تسهم في الوقت نفسه في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وفي إحلال التسامح والتعاون الدولي؛

وندرك أن التربية شرط أساسي، وإن لم تكن شرطا كافيا، لتحسين حالة الفرد والمجتمع؛

ونقر بأن للمعرفة التقليدية والتراث الثقافي المحلي قيمتها وصلاحيتهما وأنه يمكن الاعتماد عليهما في تعريف التنمية والنهوض بها؛

ونسلّم بأن التربية المتوافرة حاليا تنطوي، بصورة عامة، على نقص خطير، وأنه يجب العمل على زيادة ملاءمتها وتحسين نوعيتها مع إتاحة الانتفاع بها للجميع؛

ونعترف بأن التربية الأساسية السليمة ضرورية لتدعيم المستويات العليا من التعليم وتعزيز الثقافة والقدرات العلمية والتكنولوجية وبالتالي لتحقيق تنمية قوامها الاعتماد على النفس،

ونقر بالحاجة إلى أن نقدم للأجيال الحالية والمقبلة رؤية موسعة والتزاما متجددا بالتربية الأساسية لمجابهة هذا التحدي بكامل حجمه وتعقيده؛

نصدر هذا :

الإعلان العالمي حول التربية للجميع :

تأمين حاجات التعلّم الأساسية.

التربية للجميع : الأهداف

المادة الأولى – تأمين حاجات التعلّم الأساسية

١ **ينبغي تمكين كل شخص – سواء أكان طفلا أم يافعا أم راشدا – من الإفادة من الفرص التربوية على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلّم.** وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلّم الأساسية (مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحلّ المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلّم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات) التي يحتاجها البشر من أجل البقاء ولتنمية كافة قدراتهم وللعيش والعمل بكرامة وللمساهمة مساهمة فعّالة في عملية التنمية ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة، ولمواصلة التعلّم. ويختلف نطاق حاجات التعلّم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن.

٢ وإن تلبية هذه الحاجات تؤهل الأفراد في أي مجتمع، كما تحملهم المسؤولية لاحترام تراثهم الثقافي واللغوي والروحي المشترك والبناء عليه، والنهوض بتربية الآخرين، ودعم قضايا العدالة الاجتماعية، وتحقيق حماية البيئة، وأن يكونوا متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والدينية التي تختلف عن نظمهم مع ضمان الحفاظ على القيم الإنسانية والدينية المقبولة وعلى حقوق الإنسان بوجه عام، وأن يعملوا من أجل السلام والتضامن الدولي في عالم يعتمد بعضه على بعض.

٣ وثمة هدف آخر لتنمية التربية لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى، وهو الهدف المتمثل في نقل القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة وإثرائها. فتلك القيم هي التي تكسب الفرد والمجتمع ذاتيتهما وقيمتهما.

٤ وإن التربية الأساسية هي أكثر من غاية في حد ذاتها، فهي الأساس للتعلّم المستديم وللتنمية الإنسانية ويمكن للبلدان أن تبني عليها بانتظام مستويات وأنماطا أخرى من التربية والتدريب.

التربية للجميع : رؤية موسعة والتزام متجدد

المادة الثانية – صياغة الرؤية

١ **إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية للجميع تتطلب أكثر من مجرد تجديد الالتزام بالتربية الأساسية في حالتها الراهنة. فالمطلوب فعلا هو "رؤية موسعة" تتجاوز المستويات الحالية للموارد وكذلك البنى المؤسسية والمناهج الدراسية والنظم التعليمية التقليدية، مع الاعتماد على أفضل الممارسات القائمة.**

وثمة اليوم إمكانيات جديدة يوفرها اقتران الزيادة في حجم المعلومات بقدرة لم يسبق لها مثيل على الاتصال. وعلينا أن نستغل هذه الإمكانات على نحو مبدع، مع التصميم على تحقيق المزيد من الفعالية.

٢ وكما هو موضح في المواد من الثالثة إلى السابعة فإن الرؤية الموسعة تشمل ما يلي :

- تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة؛
- التركيز على اكتساب التعلّم؛
- توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها؛
- تعزيز بيئة التعلّم؛
- تقوية المشاركات.

٣ إن تحقيق إمكانية ضخمة لتقدم البشر وتعزيز قدراتهم يتوقف على مدى تمكينهم من اكتساب التربية وتوفير الأسس اللازمة لهم للنهل من معين المعارف الملائمة والمتزايدة باستمرار وللإفادة من الوسائل الجديدة للمشاركة في هذه المعارف.

المادة الثالثة – تعميم الالتحاق بالتعليم والنهوض بالمساواة

١ **ينبغي توفير التربية الأساسية لكل الأطفال واليافعين والراشدين.** وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي التوسع في توفير خدمات ذات نوعية رفيعة في مجال التربية الأساسية، واتخاذ إجراءات متسقة للحد من أوجه التفاوت.

٢ ولكي تكون التربية الأساسية قائمة على المساواة، ينبغي إتاحة الفرصة لكل الأطفال واليافعين والراشدين للوصول إلى مستوى مقبول من التعلّم والحفاظ عليه.

٣ ويجب أن تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء وتحسين نوعيتها، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعّال. كما ينبغي القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم.

٤ وينبغي العمل بصورة فعالة على إزالة أوجه التفاوت في مجال التربية والتعليم، كما ينبغي ألا تقاسي الفئات التي لا تلقى خدمات كافية – مثل الفقراء، وأطفال الشوارع والأطفال العاملين، وسكان الريف والأماكن النائية، والرحل والعمال المهاجرين، والسكان الأصليين، والأقليات الإثنية والعرقية واللغوية، واللاجئين، والذين أخرجتهم الحرب من ديارهم، والسكان الخاضعين للاحتلال – من أي تمييز في الانتفاع بفرص التعلّم.

٥ ويتعين إيلاء عناية خاصة لحاجات التعلّم للمعاقين ويجب أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتأمين فرص تعليمية متكافئة لجميع فئات المعاقين، وباعتبارها جزءا من النظام التربوي.

المادة الرابعة – التركيز على اكتساب التعلّم

إن ترجمة التوسع في الفرص التربوية إلى تنمية لها مغزاها للفرد أو المجتمع، أمر يتوقف حدوثه كلية على ما إذا كان الناس قد تعلموا حقا نتيجة لتلك الفرص، أي على مدى اكتسابهم للمعارف النافعة والقدرة على التفكير السليم، والمهارات والقيم. ولذلك ينبغي أن تركز التربية الأساسية على التعلّم الفعلي والتحصيل وليس على مجرد الالتحاق بالدورات الدراسية المنظمة والمواظبة على المشاركة فيها والحصول على الشهادات. والواقع أن النهوج النشطة والقائمة على المشاركة تنطوي على أهمية خاصة بالنسبة لضمان اكتساب التعلّم وتمكين المتعلمين من الوصول إلى أقصى إمكاناتهم. ولهذا فإن من الضروري تحديد المستويات المقبولة من اكتساب التعلّم لكل برنامج من البرامج التربوية محسنة لتقييم الإنجاز التعلمي.

المادة الخامسة – توسيع نطاق التربية الأساسية ووسائلها

إن تنوع وتشابك وتغيّر طبيعة حاجات التعلّم الأساسية للأطفال واليافعين والراشدين تستلزم توسيع نطاق التربية الأساسية وإعادة تجديده باستمرار ليشمل المكونات التالية :

- إن التعلّم يبدأ منذ الولادة.

  وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترتيبات تضمن مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية والبرامج المؤسسية حسب الاقتضاء.

- إن المدرسة الابتدائية هي النظام التربوي الرئيسي الذي يوفر التربية الأساسية للأطفال خارج نطاق الأسرة.

  ولذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي وضمان تلبية حاجات التعلّم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها. وفي الوقت ذاته يمكن للبرامج التعليمية الإضافية أن تسهم في تأمين حاجات التعلّم الأساسية لأولئك الأطفال الذين تكون فرص التحاقهم بالمدارس النظامية محدودة أو غير متوافرة، شريطة أن يكون لهذه البرامج نفس معايير ومستويات التعلّم المطبقة في المدارس وأن تحظى بدعم كاف.

- إن حاجات التعلّم الأساسية لليافعين والراشدين متنوعة، وينبغي تلبيتها بواسطة أنظمة تربوية متعددة.

  ولهذا فإن برامج محو الأمية هي من الأمور الأساسية نظرا لأن معرفة القراءة والكتابة تعتبر مهارة ضرورية في حد ذاتها، وتشكل أساسا للمهارات الحياتية الأخرى. كما أن تعلّم القراء والكتابة باللغة الأصلية يعزز الذاتية الثقافية والوعي بقيمة التراث الثقافي. ويمكن تلبية احتياجات أخرى من خلال التدريب على المهارات والتدريب المهني، وبرامج التربية النظامية وغير النظامية في مجالات الصحة والتغذية والسكان والتقنيات الزراعية والبيئة والعلوم والتكنولوجيا والحياة الأسرية، بما في ذلك التوعية بقضايا الخصوبة، وقضايا مجتمعية أخرى.

- ويمكن استخدام جميع أدوات وقنوات الإعلام والاتصال والعمل الاجتماعي المتاحة للمساعدة على نقل المعارف الأساسية وإعلام الناس وتثقيفهم بشأن القضايا الاجتماعية.

  وبالإضافة إلى الوسائل التقليدية، يمكن تعبئة إمكانات المكتبات والتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى لتلبية حاجات التربية الأساسية للجميع.

وينبغي أن تشكل هذه المكونات نظاما متكاملا، أي أن يتمم ويعزّز بعضها بعضا، وأن تستجيب لمعايير قابلة للمقارنة، كما يجب أن تسهم في إيجاد وتنمية إمكانات للتعلّم المستديم.

المادة السادسة – تعزيز بيئة التعلّم

إن التعلّم لا يتحقق بمعزل عن أمور أخرى. ولذلك فإنه يتعين على المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من التغذية والرعاية الصحية، وبصورة عامة الدعم البدني والوجداني، لتمكينهم من المشاركة الفعالة في ما يتلقونه من تعليم والإفادة منه. وينبغي أن تدرج المعارف والمهارات التي تحسّن بيئة التعلّم للأطفال ضمن البرامج المحلية لتعليم الكبار. ذلك أن تربية الأطفال وتربية آبائهم أو من يرعونهم يعزز كل منهما الآخر، كما ينبغي استخدام هذا التفاعل لخلق بيئة تعلّم نابضة بالحياة ومفعمة بالدفء للجميع.

المادة السابعة – تقوية المشاركات

إن على السلطات التربوية المسؤولة وطنية وإقليميا ومحليا التزاما لا نظير له لتوفير التربية الأساسية للجميع، بيد أنه لا يتوقع منها أن تقدم جميع المتطلبات البشرية والمالية والتنظيمية اللازمة لهذه المهمة. ولهذا فإن تنشيط المشاركات على كل المستويات يصبح أمرا ضروريا : فمن مشاركات بين جميع قطاعات التربية الفرعية وأشكالها المختلفة يراعى فيها الدور

الخاص الذي يضطلع به كل من المعلمين والإداريين وغيرهم من العاملين في التربية، إلى مشاركات بين إدارة التربية وغيرها من الإدارات الحكومية بما في ذلك إدارات التخطيط والمالية والاتصالات والقطاعات الاجتماعية الأخرى، ومشاركات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والجماعات الدينية والأسر. وفي هذا السياق ينبغي أن تسارع جميع البلدان إلى إدخال تحسينات على شروط وظروف عمل المعلمين وعلى أوضاعهم، باعتبارها تشكل عاملا مؤثرا في تحقيق التربية للجميع، وذلك تمشيا مع التوصية المشتركة بين اليونسكو والآيلو والخاصة بأوضاع المدرّسين (١٩٦٦). كما أن من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور الحيوي الذي تضطلع به الأسر والمعلّمون على حد سواء. فالمشاركات الحقيقية تسهم في تخطيط برامج التربية الأساسية وتنفيذها وإدارتها وتقييمها. وأن "الرؤية الموسعة والالتزام المتجدد"، اللذين ننادي بهما ليرتكزان على مثل هذه المشاركات.

التربية للجميع – المتطلبات

المادة الثامنة – وضع سياسات مساندة

١ إن التوفير الكامل للتربية الأساسية واستخدامها بصورة فعّالة لتحسين حالة الفرد والمجتمع يقتضيان وضع سياسات مساندة في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويعتمد توفير التربية الأساسية للجميع على التزام سياسي وإرادة سياسية تدعمهما إجراءات مالية مناسبة، وتعزّزهما إصلاحات تربوية ودعم مؤسسي. فوجود سياسات ملائمة في مجالات الاقتصاد والتجارة والعمل والتشغيل والصحة يعزز الحوافز لدى المتعلّمين ويزيد من إسهامهم في تنمية المجتمع.

٢ وينبغي للمجتمعات أيضا أن توفر بيئة فكرية قوية مؤاتية للتربية الأساسية. وهذا يعني ضرورة تحسين التعليم العالي وتنمية البحوث العلمية. كما يتعين إتاحة الاتصال الوثيق بالمعارف التكنولوجية والعلمية المعاصرة، وذلك على مستوى من مستويات التربية والتعليم.

المادة التاسعة – تعبئة الموارد

١ إذا ما أريد تلبية حاجات التعلّم الأساسية للجميع عن طريق عمل أوسع نطاقا مما كان عليه الحال في الماضي فسوف يكون من الضروري تعبئة موارد مالية وبشرية جديدة، حكومية كانت أو أهلية أو تطوعية فضلا عما هو متاح من هذه الموارد في الوقت الراهن، ويجب أن يشارك المجتمع بأسره في هذا المسعى إذا ما علمنا أن ما يكرّس للتربية الأساسية من وقت وطاقة وتمويل ربما كان أعمق الاستثمارات أثرا بالنسبة لسكان أي بلد ولمستقبله.

٢ وإن توسيع نطاق الدعم من القطاع العام يعني اجتذاب الموارد من جميع الإدارات الحكومية المسؤولة عن التنمية البشرية وذلك من خلال زيادة الاعتمادات – من حيث حجمها المطلق وقيمتها النسبية – المخصصة لخدمات التربية الأساسية، مع الاعتراف الواضح بوجود مطالب متنافسة على الموارد الوطنية، حيث يعتبر قطاع التربية قطاعا هاما حقا ولكنه ليس الوحيد في الأهمية. وإن الانتباه الحاد لتحسين فعالية الموارد والبرامج التربوية الحالية لن يقتصر أثره على المزيد من الإنتاج، بل من المتوقع أيضا أن يجتذب موارد جديدة. وإن الضرورة الملحة لتلبية حاجات التعلّم الأساسية قد تتطلب إعادة توزيع الموارد بين القطاعات كتحويل الأموال على سبيل المثال من الإنفاق العسكري إلى الإنفاق التربوي. وسوف يتطلب الأمر في المقام الأول توفير حماية خاصة للتربية الأساسية في البلدان التي تشهد تعديلات بنيوية وترزح تحت أعباء ديون خارجية باهظة. وينبغي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، أن ينظر إلى التربية كبعد أساسي في أي مخطط اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي.

المادة العاشرة – تدعيم التضامن الدولي

١ إن تلبية حاجات التعلّم الأساسية تعتبر مسؤولية إنسانية مشتركة وعالمية، كما أنها تتطلب تضامنا دوليا وإقامة علاقات اقتصادية منصفة وعادلة لتقويم التفاوت الاقتصادي الحالي. فجميع الأمم لديها ما تقدمه من المعارف والخبرات القيمة من أجل تصميم سياسات وبرامج تربوية فعّالة.

٢ وسوف يتطلب الأمر إجراء زيادات محسوسة وطويلة الأجل في حجم الموارد المخصصة للتربية الأساسية. وإن من واجب المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات والمؤسسات الدولية الحكومية، أن يسارع إلى تخفيف العوائق التي تحول بين بعض البلدان وبين تحقيق هدف التربية للجميع، وسوف يعني ذلك اتخاذ إجراءات للزيادة في الميزانيات الوطنية للبلدان الأشد فقرا أو للتخفيف من أعباء ديونها الباهظة. ويتعين على الدائنين والمدينين أن يبحثوا عن صيغ جديدة وعادلة لحل مشكلة هذه الأعباء، ذلك أن من شأن إيجاد حلول لمشكلة المديونية أن يساعد إلى حد كبير على تحسين قدرات العديد من البلدان النامية على تأمين حاجاتها التربوية وحاجاتها الأساسية الأخرى على نحو فعّال.

٣ ويجب الاستجابة لحاجات التعلّم الأساسية للكبار والأطفال حيثما وجدت. وإن للبلدان الأقل نموا والبلدان ذات الدخل المنخفض احتياجات خاصة يجب أن تمنح الأولوية فيما يتعلق بالدعم الدولي الخاص بالتربية الأساسية خلال التسعينات.

٤ ويتعين على جميع الأمم أيضا أن تعمل معا لتسوية النزاعات والخلافات وإنهاء الاحتلال العسكري وتوطين السكان المخرجين من ديارهم أو تسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، وضمان تأمين حاجات التعلّم الأساسية لديهم. فالبيئة المستقرة الآمنة هي وحدها الكفيلة بتوفير الظروف التي يستطيع فيها كل إنسان، طفلا كان أو راشدا على حد سواء أن ينتفع من أهداف هذا الإعلان.

إننا نحن المشاركين في المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، نؤكد من جديد حق جميع الناس في التربية. وهذا الحق يشكل ركيزة عزمنا، فرادى ومجتمعين، على تأمين التربية للجميع.

وإننا نلزم أنفسنا بالعمل متعاونين في نطاق مسؤوليتنا الخاصة، باتخاذ كافة التدابير الضرورية لإنجاز أهداف التربية للجميع. وإننا نناشد بصوت واحد الحكومات والمنظمات المعنية والأفراد أن يشاركوا في الاضطلاع بهذه المهمة العاجلة.

إن حاجات التعلّم الأساسية للجميع يمكن وينبغي تلبيتها. ولن تكون هناك من طريقة أبلغ في مغزاها الاستهلال السنة الدولية لمحو الأمية والمضي قدما نحو تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمعاقين (١٩٨٣–١٩٩٢) والعقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨–١٩٩٧)، وعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (١٩٩١–٢٠٠٠) والاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة، والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل. فلم يحدث مطلقا أن كان الوقت أكثر ملاءمة مما هو عليه الآن كي نلزم أنفسنا بتوفير فرص التعلّم الأساسية لجميع شعوب العالم.

ولذلك فإننا نعتمد هذا **الإعلان العالمي حول التربية للجميع** : **تأمين حاجات التعلّم الأساسية، ونوافق على هيكلة العمل لتأمين حاجات التعلّم الأساسية، بغية تحقيق الأهداف المقررة في هذا الإعلان.** ■

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب مساعد المدير العام للتربية، على العنوان التالي :

7, Place de Fontenoy

75352 Paris 07 SP, France

رقم الهاتف : 00 10 68 45 1(0)33+

رقيم الفاكس : 29 56 68 45 1(0)33+

عنوان البريد الالكتروني : efa@unesco.org

عنوان موقع اليونسكو على شبكة ويب :

www.unesco.org